



## اعتبرها جريمة جديدة من جرائم الاحتلال

# وفد من "التشريعي" برئاسة د. بحر يتفقد منطقة المغرقة المنكوبة



بقلم النائب /  
فتحي القرعاوي

## ما بعد نهاية المدة القانونية للمجلس التشريعي..؟

مما لا شك فيه انه في كل دول العالم التي تحترم نفسها وتقدر شعوبها وتعرف قيمة الديمقراطية واثراها في المجتمع فإنه في اللحظات التي ينهي فيها برلمان تلك الدول فترته القانونية سرعان ما يتم تشكيل لجنة او ربما حكومة مهمتها الاشراف على انتخابات برلمانية حرة ونزيهة تكون بتراضي وتوافق جميع الاطراف ثم ان كافة الاطراف بعد ذلك ترضى بالنتائج مهما كانت. الا انه في دول عالمنا الثالث فإن التجارب الديمقراطية خاصة تجارب الانتخابات التشريعية وبعد ظهور نتائجها سرعان ما تتحول تلك التجارب الى مشاريع حرب اهلية او انقسامات داخلية تؤدي في نهاية المطاف لانقسام المجتمع الى معسكرات وحلاف وتكون فاتحة باب شر يصعب إغلاقه ولعل في بعض تجارب إفريقيا وبعض دول آسيا خير دليل وكذلك عالمنا العربي والاسلامي حيث تحاصر قوانين الانتخابات بسلسلة من القوانين التي تقيد المعارضة وتعطي الطرف الحاكم الفرصة الأكبر في الفوز ، ولعل السبب في ذلك ان معظم قادة تلك الدول قد وصل عبر انقلابات عسكرية او مضى على البعض عقود وهم على سدة الحكم فأرادت تلك الانظمة وبدعم غربي مكشوف الى عمل ديكور جديد يجعل صور تلك الانظمة التي لم تقدم لشعوبها سوى الفقر والتخلف والمزيد من الارتباط بالدول الكبرى والمستعمرة .

اما الإنسان الذي هو رأس مال البلد فلا قيمة له ولا وزن ، وليست تجربتنا الفلسطينية بدعا من تلك التجارب ، جاءت في ظروف صعبة مر بها الوطن والمواطن واعتقد القائمون على فكرة الانتخابات انها ستكون سهلة وسلسة وان حظها في الفوز مضمون رغم مشاركة حركة حماس لانها تشكل في احسن الاحوال حسب استطلاعات الراي عندهم ليس اكثر من ٤٠٪ ثم بعد ذلك تكون لهم الشرعية المطلقة ، ولما انقلب السحر على الساحر قامت قيامة العالم الحر والديمقراطي ومعه كل اذنا به ولم تقعد ، فكان القرار : ان دعوا حماس تشكل الحكومة لوحدها وامنعوا اي طرف من التناحر معها وابدؤوا بحصارها واسحبوا الاموال كلها من البنوك والمؤسسات حتى تفشل التجربة في مهدها ليكون الفشل السياسي مقدمة للقضاء على الجانب العسكري المقاوم ، ثم شوشوا على المجلس التشريعي وانسحبوا من جلساته ، ثم جاء الابعاز الى الجانب الصهيوني باعتقال كافة نواب الضفة والتي كانت مقدمة لما هو ابعد من ذلك حيث شنت حرب ضروس على حكومة الوحدة الوطنية لا هوادة فيها ابتداء من الفلتان الأمني وعميات الاختطاف والقتل ومرورا بالحرب العالمية العربية على غزة وانتهاء بالحصار الظالم الذي لم يشهد له العالم مثيلا في محاولة لاسقاط الحكومة وقمع وحصار الحركة واستئصالها أيضا في الضفة الغربية . وكانت المفاجأة صمود اسطوري وانتصار عظيم وصبر جميل كان من نتائج ذلك فقد انقلب السحر على الساحر وتعرف العالم على حركة حماس اكثر من ذي قبل واصبحت حركة حماس الرقم الصعب في الامور كلها ولفتت الحكومة الفلسطينية في غزة اهتمام العالم حيث قدمت تجربة راشدة في الحكم والقيادة تضاهي تجارب كبريات دول العالم رغم الحصار والحرب ومحاولة الاستئصال في الضفة الغربية ، والان وقد انتهت مدة الاربع سنوات وهي المدة القانونية للمجلس التشريعي . كان لا بد للحركة الاسلامية ومعها الحكومة في غزة أن تعيد دراسة وتقييم التجربة من جديد دراسة واعية متأنية ولا بأس من الاستماع الى كل الاطراف الغيورة والصادقة والمؤيدة والمحبة وان تأخذ نصيحيتها بالاعتبار خاصة المفكرين والعلماء وقادة المقاومة واهل السياسة ، كل ذلك استعدادا للمرحلة القادمة والتي رغم غموضها ستكون في نهاية المطاف نصرا ورفعة للحركة الاسلامية بل لفلسطين كلها بإذن الله . ان الاطراف التي حاولت خلال الفترة السابقة اجهاض تجربة حماس في المقاومة والسياسة تشهد الان انه قد اصابها الانهك والاعياء والتشردم والتخبط وفقدان البوصلة ولم تعد قادرة على اكمال المشوار سوى مشوار الانبطاح ومزيد من التنازلات والتسليم مع الاعداء .

ان الحركة الاسلامية في فلسطين اليوم وهي تسطر هذا الثبات والصبر والنجاح رغم كل المعوقات لهي قادرة بعون الله ثم برجالها وشبابها وقادتها على اكمال المشوار ، مشوار النصر والتحرير وتغيير الواقع نحو الافضل ومعها امتها العربية والاسلامية في كل مكان والتي نعلن ولانها ودعمها ومساندها وقوفها الى جانب الحق في اهله . ما المجلس التشريعي فليس غاية في حد ذاته فإذا ارتضى الآخرون لانفسهم ان يستمر عشر سنوات في المرحلة السابقة لانهم كانوا هم الاغلبية . فلا بد ان يستمر هذه المرة الى ما شاء الله حتى تنهيا الظروف الكاملة لانتخابات تشريعية حرة ونزيهة وليفرز بعد ذلك من يفوز .



الأعمال الإجرامية التي يقترفها الاحتلال، مؤكدا أن غض الطرف عن جرائم الاحتلال يشكل غطاء لاستمرار جرائمه، وإسهام في مضاعفة معاناة شعبنا الذي يعيش ظروفا لا إنسانية غير مسبوقة في تاريخ الإنسانية.

وكانت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني قد تابعت الأنباء التي حملتها رياح الأحداث حول إقدام سلطات الاحتلال على فتح إحدى السدود المائية على منطقة وادي غزة وسط القطاع، مما أدى إلى إغراق المياه للمنطقة بشكل كامل، والتسبب في تشريد عشرات الأسر الفلسطينية.

فقد قام الدكتور أحمد بحر بمتابعة تطورات الأحداث، وأجرى عددا من الاتصالات الهاتفية مع الجهات المسؤولة والمختصة وذات العلاقة، ومن بينها رئيس بلدية المغرقة، وذلك لتلاطم ثنائان على سلامة أهالي المنطقة المنكوبة، وحث الجهات المسؤولة على الإسراع في معالجة الأزمة.

الصهاينة"، مشددا أن المجلس التشريعي وكافة أبناء شعبنا لن يقر لهم قرار أو يطرف لهم جفن حتى تحكم العدالة الدولية خناقها على رقاب قادة الاحتلال، وحتى يلقوا ما يستحقون جزاء جرائمهم بحق شعبنا.

كما دعا الجهات المختصة، وخاصة الدفاع المدني ووزارة الأشغال ووزارة الصحة ووزارة الداخلية، إلى معالجة الأزمة بشكل سريع، والمبادرة بإغاثة الأسر المنكوبة التي شردتها المياه، ووضع خطة عاجلة وطارئة لمجابهة آثار الجريمة الصهيونية، واحتمالات قيام سلطات الاحتلال بجرائم وحماقات جديدة من هذا النوع، شاكرين في الوقت نفسه كافة الجهات الرسمية والشعبية التي تداعت إلى موقع الحدث، وعملت على إغاثة أهالي المنطقة.

وطالب د. بحر جامعة الدول العربية ومؤسسات المجتمع الدولي بإبداء وقفة مسؤولة للجمعدوان الاحتلال، والتدخل العاجل لوقف كافة

تفقد صباح اليوم وفد من المجلس التشريعي برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني منطقة المغرقة المنكوبة نتيجة الدمار الذي لحق بها جراء ما قامت به إسرائيل من فتح سد للمياه على تلك المنطقة، وضم الوفد كلا من النائب د. عبد الرحمن الجمل، والنائب د. سالم سلامة والنائب هدى نعيم.

وأكد د. بحر خلال زيارته الميدانية التفقدية لأهالي المغرقة أن قيام سلطات الاحتلال بفتح إحدى سدودها المائية والتسبب في إغراق وسط القطاع يشكل جريمة إنسانية جديدة من جرائم الحرب التي يقترفها الصهاينة، محملا حكومة الاحتلال المسؤولية كاملة عن سلامة أهالي المنطقة وكافة الآثار والتداعيات السلبية التي تلحق بهم.

وقال: "إن هذه الجريمة الصهيونية الجديدة لن تمر مرور الكرام، وسيتم متابعتها وتوثيقها في إطار توثيق جرائم الحرب التي اقترفتها





# البرلمان

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد الواحد والثلاثون: الأربعاء 27 / 1 / 2010م - 12 صفر 1431هـ

## رئيس لجنة صياغة الدستور: المادة 47 مكرر تقدمد لـ "التشريعي"

قال رئيس لجنة صياغة الدستور الفلسطيني ووزير العدل الأسبق د. أحمد الخالدي إن تحديد مدة ولاية أي هيئة أو مؤسسة دستورية تتم وفق القانون الذي يضع القواعد العامة للحكم أو تنظيم هذه القضايا في الظروف العادية أو الاستثنائية وأضاف د. الخالدي خلال تصريحات صحفية أنه وفقاً للمادة ٤٧ في الدستور الفلسطيني، فإن ظاهر النص: يتحدث أن مدة المجلس التشريعي محددة بـ ٤ سنوات، وأن ولاية المجلس التشريعي الحالي تنتهي في ٢٤ من يناير، لكن النص الاستثنائي الذي ورد في المادة ٤٧ مكرر، عالج جزئية يمكن أن تغطي الحالة القائمة، وأن ولاية المجلس التشريعي القائم تمتد إلى أن يتم أداء اليمين الدستورية من قبل المجلس التشريعي المنتخب.

## دعا إلى عقد جلسة مشتركة في الضفة وغزة لبحث قضيتي القدس والمصالحة

# دويك: ولاية "التشريعي" قائمة بناءً على استحقاق دستوري حتى انتخاب مجلس جديد

أكد الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن المحاولات التي مورست ضد المجلس من اعتقال للنواب وقصف لمقره وفرض للحصار على قطاع غزة، كانت تهدف إلى تعطيل الدور التشريعي والسياسي المنوط به، وإجهاض التجربة الديمقراطية للشعب الفلسطيني، مضيفاً أن المجلس بذل جهوداً كبيرة لإنقاذ النظام السياسي والدستوري من الانهيار. وشدد د. دويك في بيان له ألقاه في مؤتمر صحفي عقد بمدينة رام الله الأحد (٢٤-١)؛ على استمرار الولاية الدستورية والقانونية لـ "المجلس التشريعي" القائم حالياً، بناءً على استحقاق دستوري مؤكد في نص المادة (٤٧ مكرر) من القانون الأساسي المعدل، التي تنص على أن "تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي" القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية".

مؤكداً وجوب إنهاء حالة الانقسام والتشرذم في الساحة الفلسطينية بشكل فوري ودائم، وبدء إجراءات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وفقاً للأصول الدستورية المتبعة والغطاء الدستوري اللازم، وبرنامج سياسي يستند إلى "وثيقة الوفاق الوطني" الموقع عليها معظم القوى والفصائل الفلسطينية. وطالب د. دويك بضرورة أن تتخذ حكومة الوحدة الوطنية كافة الإجراءات اللازمة لتهيئة الأجواء الديمقراطية الضرورية لعقد انتخابات متزامنة للرئاسة و"التشريعي" و"المجلس الوطني" وفق مواعيد زمنية واضحة وإجراءات عملية محددة، داعياً إلى عقد جلسة للمجلس في الضفة وغزة بهدف بحث موضوع المصالحة الوطنية والإجراءات الصهيونية في القدس.

وقال د. دويك: "إن المصالحة الوطنية لا يمكن أن تفرض بالقوة ولا من خلال شروط ظالمة تفرضها "اللجنة الرباعية" تمس حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته، ولا بواسطة حرب وحشية قادرة يشنها العدو الصهيوني على قطاع غزة، ولا عبر تجويع الشعب الفلسطيني بالحصار وسياسة القتل البطيء، ولا من خلال جدار فولاذي يزيد من



شدة وطأة الجوع والحصار". واختتم رئيس "التشريعي" بيانه بمطالبة كافة الكتل والقوائم البرلمانية، وخاصة كتلتَي "حماس" و"فتح"، بالجلوس تحت قبة البرلمان، وتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والوطنية والدستورية تجاه الشعب الفلسطيني الذي منحها ثقته وحملها أمانته: بهدف وضع حد نهائي لحالة الانقسام التي تعصف بالقضية الفلسطينية وتمس حقوق الشعب الفلسطيني ومستقبل الأجيال القادمة، واستعادة الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد.

## على خلفية القرصنة القذرة على د. دويك ود. الرمحي في عرض الطريق واعتقال طاقمهم الشخصي

# رئاسة التشريعي تدين اعتداء أجهزة أمن السلطة على موظفي كتلة التغيير والإصلاح في رام الله

## د. بحر: نحمل عباس مسؤولية انهيار آفاق المصالحة والتغطية على جريمة الاعتداء

## د. خريشة: اعتقال موظفي النواب بمرام الله مرفوض جملة وتفصيلاً وانتهاك لحقوق الإنسان

أعرب الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عن إدانته البالغة لاعتداء ما يسمى "جهاز المخابرات العامة" على طاقم موظفيه وموظفي مكتب النواب الإسلاميين في رام الله، وقيامهم بتفتيش سيارته الخاصة، بعد أخذ مفاتيحها من سائقها الذي احتجز عدة ساعات لدى الجهاز.

وقال د. دويك في تصريح صحفي الإثنين (٢٥-١) إن هذا الاعتداء يمثل سياسة واضحة لدى هذه الأطراف، تسعى من خلالها إلى تعطيل كل الجهود المبذولة لإنجاح جهود المصالحة. واعتبر تفتيش قوات "الأجهزة" سيارته سابقة خطيرة، وانتهاكاً سافراً لحصانته ولمكانته الممنوحة له، وفق القانون الأساسي الفلسطيني، والتي تمنع التعرض له بأي شكل، أو تفتيش أمتعته أو بيته أو سيارته (بند ٥٣ من القانون الأساسي المعدل)، وتمثل اعتداءً شخصياً على المؤسسة الدستورية ورئيسها. وأضاف: "إن هذا الاعتداء الذي جاء بعد المؤتمر الصحفي الذي عقده في مكتب النواب

الإسلاميين بتاريخ (٢٤-١-٢٠١٠)، يعبر عن الرفض لكل حديث أو دعوة للمصالحة، وعودة الحياة إلى المجلس التشريعي؛ حيث إنه لم يتعرض في حديثه إلى أي شخص، بل أكد مواقفه التي عبر عنها دائماً، والتي تدعو إلى نبذ الفرقة وتعزيز الحوار وصولاً إلى وفاق حقيقي".

من جهته أدان الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس "التشريعي"، اعتقال أجهزة أمن سلطة رام الله ستة من موظفي مكتب نواب الحركة الإسلامية بمدينة رام الله، مؤكداً أنها تعد مؤشراً خطيراً يدل على انتفاء الرغبة في المصالحة الوطنية، ودليلاً على النهج الأمني البشع الذي يحكم الضفة الغربية المحتلة حالياً، واصفاً تلك الخطوة بـ "القرصنة القذرة".

وقال د. بحر في بيان له الأحد (٢٤-١): "إن هذه الخطوة تستهدف نفس أية إمكانية لتحقيق المصالحة وتكريس حالة الانقسام السياسي والجغرافي، والاستمرار في طعن الشعب الفلسطيني وإبقاء فرض الحصار عليه؛ لأهداف خبيثة وغايات غير وطنية".

واعتبر بحر القرصنة على هيئة رئاسة "التشريعي" بهذا الشكل دليلاً صريحاً على النهج الأمني البشع الذي يحكم الضفة حالياً، والذي تستباح به الحريات، وتغلق المؤسسات، وتهان آدمية الإنسان الفلسطيني، محذراً من أن تشكل هذه الممارسة الإجرامية اليوم مقدمة لسلسلة جديدة من أعمال الإجرام والانتهاكات هناك.

وحمل د. بحر محمود عباس مسؤولية انهيار آفاق المصالحة، والمساس بحياة الإخوة المعتقلين الستة، مشدداً على أن عباس وزمرته يواصلون مسيرة العبث والكذب والادعاء والتضليل حول رغبتهم في تحقيق المصالحة ودعا النائب الأول لرئيس "التشريعي" الشعب الفلسطيني في الضفة إلى الانتفاض في وجه الممارسات الإجرامية لسلطة رام الله وميليشياتها، وطالبهم بالتعبير عن كافة أشكال غضبهم في وجه هذه الممارسات غير الوطنية والأفعال غير الإنسانية التي تستهدف تدمير فرص المصالحة الوطنية وفاقها، وتفتيت النسيج الاجتماعي في الضفة الغربية، وإبقاء الضفة رهينة القرار الأمني

للجنرال الأمريكي دايتون ومخططاته السوداء. في ذات السياق أكد الدكتور حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن اختطاف الأجهزة الأمنية ستة من موظفي مكتب النواب الإسلاميين بمرام الله؛ أمر مرفوض جملة وتفصيلاً، وانتهاك لحقوق الإنسان. وأكد د. خريشة، في تصريح صحفي الأحد (٢٤-١)، أن اعتقال موظفي النواب رسالة غير واضحة وغير مفهومة من قبل ميليشيا عباس في الضفة الغربية المحتلة، مؤكداً أنها سياسة خطيرة تفتح الباب أمام انتهاكات جمة ضد حقوق الإنسان. وأضاف: "إذا كانت تهدف سلطة رام الله من اعتقال الموظفين الستة إلى تنفيذ ما هدّدت به سابقاً من اعتقال نواب "التشريعي" والعاملين معهم بعد انتهاء ولاية المجلس؛ فهي رسالة لم تصل إلى أصحابها بشكل عام؛ فلقد أقدموا على اعتقال أناس لا علاقة لهم بشيء".

وطالب النائب الثاني لرئيس "التشريعي" بإطلاق سراحهم فوراً دون أي قيد أو شرط، فلا داعي ولا مبرر لاعتقالهم.

## كلمة البرلمان



المجلس التشريعي  
مستمر بقوة القانون  
والشرعية الدستورية  
د. أحمد محمد بحر

لا نرهق أنفسنا كثيراً في الرد على بعض المرجفين الذي يفسدون في الأرض ولا يصلحون حين يطعنون أو ينتقصون من شرعية المجلس التشريعي تحت مزاعم أو هي من بيت العنكبوت.

لقد تجاوزنا منذ زمن هذه الترهات التي يلقي بها البعض حقداً وبغضاء، ومضينا بكل عزة وأمل وشموخ في مسيرتنا البرلمانية لما فيه خير شعبنا ومصلحة وطننا وقضيتنا.

لم تكن بحاجة إلى التذكير بالمادة (٤٧) مكرر في القانون الأساسي التي تنص على استمرار عمل المجلس التشريعي حتى انتخاب مجلس جديد وأداء أعضائه الجدد اليمين الدستورية، فقرة القانون الأساسي وسُمّوها على كل الطحالب الضارة التي تفتقت عنها عقول بعض الجاهلين، قد قطعت على هؤلاء المشككين كل حديث، ووضعت الأمور في نصابها السليم دون لبس أو غموض.

يدرك هؤلاء جميعاً حقائق الأمور، ولكنهم يعاندون المنطق الوطني والقانوني لحاجات وأغراض، شخصية و حزبية، مقنّية، ويستمرّون إدخال الساحة الوطنية في أنون أز مات متلاحقة لخدمة مصالح وأجندات غير وطنية.

لقد شعرنا بالأسف والأسى لحجم إغفال حركة فتح في المؤامرة الصهيونية - الدولية التي استهدفت تعطيل وشل عمل المجلس التشريعي، وعدم استجابتها لدواعي ومقتضيات الشراكة السياسية التي علّق عليها شعبنا الفلسطيني آمالاً غير مسبوقة.

كان الأمل يلحونا في ممارسة برلمانية راقية تجمع كافة أطراف العمل الوطني تحت قبة البرلمان، وتعمل على بلورة مشروع إنقاذ وطني لإخراج الوطن من الأزمات الحادة التي تتقاذفه هنا وهناك، إلا أن العصبية الفضائلية، والحسابات الخاصة، والرضوخ لهيمنة وإملايات الخارج، أفضّل التجربة البرلمانية الأهم التي انتظرها شعبنا بفارغ الصبر، وألقى بالوضع الفلسطيني قابضة في أتون النار المحرقة التي انتهت بتجرع مرارات الحصار والانقسام.

لا زلنا نعول على العديد من القيادات الواعية في حركة فتح للنزول عند مقتضيات المصالحة الوطنية، ووقف مسار الكارثة والخراب الذي تجتره السلطة في الضفة الغربية، عبر استلاب قرارها الأمني للجنرال "دايتون"، وتواصل ممارساتها الأمنية الاستنصالية بحق حركة حماس ونواب المجلس التشريعي.

هل يعقل أن يتم منع رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك من دخول مقر المجلس بمرام الله لممارسة واجباته ومهامه البرلمانية؟! وهل يعقل أن يتم القرصنة عليه ود. الرمحي في عرض الطريق بشكل قذر ولا أخلاقي؟! وهل يعقل أن تنتكر فتح لجلسة المصالحة التي دعا إلى عقدها د. دويك لإصلاح ذات البين واستعادة التوافق الداخلي؟!

سبّقى المصالحة الوطنية قدرنا وخيارنا الاستراتيجي، وسبقى المجلس التشريعي مستمر في مزاولة أعماله بقوة القانون الأساسي والشرعية الدستورية، ولن ننحلي عن مسؤولياتنا البرلمانية والوطنية تجاه شعبنا وقضيتنا حتى يأذن الله بالفرج والخلاص.



"لا اعتراف بالاحتلال الصهيوني على أرضنا"

## د. دويك: وسائل الإعلام الصهيونية تحرف تصريحاتي منذ إطلاق سراحي

"منظمة التحرير الفلسطينية" ألغت ميثاقها سابقاً، ومع ذلك لم يحقق ذلك أي إنجاز للشعب الفلسطيني، وإن هذا الجواب هو رد أي مسؤول في "حماس" حول موضوع إلغاء الميثاق.

وكانت وكالات أنباء ووسائل إعلام نقلت عن صحيفة "جيروزاليم بوست" الصهيونية الخميس (١٠-٢١) أن د. عزيز دويك قال خلال اجتماعه في الخليل الأربعاء (١٠-٢٠) مع الثري البريطاني "ديفيد مارتين أبرامز" الذي يقيم علاقات مع مسؤولين صهاينة وبريطانيين كبار؛ إن حماس اعترفت بحق "إسرائيل" في الوجود، وستكون مستعدة لإلغاء ميثاقها الذي يدعو إلى إبادة "دولة إسرائيل"، حسب ما نقلت الصحيفة.



على أنه "لا اعتراف بحق الاحتلال على أرضنا"، لافتاً إلى أنه أكد لـ"أبرامز" أن

أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي أن لقاءه مع "أبرامز" جاء بناءً على طلب الأخير، واندرج ذلك اللقاء ضمن سلسلة لقاءات تجريها هيئة مكتب رئاسة المجلس وأعضاؤه مع مسؤولين دوليين ووفود ووسائل إعلام أجنبية وغير أجنبية، "وهذا ليس بالأمر الجديد".

وقال د. دويك في تصريح صحفي مكتوب الخميس (١٠-٢١): "إن ما تناقلته وكالات الأنباء عن ذلك اللقاء نقلاً عن صحيفة صهيونية، غير دقيق، وإن وسائل الإعلام الصهيونية دأبت -ومنذ الإفراج عن رئيس "المجلس التشريعي" من سجون الاحتلال- على أن تنقل عنه تصريحات محرفة".

وشدد رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

"محاولات لإفراغ المدينة من سكانها الفلسطينيين"

## د. دويك يستنكر محاكمة الشيخ صلاح ويؤكد

### استهدافها إقصاء المدافعين عن القدس

استنكر د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي قرار محكمة الاحتلال الصهيوني اعتقال الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام ٤٨ لمدة تسعة أشهر؛ بحجة تحريض الأهالي على الاحتجاج على ممارسات الاحتلال التهودية في مدينة القدس. وقال د. دويك، في تصريح صحفي مكتوب الخميس (١٠-١٤): "إن هذا القرار يهدف إلى إسكات كل صوت يرتفع في وجه الاحتلال، وإقصاء كل من يدافع عن المدينة المقدسة؛ من أجل تمرير مخططات التهود، وفي سياق الاعتداءات المتواصلة بحق المسجد الأقصى والمدينة المقدسة".

وأشاد دويك بالمواقف البطولية للشيخ صلاح وتصديده لمخططات الاحتلال، ودفاعه الدائم عن الأقصى والقدس، معتبراً ذلك واجب كل فلسطيني وكل مسلم.

وطالب رئيس "التشريعي" الأمة الإسلامية بالوقوف إلى جانب كل صوت مدافع عن القدس والمقدسات، والتصدي لكل محاولات الاحتلال التي تهدف إلى طمس كل المعالم المقدسة، وتهويد المدينة وإفراغها من سكانها الفلسطينيين.

## التشريعي يثمن قرارات اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي حول السفر إلى غزة

قضيتهم المركزية.

كما جددت رئاسة "التشريعي" دعوتها للسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة قطاع غزة، مبدية استغرابها الواضح لإحجام السيد موسى عن المبادرة بهذه الخطوة الهامة حتى الآن رغم مواقفه المشرفة حيال قضايا الحصار والعدوان على غزة، ورغم القرارات التي اتخذتها الجامعة العربية حول كسر الحصار عنها.

وأكدت رئاسة "التشريعي" أن هذه الجهود التراكمية سوف تثمر في نهاية المطاف عزاً مشرفاً ونصراً مؤزراً لشعبنا وأمتنا، مشدداً على أن الدور الأصيل للبرلمانيين العرب والمسلمين والدوليين سوف يسطر بأحرف مضيئة في صفحات المجد والبطولة والكفاح التي يخوضها شعبنا في سبيل نيل حريته وكرامته واستعادة وطنه المستباح وأرضه السليبية.

البرلماني الأوروبي الذي زار قطاع غزة في الخامس عشر من الشهر الجاري وضم أكثر من خمسين برلمانياً أوروبياً. واعتبرت رئاسة "التشريعي" أن هذه الخطوات البرلمانية العربية سوف يكون لها آثارها الفاعلة في إطار الحملة التضامنية العربية والدولية التي لا تنفك تصاعداً في سبيل فك الحصار عن غزة، والتي لن تخذم حتى يتم لجم العدوان الصهيوني وعرض قاداته المجرمين أمام المحاكم الدولية كمجرمي حرب.

وجددت رئاسة "التشريعي" تقديره العميق للاتحاد البرلماني العربي على قراره الأصيل بزيارة غزة، وانسجابه مع ثوابت قضايا القومية والإسلامية، كما جدد دعوته للبرلمانات العربية والإسلامية أن تبادر إلى زيارة قطاع غزة رسمياً، وأن تنفض عنها غبار الإلحاق والتبعية بأنظمتها السياسية، وتقف وقفة مشرفة مع القضية الفلسطينية التي يتغنّى بها العرب والمسلمين كونها تشكل

ثمنت رئاسة المجلس التشريعي عالياً القرارات الجريئة التي اتخذتها اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في إطار أعمال دورته الرابعة بالعاصمة العمانية مسقط حول تنظيم زيارة لأعضاء اللجنة إلى قطاع غزة تأكيداً لمساندة البرلمانيين العرب للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوقه الوطنية المسلوبة.

ورأت رئاسة المجلس في ذلك انتصاراً للإرادة البرلمانية العربية الحرة المتحررة من سطوة ضغوط وإملاءات الأنظمة السياسية، وخطة شجاعة على طريق كسر الحصار السياسي المفروض على قطاع غزة، وخصوصاً في ظل تواصل الوفود البرلمانية العربية والدولية التي تيمم وجهها شطر غزة بغية دعم ونصرة أهلها الصامدين، وإسنادهم في وجه العدوان الصهيوني المتواصل والحصار الإقليمي والدولي المضروب، والتي كان آخرها الوفد

استنكرت اعتراض عصاباتا لسيارتي دويك والرمحي

## "التغيير والإصلاح": فتح تواصل هوايتها في الارتقاء في

### حضر التنسيق الأمني الصهيوني

المفضلة في الملاحقة والتضييق على نواب الشرعية الفلسطينية؛ من أجل الاستمرار في حالة الارتقاء في حضن التنسيق الأمني الصهيوني، ومن أجل إضعاف المقاومة الفلسطينية والممانعة السياسية في الوطن. وأضافت إن "ما حدث بالأمس من اعتراض لسيارتي د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي ود. محمود الرمحي أمين سر المجلس، واعتقال موظفين من مكاتب كتلة التغيير والإصلاح ومدير مكتب د. دويك بالضفة ومن قبله سلسلة من الأحداث المماثلة؛ حلقة من حلقات هذا الاعتداء من قبل حركة فتح على الشرعية الفلسطينية".

ووجهت التحية إلى د. عزيز دويك ود. الرمحي ولكل نواب الشرعية الفلسطينية في الضفة الغربية، الذين يقفون أمام هذه العصابات بكل ثبات وإصرار على الحفاظ على الشرعية الفلسطينية.

استنكرت كتلة التغيير والإصلاح ما أقدمت عليه عصابات حركة فتح الأحد (١٠-٢٤) من اعتراض لسيارتي د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي ود. محمود الرمحي أمين السر، مؤكدة أن هذا العمل غير أخلاقي وغير قانوني.

وطالبت الكتلة في بيان لها الإثنين كافة المنظمات الحقوقية والفصائل الفلسطينية الوطنية بأن تأخذ دورها في مكافحة هذه العصابات والحد من تصرفاتها الصبائية؛ لأن "مثل هذا لن يصبّ أبداً في مصلحة حركة فتح، ولا في مصلحة المصالحة الوطنية، بل سيزيد الأمر تعقيداً، ويعرّض هذه العصابات ومن وراءها إلى نكمة الشعب وإلى الملاحقة القانونية ولو بعد حين".

وقالت الكتلة في بيانها إن عصابات حركة "فتح" في الضفة الغربية لا تزال تمارس الهواية الصهيونية

"فتح تنزلق إلى الهاوية بالنيابة عن الاحتلال"

## المصري: اعتقال موظفي الشرعية جريمة تدل على

### انحطاط ميليشيا عباس وانساقها مع الاحتلال

"التشريعي".

وأوضح المصري أن جريمة اعتقال موظفي الشرعية جريمة تدل على أن "فتح" بدأت مرحلة الانزلاق إلى الهاوية بالنيابة عن العدو الصهيوني، عندما قبلت لنفسها تنفيذ مخططات الاحتلال وجرائمه ضد الشعب الفلسطيني ونوابه الشرعيين.

وشدد على ضرورة وقف هذه الجرائم المستمرة بحق نواب "التشريعي"، وخاصة رئيس المجلس الذي لا يزال يُمنع من دخول المجلس وممارسة عمله بالضفة.



خلال محاولة فرض هيمنتها على قرار المجلس التشريعي، وخاصة د. دويك الذي أعلن عن انتهاء ولاية عباس القانونية واستمرار ولاية

استنكر النائب مشير المصري أمين سر كتلة التغيير والإصلاح إقدام أجهزة سلطة رام الله على اعتقال ستة من موظفي مكتب نواب كتلة التغيير والإصلاح بمدينة رام الله، قائلاً: "إن هذه الجريمة المنكرة تدل على مدى الانحطاط الذي وصلت إليه ميليشيا عباس ومدى انساقها مع الاحتلال الصهيوني ضد شعبها".

وأكد المصري أن جريمة الاعتقال تؤكد عدم قبول حركة فتح الرأي الآخر؛ فهي تريد فرض سلطتها على الضفة الغربية المحتلة دون وجه حق؛ وذلك من

طالبوا بالإفراج عنه وعن جميع المعتقلين السياسيين

## النواب الإسلاميون: اختطاف ميليشيا عباس الشيخ الخراز تجاوز خطير ونقطة سوداء في سجل سلطة رام الله

الاعتبارية؟!". وحذر النواب من أي أدّى قد يمس الشيخ الخراز على يد أجهزة أمن سلطة رام الله، وخاصة أن الشيخ يعاني من العديد من الأمراض، قائلين: "الشيخ ماهر أحد علماء الشريعة، ووجه من وجوه الخير، وله دوره البارز في إصلاح ذات البين، وقد عانى ما عاناه من سنوات الأسر لدى الاحتلال هو وأولاده، سيكون جزاؤه الاعتقال بيد فلسطينية؟!". وحمل النواب سلطة رام الله المسؤولية الكاملة عن حياة الشيخ، مطالبين بالإفراج الفوري والعاجل عنه وعن كافة المعتقلين السياسيين.

استنكر النواب الإسلاميون في مدينة نابلس ما أقدمت عليه الأجهزة الأمنية لسلطة رام الله مساء الأربعاء (٢٠-١) من اختطاف الشيخ ماهر الخراز أحد وجوه الحركة الإسلامية في المدينة، وأحد مبعدي مرج الزهور، والأسير المحرر من سجون الاحتلال. ورأى النواب في بيان لهم الخميس (٢١-١): أن اختطاف الشيخ الخراز تجاوز خطير، ونقطة سوداء تضاف إلى رصيد الانتهاكات في الضفة الغربية، وقال النواب: "الاعتقال السياسي مرفوض: فكيف إذا كانت هذه الاعتقالات تطال الشيوخ وكبار السن والشخصيات

## الحملة الوطنية لإحياء الذكرى السنوية الأولى لحرب الفرقان تكرم المجلس التشريعي على دوره المميز لإنجاح فعاليات الحملة



صمود وانتصار"، مشدداً على أن هذا اللقاء يهدف أيضاً إلى تعزيز التعاون المشترك وبناء جسور التواصل بين وزارة الثقافة والمجلس التشريعي، متمناً الجهد الكبير الذي يقوم به المجلس التشريعي كناظم للحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني. وأضاف العيسوي أن هناك العديد من النشاطات التي تعتمز الوزارة لتنظيمها لدعم وتعزيز ثقافة المقاومة التي تحتاج إلى دعم ورعاية المجلس التشريعي. وفي نهاية اللقاء تم تقديم هدية رمزية تمثل شعار الحملة الوطنية مكبراً في بروز تكريماً لجهود المجلس التشريعي في دعم وإنجاح فعاليات الحملة الوطنية.

التعاون المشترك في فعاليات إحياء الذكرى الأولى لمعركة الفرقان تحت راية الحملة الوطنية. وأشار د. بحر إلى ضرورة التوحد والتكامل بين المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية وهو ما ساهم بشكل واضح في إنجاح فعاليات الحملة الوطنية "صمود وانتصار". من جانبه قال العيسوي "إن هذا اللقاء يأتي في إطار التقدير والاحترام لشخص د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وتكريماً للمجلس التشريعي والمؤسسات الحكومية والأهلية التي ساهمت في إنجاح فعاليات الحملة الوطنية لإحياء الذكرى الأولى لمعركة الفرقان"

كرمت الحملة الوطنية لإحياء الذكرى السنوية الأولى لحرب الفرقان المجلس التشريعي الفلسطيني على دوره الطليعي والمميز في إنجاح فعاليات الحملة على مدار اثنين وعشرين يوماً. وقد زار وفد الحملة برئاسة وزير الثقافة د. أسامة العيسوي المجلس التشريعي، مكرماً د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس وأعضاء المجلس التشريعي على فعاليتهم المميزة في إطار إحياء الذكرى الأولى لحرب الفرقان. وقد رحب د. بحر بالوفد، مؤكداً عمق العلاقات بين المجلس التشريعي ووزارة الثقافة وهو ما تجسد من خلال

## ممارسات أجهزة سلطة رام الله تعدّ على الحصانة البرلمانية لـ د. دويك والنواب واستخفاف بالقوانين والأعراف

واستهجن النواب الاعتداءات اليومية التي يتعرضون لها من قبل هذه الأجهزة التي لا تحترم القانون الذي يعطي النواب الحصانة ويمنع توقيفهم والتعرض لهم. وأكدوا أن الاعتداء على أي موظف أو اعتقاله هو تعدّ على النواب أنفسهم، وأن ما تقوم به هذه الأجهزة من اعتقالات واختطافات وتعدّ على الحصانة البرلمانية والوطنية للرئيس المجلس التشريعي والنواب المنتخبين هو استخفاف بالقوانين والأعراف وردود مبكرة على دعوات المصالحة.

استنكر نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة بشدة ما قامت به الأجهزة الأمنية لسلطة رام الله من ملاحقة واعتراض سيارتي د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي ود. محمود الرمحي أمين سر المجلس واعتقال الموظفين والمرافقين له. واعتبر النواب في تصريح صحفي لهم الأحد (١٢٤/١) أن هذه الخطوة جاءت عقب البيان الذي ألقاه د. عزيز دويك وهي بمثابة رد من هذه الأجهزة على دعوة دويك للمصالحة وإعادة عمل المجلس التشريعي.

بعد خروجه من سجون الاحتلال قبل أيام..

## أجهزة عباس تختطف نجل النائب القرعاوي

يُنكَر أن الابن الأكبر للشيخ القرعاوي (حمزة) قد اختطف عدة مرات من قِبل أجهزة أمن السلطة، وبعد إطلاق سراحه اختطفته قوات الاحتلال، ولا يزال في سجون الاحتلال منذ عدة أشهر. ويأتي اختطاف نجل النائب القرعاوي متزامناً مع الحملة التي تشنها الأجهزة الأمنية على النواب ومرافقيهم؛ حيث تتم ملاحقتهم واعتقال مرافقيهم ومن يعملون في مكاتبهم.

اختطفت أجهزة عباس في طولكرم نجل النائب فتحي القرعاوي بعد استدعائه للتحقيق صباح الأحد (٢٤١). وأفادت مصادر محلية بأن أجهزة أمن سلطة رام الله استدعت الأسير المحرر حازم القرعاوي نجل النائب عن كتلة التغيير والإصلاح فتحي القرعاوي صباح الأحد، ولا يزال مختطفاً حتى الآن. وكان حازم القرعاوي قد أطلق سراحه من سجون الاحتلال منذ بضعة أيام بعد اعتقال دام ثلاث سنوات ونصف السنة، وهو طالب جامعي.

## الخضري يرحب بالمبادرة اليونانية لتسيير سفن تضامنية إلى غزة

الرحلة البحرية. واعتبر م. الخضري، أن هذه المبادرة تأتي ضمن استمراراً للمبادرات السابقة لمناصرة غزة من سفن تضامنية ورحلات وقوافل برية إنسانية وإغاثية. وأشار إلى أن هذه الرحلة وغيرها من الرحلات تحمل رسائل هامة تجاه الضغط على الاحتلال لكسر الحصار، والتضامن مع مليون ونصف المليون فلسطيني محاصرين ومحرومون من مقومات الحياة الكريمة في غزة.

رحب النائب م. جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، بالمبادرة اليونانية لتسيير سفن كبيرة وصغيرة لزيارة قطاع غزة في محاولة جديدة لكسر الحصار الإسرائيلي عنه. وشكر م. الخضري، في تصريح صحفي صدر عنه المنظمات اليونانية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والسلام، القائمة على رحلة هذه السفن تجاه غزة. وذكر أن أعضاء برلمان يوناني وشخصيات اعتبارية وقيادية ونشطاء حقوق إنسان وسلام سيشاركون في

"نحن قوم لا نرُكع إلا لله"

## المصري: تأكيد مبارك بناء "الجدار الفولاذي" يتناقض مع تعهده بعدم تجويع شعب غزة

الفلسطينيين، وقال: "حركة حماس كانت الأحرص وستبقى الأحرص على الأمن القومي المصري، وإن الخطر على الأمن القومي العربي هو العدو الصهيوني، والمطلوب هو إنهاء الحصار، وإذا لم تقم مصر بهذا الدور فمن سيقوم به؟!". وعن تأثير الحصار في حماس ودفعها إلى التراجع عن مبادئها، قال المصري: "على مدى أربعة أعوام جرّبت كل القوى الداخلية والإقليمية والدولية كل خياراتها لإخضاع الشعب الفلسطيني وحماس، وفشلت جميعها، وإذا كان بناء "الجدار الفولاذي" يأتي في هذا الإطار فإنه سياسة فاشلة؛ فلا الرصاص المصبوب ولا الفولاذ المسكوب يمكنه أن يفرض على شعبنا التراجع أو الاعتراف بشروط "الرابعة": فنحن قوم لا نرُكع إلا لله".

والرأسماليين، وإذا كان الجدار العنصري في فلسطيني قد بني بين الصهاينة والفلسطينيين. فلماذا الجدار الفولاذي بين غزة ومصر؟!". وأردف قائلاً: "لا مصلحة لمصر ولا لفلسطين هذا الجدار.. المستفيد الأول والأخير هو العدو الصهيوني، لا سيما أن الجدار الفولاذي، والمرسى البحري المصري جاء في ظل سياسة الجدر الصهيونية، وهذا دليل على تكريس الحصار: ليس جواً وبراً وبحراً فقط، بل من تحت الأرض ومن تحت البحر أيضاً، وهذا قطع لأي شريان حياة لصالح غزة، وهو ما يتناقض مع العروبة والإسلام ومع أبسط القيم الإنسانية التي يفرضها حتى الجوار". ودعا أمين سر "كتلة التغيير والإصلاح" القاهرة إلى أن تكون جزءاً من عملية فك الحصار عن

أعرب النائب مشير المصري عن أسفه لتأكيد الرئيس المصري حسني مبارك الاستمرار في بناء "الجدار الفولاذي" على الحدود مع غزة، معتبراً ذلك تناقضاً لتعهداته بعدم تجويع أهل غزة. واستغرب المصري، في تصريحات صحفية الأحد (٢٤-١): الإصرار المصري على الاستمرار في بناء "الجدار الفولاذي" على الحدود مع غزة: الأمر الذي يتناقض والقيم الإنسانية جميعاً. وقال المصري: "كنا نتوقع بعد أربعة أعوام على الحصار وعام على الحرب الإسرائيلية غير المسبوقة على غزة، إقدام مصر على خطوات جريئة، لكن للأسف الأدوار جاءت معاكسة". وتساءل: "لمصلحة من يتم بناء "الجدار الفولاذي"؟! وإذا كان "جدار برلين" قد بني بين الشيوعيين





## د. الرمحي: الاعتقال السياسي لإجبار حماس على التوقيع على الورقة المصرية

تتم، متهماً مصر بلعب دور الحكم في هذه القضية. وتابع: "المصالحة خيارنا وليست قضية تكتيكية، وكان لدينا اتفاق واضح في جولات الحوار التي استمرت تسعة أشهر وجاءت الورقة المصرية عكس ذلك، فيجب أن نعلم لماذا حدث هذا التغيير، ويجب سماع ملاحظتنا لأننا لم نقبل بالجانب المصري حكماً وإنما وسيطاً وراعياً للمصالحة وعليه أن يعيد صياغة ما اتفق عليه الطرفان". وختم د. الرمحي حديثه بالتأكيد على أن الأفق السياسي لطريق المفاوضات مع الاحتلال موعود بالفشل لما ثبت ذلك عنه بشهادة الخاضعين فيه، مشدداً على أن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية وإنهاء الانقسام ووضع استراتيجية للعمل الوطني هو الإجماع على خيار المقاومة. واستدرك: "ربما طريق المقاومة به تضحيات وطويل ومكلف ولكنه خيارنا الوحيد كي نجد لنا مكاناً على الخارطة بدلاً من طريق المفاوضات الفاشل".

المحتلة في إنهاء ملف الاعتقال السياسي، أكد د. الرمحي أن حراكاً لم يُشهد حتى الآن للفصائل التي كانت تتشدد بأنها ضد التعذيب والاعتقال، مبيناً أن ما يتم في الضفة هو وقفها خلف الرئيس وقراراته المجحفة دون أي دور فاعل في إيقافها. وقال: "صمت الفصائل على الاعتقال السياسي مشاركة في الاعتقال، ولكن هناك أصوات من خارج الفصائل الموالية لمنظمة التحرير مثل سكرتير المبادرة الوطنية مصطفى البرغوثي ومؤسسات المجتمع المدني وهذه نتمناها".

أما فيما يتعلق بملف المصالحة الوطنية، أوضح د. الرمحي أن مصر كانت أبدت قبل فترة استعدادها لسماع ملاحظات حركة حماس على الورقة المصرية إلا أنها لم تراجع الحركة في ذلك حتى الآن، حيث أنها ما زالت تشترط التوقيع على الورقة قبل مناقشة أي ملاحظات. واعتبر د. الرمحي أن ملف المصالحة مجمد حتى الآن لأن عوامل خارجية لا تريد لها أن



النائب / د. محمود الرمحي

وشتمه وعائلته بألفاظ نابية وحرمانه من الزيارة. وحول دور الفصائل الوطنية في الضفة

على أمن الوطن، وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها تلفيق التهم لأبناء الحركة ومحاكمتهم تماماً كما يفعل الاحتلال، هم يريدون استعمال هذا الملف لكسر الحركة وإجبارها على التنازل عن مواقفها".

تعذيب بأشكال متعددة ونفى أمين سر المجلس التشريعي ما تناقلته وسائل إعلام فتحاوية حول خلو سجون السلطة من أشكال التعذيب بحق معتقلي حركة حماس، مؤكداً أن أجهزة السلطة عملت على تغيير طريقة التعذيب وليس توقيفه.

وقال د. الرمحي إن السلطة استغنت عن بعض أشكال التعذيب مثل الشبح والضرب المبرح استجابة لضغوطات من بعض المنظمات الحقوقية خوفاً من ملاحقتها خارج الوطن، لافتاً إلى أن تلك الأجهزة استبدلت ذلك بأشكال أخرى للتعذيب مثل العزل الانفرادي وترك المعتقل في البرد القارس خاصة في مناطق رام الله ونابلس المعروفة بالبرد الشديد، وحرمان المعتقل من الرعاية الطبية

اعتبر د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي أن السلطة الفلسطينية تستخدم الاعتقال السياسي بحق الآلاف من أنصار حركة حماس من أجل لِي ذراعها وإجبارها على التوقيع على الورقة المصرية للمصالحة التي تنتقص من حقها في كثير من البنود.

وقال د. الرمحي في إن أجهزة السلطة تستعمل معتقلي حماس السياسيين في الضفة المحتلة رهائن لإجبار حماس على تحقيق المصالحة والتوقيع على ما يريدونه هم، موضحاً أن قادة حركة فتح يرددون عبارة "وقّعوا على الورقة المصرية فنطلق سراهم" كلما طالب نواب حماس بالإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وأضاف: "على سبيل المثال في خطوة خطيرة جداً قامت أجهزة السلطة بمحاكمة المنسق الإعلامي لمكتب النائب الأسير حسن يوسف، الشاب ساري عرابي محكمة عسكرية، وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للطعن والاستئناف بحجة أنه خطر

بعد وصول أكبر وفد برلماني أوروبي إلى غزة

## م. الخصري: دخول ملف حصار غزة إلى الساحة البرلمانية الأوروبية خطوة متقدمة لكسر الحصار

توجه رسالة للمجتمع الدولي بضرورة السعي الجاد والمشتترك إلى كسر الحصار الطالم، وإنهاء معاناة مليون ونصف المليون فلسطيني. وقال م. الخصري: "إن وجود هذا الكم من البرلمانيين في غزة مدلول على مدى التغيير في المنظور الأوروبي تجاه غزة، ودخول ملف الحصار إلى الساحة البرلمانية الأوروبية"، داعياً البرلمانات العربية والإسلامية إلى تشكيل وفود لزيارة غزة. ونقل الخصري عن الزائرين تأكيدهم أن عشرات البرلمانيين

رحب النائب م. جمال الخصري رئيس "اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار" بوصول أكبر وفود برلماني أوروبي يضم ٥٦ نائباً إلى قطاع غزة عبر معبر رفح ظهر الجمعة (١٥-١٠).

وشكر م. الخصري، في تصريح صحفي الجمعة (١٥-١٠) الوفد الذي يضم وزراء سابقين وعدداً من البرلمانيين الذين زاروا غزة سابقاً عبر سفن تضامن كسر الحصار.

واعتبر أن هذه الزيارة التضامنية تحمل معنى جديداً لكسر الحصار السياسي الإسرائيلي عن غزة، وأنها

أعلنوا نيتهم زيارة غزة في محاولة جديدة لكسر الحصار، وملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة. وشكر م. الخصري جمهورية مصر العربية الشقيقة على تسهيل مرور البرلمانيين إلى غزة، ودعاها إلى تسهيل مرور كافة المتضامنين للاطلاع على معاناة غزة من جراء الحرب، ومن قبلها الحصار. كما شكر "الحملة الأوروبية لكسر الحصار" على جهودها في ترتيبات وصول الوفد إلى غزة.

حذر النواب الإسلاميون في الضفة من تصاعد وتيرة التهديدات الصهيونية بشن عدوان جديد على قطاع غزة، وقال النواب إن حكومة الاحتلال تهدف من وراء هذه التهديدات إلى استطلاع وجس نبض الرأي العربي الرسمي وكيفية تعامله مع هذا النوع من التهديدات قبل البدء في العدوان المتوقع على القطاع.

وقال النواب إنه يجب على الدول العربية والإسلامية أخذ هذه التهديدات على محمل الجد والتعامل معها بشكل رسمي، مشددين على ضرورة قيامها بالعمل على منع الكيان الصهيوني بشن حرب جديدة على غزة، حتى لا

يحسب عليها التعاون مع هذا الكيان وبالذات الدول ذات العلاقات الطيبة مع الصهاينة. وطالبوا الدول العربية والإسلامية بتقديم الدعم والمساندة للقطاع من خلال فك الحصار وفتح معبر رفح وتزويد القطاع بما يحتاجه من أدوية ومواد تموينية إلى جانب إمداده بالسلاح اللازم للدفاع عن النفس.

وفي ذات السياق أكد النواب على دور المؤسسات والجمعيات الإنسانية وطالبوها بضرورة القيام بحملة عالمية لمنع دولة الاحتلال من القيام بمثل هذه الخطوة والتي سينجم عنها جرائم حرب جديدة ضد الإنسانية.

وحمل النواب الأمم المتحدة والولايات المتحدة والدول الأخرى الداعمة للكيان الغاصب المسؤولية الكاملة عن أي عدوان جديد يشنه على القطاع، وتابع النواب أنه لا يجوز أن يبقى الكيان الصهيوني فوق القوانين الدولية وفوق المحاسبة على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. وفي النهاية أهاب النواب بالمؤسسات الحكومية والمدنية والصحية في قطاع غزة بضرورة إعداد خطة محكمة للتعامل مع أي عدوان على القطاع، وأن يعززوا من توكلهم على الله وأن يعززوا علاقاتهم بشعبهم البطل.

بعد الهجوم الإعلامي الذي تشنه حركة فتح ضد العلامة القرضاوي

## د. الأسطل: الإساءة للشيخ انتهاك لحرمة الإسلام ورموزه البارزين

يلتمسون فيه العذر لهذا الخط المنحاز للاحتلال، معتبراً أن هذه الإساءة بحق الشيخ العلامة القرضاوي جريمة بشعة يندى لها جبين كل فلسطيني حر عوضاً عن شعوب الأمة الإسلامية جمعاء. وطالب د. الأسطل من سلطة رام الله الاعتذار للأمة الإسلامية عن هذه الإساءة بحق الشيخ القرضاوي، موضحاً أن مثل هذه التصرفات لا تنم عن الأدب والذوق الإنساني.



النائب د. يونس الأسطل

استنكر النائب د. يونس الأسطل رئيس لجنة الفتوى برابطة علماء فلسطين، الهجوم الإعلامي الواسع الذي تشنه حركة فتح بحق العلامة الشيخ د. يوسف القرضاوي. واعتبر د. الأسطل في تصريح صحفي الأربعاء (١٣-١٠) أن هذه الإساءة تشكل انتهاكاً لحرمة الإسلام وتأتي في سياق خطة إعلامية لتشويه الرموز الإسلامية. وأكد أن العلماء الربانيون لا يجدون هامشاً

## د. الرمحي: توجهات تركيا المنددة بالجرائم الإسرائيلية تستحق التقدير

رحب د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي بالمواقف المشرفة والجرئة الصادرة عن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، والتي كان آخرها ما صدر عنه من تصريحات منددة بالجرائم التي ارتكبتها الكيان الصهيوني بحق المدنيين في حربه الأخيرة على قطاع غزة، ومطالبته بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والالتزام بالقانون الدولي وعدم الخروج عنه. وأكد د. الرمحي أن سياسية تركيا الخارجية وبخاصة التوجهات الواضحة والصريحة في دعم القضية الفلسطينية والدفاع عن الشعب الفلسطيني المظلوم هي توجهات تستحق منا كل التحية والتقدير. وتمنى الدكتور الرمحي على الدول العربية والإسلامية صاحبة العلاقة التاريخية بالقضية الفلسطينية الاقتداء بالمواقف التركية وعدم الوقوف في صف الجلاذ والتضامن مع الضحية ودعمها بشتى الوسائل والطرق.

## مذكرات نائب

لا شك أن الحياة البرلمانية الفلسطينية كانت حافلة بكل المقاييس، وشهدت الكثير من الأحداث والتقلبات.. في هذه الزاوية نطرق باب المذكرات الشخصية لكل نائب، وانطباعاته الشخصية خلال رحلته البرلمانية على مدار السنوات الأربع الماضية.

## النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي:

◆ فوجئنا بحجم المؤامرة، واستطعنا أن نكسر

المؤامرة الإسرائيلية وغيرها . . .

## أصبحت ذات هوى بالقانون واستطعنا المزج بين السياسة والمقاومة في تجربة نادرة بكل المقاييس

## المجلس التشريعي في فكري وعملي وأعضائي ودمي وأواكب العمل البرلماني ليل نهار

اللجان من أجل إيجاد قواسم مشتركة لتكون موحدين تحت قبة البرلمان، ولكن التخطيط كان أكبر من أجل إفشالنا. ولكننا مضينا بكل عزيمة وثبات وسنستمر في عملنا حتى تتم المصالحة التي ندعو ودعونا لإنهاء الانقسام.

**هل أضافت التجربة البرلمانية شيئاً إلى شخص د.أحمد بحر ومكانته الفكرية والثقافية؟**

طبعاً لا شك في ذلك، كنت داعية ومحاضراً وسياسياً والتجربة البرلمانية أعطتنا خبرة جديدة، وأنا لست قانونياً ولكن أصبح لدي خبرة وهوى وثقافة في القانون، وأنا أتحدث الآن بالقانون.

**ما شهادتك الشخصية على الواقع والأداء البرلماني الجمعي على مدار تجربتك البرلمانية؟**

اعتقد أن التجربة البرلمانية على مستوى إخواني في المجلس التشريعي أنهم أعطوا هذه التجربة بكل صدق وأمانة، وأقول أنه كان الطرف الآخر من فتح ويسار يقولون بأننا ليس لنا علاقة بعمل البرلمان، ولكن أثبت إخواننا أنهم على مستوى كبير يؤهلهم للتجربة البرلمانية، ولكن كون المجلس التشريعي استمر وإخواننا تغلبوا على ذلك فإنما يدل على عمق الفهم وخاصة السياسة التشريعية، وأكد أنه لي الفخر بتتميم ما قام به الإخوة النواب وخاصة في مراقبة السلطة التنفيذية وأنصروا أنه لو أتيت إلى المجلس التشريعي فإنك سوف تجد أنه كل أسبوع تقوم اللجان باستدعاء الوزراء والمسؤولين في الحكومة من أجل مساءلتهم ومناقشة قضايا المواطنين معهم.

لقد خضنا تجربة برلمانية نادرة ونسأل الله لنا وللنواب التوفيق والسداد، وهذه التجربة نادرة لأنه لا يوجد في العالم مجلس تشريعي خاض هذه التجربة والمضايقات، وكون المجلس التشريعي يحافظ على المقاومة ويسبها، ويحمد الله أصبح المجلس قوة للأحرار وخاصة أنه أخذ بقانون فقه المقاومة.

**في نهاية العام الرابع من رحلة العمل البرلماني.. هل يشعر د.أحمد بحر أنه أكثر قرباً أم بعداً عن الجمهور الفلسطيني؟**

نحن نعتمد بقربنا من إخواننا في الجمهور الفلسطيني، وشخصياً فإن أي مظلمة صحيح أننا نحولها إلى اللجان المختصة ولكن أتابعها بشكل شخصي، وكثير من القضايا تم حلها بحمد الله، وأشعر بعزة وكرامة وأمل كبير في عطاء المجلس التشريعي، وشعبنا يستحق الكثير، وبسبب الحصار والدماء والشهداء فإن شعبنا يحتاج أكثر لنشعر بأحاسيسهم ونشارك في أفراحهم وأتراحهم ونعمل على التخفيف من معاناتهم.

من كتلة فتح وغيرها، مروان البرغوثي وأحمد سادات، وكلفت إخوة من أراضي ٤٨ بزيارتهم باسمي ونقلوا رسائل تؤكد على معاني الوحدة والصدود.

لقد تواصلنا مع الكتل الأخرى لأننا نعتبر أنفسنا في رئاسة التشريعي مسؤولين عن كل النواب في كتلة التغيير والإصلاح وغيرها من الكتلة البرلمانية.

**كيف انعكست شخصية وثقافة د.أحمد بحر التربوية والدعوية والسياسية ما قبل إجراء الانتخابات التشريعية على واقع العمل البرلماني عقب الفوز في الانتخابات؟**

الواقع نحن نعتبر أن الشخصية لا شك أنها تؤثر على ما حولها من الإخوة كنواب أو كموظفين، هنا لا شك فيه، ونحن ازددت أماناتنا وواكبنا مع إخواننا كنواب وموظفين في هذه الرحلة، رحلة الأربع سنوات بكل جدية وبكل اهتمام، ولا زلنا نؤكد أن النائب الناجح هو الذي يحمل هم المجلس التشريعي بكل ما تحمل معنى الكلمة، وخاصة أن هناك مؤامرة كونية للنبيل من هذا المشروع، هذه المعاني كانت في ذهني قبل الدخول إلى المجلس وبعد أن دخلنا المجلس.

**استناداً إلى تجربتك البرلمانية.. هل تعتقد أن المجلس التشريعي قادر على لعب دوره المنوط به حسب القانون الأساسي الفلسطيني، ووفقاً لما هو مأمول وطنياً في ظل عوائق وتدخلات الاحتلال؟**

لا شك في ذلك أننا مستمرون في عملنا وخاصة مع الذكرى التي مرت حول أربع سنوات على إجراء الانتخابات، والمفترض أن يكون هناك انتخابات حرة ونزيهة من أجل أن ننهي هذه الولاية، ولكن نؤكد أنه وفقاً للمادة ٤٧ مكرر فإن المجلس الحالي يبقى على رأس عمله حتى يأتي المجلس الجديد ويؤدي اليمين الدستورية، وبالتالي نحن مستمرون في عملنا حتى تأتي المصالحة ونسلم العهد وهذا ما أكد عليه الدكتور عزيز دويك في مؤتمره الأخير.

**حفلت الحياة البرلمانية طيلة السنوات الأربع الماضية بالمناكفات السياسية.. ما هي شهادتك حول هذا الموضوع، وهل بالإمكان الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقة الشخصية بين النواب بعيداً عن الخلافات الفصائلية؟**

نؤكد أن المناكفات السياسية كانت موجودة ومخطط لها، وخاصة أن حركة فتح لهذه اللحظة لا تحترم نتائج الانتخابات النزيهة والحررة، وبالتالي هذه المناكفات لم تكون موجودة في حاضرها، وتعاملنا مع المناكفات بكل حرية رأي، ولا أدل على ذلك بأنه بعد انسحاب كتلة فتح من الجلسة الأولى تنازلت كتلة التغيير والإصلاح عن بعض



د. أحمد بحر

ليلاً، وحقيقة أذكر بدور كل إخواني النواب وأذكر أيضاً بدور المدير العام الدكتور نافذ المدهون الذي واكب إقرار الموازنة ولكل إخواني في المجلس التشريعي لهم الشكر.

**هل استطعت ككتاب وكنائب أول لرئيس المجلس التشريعي ثم رئيساً للمجلس بالإنابة أن توفق بين مهامك وواجباتك البرلمانية وبين المهام والأعباء الأخرى؟**

نحن نؤكد بأننا نوفق بين مختلف المهام والأعباء ولكن كان الهدف الاسمي لنا هو خدمة البرلمان مع الاهتمام بالقضايا الدعوية والبيئية، ولكن كان الهم الأكبر لنا هو النهوض بالبرلمان الفلسطيني.

**لا شك أن اختطاف نواب الضفة في سجون الاحتلال قد ترك آثاره على الواقع البرلماني.. هل أسهم الاختطاف في التأثير على روحك المعنوية وخططك البرلمانية والوطنية آنذاك؟**

لا هو زائدنا إصراراً على المضى في الطريق وخاصة بعد اختطاف الدكتور عزيز دويك، زادنا إصراراً أنا وإخواني لنسد هذه الثغرة بكل قوة وثبات وبفضل الله سبحانه وتعالى، فقد استطعنا أن نسيّر عمل هذا المجلس وأذكر جلسة ٢٠٠٧/١١/٧ التي استطعنا فيها أن نتجاوز ونكسر المؤامرة الإسرائيلية والفتاوية في نفس الوقت لأخذ النصاب للتوكيلات البرلمانية ومضينا بها واستطعنا أن نقطع أشواطاً بفضل الله.

**كيف كنتم تتابعون أوضاع النواب داخل سجون ومعتقلات الاحتلال؟**

كنا على تواصل مع المحامين ومع النواب وليس التواصل فقط مع نواب كتلة التغيير والإصلاح بل النواب الأسرى أيضاً

دون حراك للأسف الشديد.

**كيف تقيم أدائك على الصعيد الشخصي منذ اللحظة الأولى وحتى اليوم؟**

الفضل لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً. وأعضائي ودمي وبفضل الله نواكب عمل المجلس التشريعي ليل ونهار، وحتى في الليل أترك الجوال مع ابني وأوصيه بالرد والتواصل مع الجميع حتى لو اتصل الناس في منتصف الليل لأنه لا يمكن أن يتصل أحد إلا ويكون محتاجاً كما أننا لا نقصر في حل مشاكل وهموم الناس أياً كانت.

وأما على صعيد المجلس التشريعي فالدوام مستمر ولا إجازات وحتى في يوم الجمعة تأتي ونحرص على الدوام ولا يوجد مواعيد محددة للعمل، وننتهي كل مهام العمل بإنجازها على خير وجهها.

ونأمل من الله أن يتقبل منا وأن يكون العمل خالصاً لوجه الكريم، ونحن نعتمد وإخواننا بأننا حافظنا على مشروع المقاومة واستطعنا أن نكون بين أبناء شعبنا نواصيهم ونتلاحم معهم في كل أمورهم.

وهذه محطات نقول أن الله عز وجل أكرمنا بها ولكن استطعنا أن أقول أننا نشعر بلذة واستمتاع عندما نتولى أداء المجلس التشريعي برغم التعب والمعاناة. وبشكل خاص فإنني اعتبر قانون الموازنة انتصاراً سياسياً ونخص بالذكر رئيس اللجنة الأخ جمال صالح الذي كان المحرك الأساسي وراءه، وحقيقة أن أخي جمال نصار مكث مدة شهر في استدعاء الوزراء والمعنيين في هذا الأمر، واستطاع أن يواصل الليل والنهار حتى أنه لم يكد يذهب إلى بيته ويظل إلى الساعة ١٠ و١١

نأخذ أي قرار، ونسى أن الاحتلال هو الذي اختطف نواب التغيير والإصلاح، وهذه كانت أمانة كبيرة في تحمل المسؤولية خاصة بعد غياب د.عزيز دويك.

لقد كان هناك ثقلاً كبيراً على عاتقي بعد غياب الدكتور عزيز دويك، وخاصة في ظل مخطط الاحتلال وممارسات كتلة فتح، ولكن بفضل الله سبحانه وتعالى استطعنا أن نسير بشكل ثابتة، ونستطيع أن نقول أننا بعد أربع سنوات من عمل المجلس التشريعي قمنا بسن أكثر من ٢٠ قانوناً ونفتخر بأننا قمنا بسن قوانين تخدم الشعب الفلسطيني مثل قانون حماية المقاومة وقانون تحريم وتجريم التنازل عن القدس وقانون حق اللاجئين، ومشروع قانون الزكاة الذي سيحل الكثير من المشاكل الاقتصادية، وأيضاً إقرار الموازنة الاستثنائية ٢٠٠٩م والموازنة ٢٠١٠م.

وكان لنا تواصل مع الجميع من أجل فك الحصار، وشكلت لجنة برئاسة النائب

مروان أبو راس، حيث كان للمجلس دور هام في الداخل والخارج وكان يشارك أبناء الشعب الفلسطيني في فك الحصار والاعتصامات، وكان في قلب الحدث في معركة الفرقان، لذا فالنواب كان لهم تواجد في هذه المعركة.

أيضاً هناك الجولات الخارجية وخاصة بعد حرب الفرقان ونقل الصورة الحقيقية التي عاشها الشعب الفلسطيني، ونقل الصورة إلى المسؤولين، وأعتقد أن الحراك الدبلوماسي البرلماني كان له وقع كبير.

أيضاً هناك حراك المجلس التشريعي في استقبال الوفود، وممثلي حقوق الإنسان، وأخيراً استقبال قافلة شريان الحياة والوفد البرلماني الأوروبي الأخير.

**ما هي أبرز المواقف التي لا تنسى في رحلتك البرلمانية؟**

مواقف كثيرة، ولكن المواقف المؤثرة وخاصة بعد حرب الفرقان كانت خلال جولتنا الدبلوماسية فقد كنا نتحدث للمسؤولين والشعوب عن صمود المقاومة والشعب الفلسطيني، كان الناس يبكون بطريقة مؤثرة ويعبرون عن تعاطفهم ودعمهم للشعب الفلسطيني، وبشكل خاص في غزة.

وأيضاً في الجولة في أثيوبيا وحينما قطعنا كلمة سلفان شالوم رئيس الكنيسة الصهيوني، فهذه أعطت صياغة جديدة للقضية الفلسطينية، وصورة جديدة للشعب الفلسطيني، وقد تعاطف معنا أكثر من ١٥ دولة، والشيء المؤسف هو موقف الوفد الذي مثل منظمة التحرير لأن وفود ١٥ دولة عربية وإسلامية انسحبت من المؤتمر وبقي وفد المنظمة

**ما الذي وقر في قلبك منذ اللحظة الأولى لترشحك للانتخابات التشريعية؟**

الذي وقر في قلبي أن الشعب الفلسطيني حملنا أمانة ومسؤولية في المجلس التشريعي، وكنا نعتمد بثقة شعبنا فينا، ولكنها أمانة ثقيلة بسبب الظروف التي أحاطت بعمل المجلس التشريعي.

تجربة المجلس التشريعي هي تجربة نادرة على المستوى العربية والدولي، وذلك من خلال نجاح حركة حماس والبرنامج الذي أعلنه في الدعاية الانتخابية "يد تبني ويد تقاوم"، فقد مزجنا العمل السياسي بالعمل المقصوم، وربما كان الأمر غريباً على الكثيرين على المستوى المحلي والإقليمي والعربي، كيف ستمزجون بين المقاومة والسياسة، ولكن في اعتقادي كانت تجربة نادرة بكل المقاييس لأنه منذ نجاح حركة حماس وأخذها الأغلبية الساحقة في المجلس التشريعي بدأت المؤامرة على حركة حماس.

**هل كنت تملك معطيات دقيقة عن عمل المجلس التشريعي السابق لدى ترشحك للانتخابات، وهل فوجئت بواقع وطبيعة عمل ومهام المجلس التشريعي الفلسطيني التي تبدو عملياً أصعب مما هي عليه نظرياً بكثير؟**

لا شك في ذلك، قبل أن ندخل وقبل نجاحنا كانت لدينا رؤية ودراسات وندوات وفهمنا القانون الأساسي والنظام الداخلي، ولكن حينما غصنا في خضم العمل التشريعي كان الخوض أكبر بحيث أنها كانت التجربة الأولى وفهمنا القوانين واستطعنا أن نسد ثغراته، وخاصة أننا لأنني كنت النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، وبعد اعتقال الدكتور عزيز دويك فأصبح لي هوى بالقانون الفلسطيني وكل القوانين بشكل عام.

**ما هي الأعمال والمهام البرلمانية التي يشارتها طيلة رحلتك داخل المجلس التشريعي؟**

كنا ندرك قبل دخولنا إلى المجلس أن مهامنا هي محددة في مراقبة أداء السلطة التنفيذية وسن القوانين وإقرار الموازنة والتواصل مع أبناء شعبنا الفلسطيني، ولم يكن هذا بالنسبة لنا مفاجأة، ولكن الشيء المفاجئ هو حجم المؤامرة على المجلس التشريعي التي استوقفتنا في ازدياد حمل الأمانة، وخاصة أن الاحتلال لا يريد نجاح المجلس واختطاف النواب وكتلة فتح اعتمدت على تعطيل المجلس، وفي أول جلسة انسحبت كتلة فتح، وهذا دليل على تأمر من قبل دخول المجلس التشريعي، وما تلا ذلك من اختطاف النواب وتقاطع مصالح فتح في تعطيل المجلس التشريعي وخاصة أن عزام أحمد رئيس كتلة فتح كان يجاهر بأننا الأغلبية ونستطيع أن



"من يصمت على جرائم الاحتلال مشارك فيها"

## الوفد البرلماني الأوروبي يبدأ تحركات لإثارة قضية حصار غزة ويحذر من أي حرب جديدة

بدأ عشرات النواب الأوروبيين الذين زاروا قطاع غزة المحاصر منتصف الشهر الجاري؛ تحركاتهم العملية لنقل ما لمسوه من معاناة إلى برلماناتهم وشعوبهم؛ أملًا في خلق حالة ضغطٍ برلمانيةٍ وشعبيةٍ لحث الحكومات الأوروبية على الضغط على الاحتلال الصهيوني لإنهاء الحصار المفروض على غزة.

وقام النواب -وعددهم 56 برلمانياً، حسب بيان الثلاثاء (19-1) عن "الحملة الأوروبية لرفع

الحصار عن غزة"، - بتقديم تقارير إلى رؤساء البرلمانات؛ كلٌ في بلده؛ من أجل وضعهم في صورة ما شاهده من آثار كارثية للحصار المفروض على القطاع للسنة الرابعة على التوالي؛ حيث عبروا عن صدمتهم واستنكارهم استمرار صمت المجتمع الدولي عن هذا الحصار الظالم، معتبرين أن من يصمت على "تقرير غولدستون" الذي يؤكد ارتكاب الاحتلال الصهيوني جرائم حرب؛ مشاركٌ في الجريمة.



وأكد "جيرالد كوفمان" النائب البريطاني الذي ترأس الوفد البرلماني الأوروبي، إصرار النواب الذين زاروا غزة على متابعة نتائج زيارتهم، وقال: "لقد تم التفاهم بين أعضاء الوفد على سلسلة من التحركات، لا سيما في البرلمان الأوروبي" والعمل من أجل إثارة قضية الحصار المفروض على غزة، والتحذير من أي حرب قادمة على قطاع غزة، في ظل سلسلة من التهديدات الإسرائيلية".

وشدد كوفمان على ضرورة محاكمة مجرمي الحرب، لا سيما أن الحصار يمثل نوعاً من أنواع هذه الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني بحق مليون ونصف المليون فلسطيني في غزة.

وأوضح كوفمان في تصريح له، أن الوفد البرلماني يؤيد المحاولات التي تقوم بها جماعات مؤيدة للفلسطينيين في بريطانيا لإصدار مذكرات اعتقال بحق سياسيين صهاينة لهم علاقة بالحرب التي شنها الاحتلال على قطاع غزة الشتاء الماضي، والذين قتلوا النساء والأطفال والشيوخ في غزة.

وتابع أن "أية محاولة لتعطيل الملاحقة ووقفها سنقف ضدها، حتى لو كانت في لندن أو واشنطن"، مشدداً على أن الحصار "لا بد أن ينتهي، وأي شخص يقرأ "تقرير غولدستون" ويصمت فهو جبان"، على حد تعبيره.

أجل ممارسة دورها في حماية حقوق الإنسان التي تنتهك في أبشع صورها في قطاع غزة منذ سنين، دون أن يحرك المجتمع الأوروبي ساكناً.

بدوره قال د. عرفات ماضي رئيس "الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة، التي نظمت زيارة الوفد الأوروبي إلى القطاع: إن الوفد الأوروبي، الذي يُعتبر أكبر وفد برلماني يزور منطقة صراع في العالم؛ حمل في جعبته رسالتين نقلهما عن غزة، وهي رسالة الصمود والصبر والثبات الفلسطيني، ورسالة معاناة كنتيجة طبيعية للحصار والعدوان".

وأضاف ماضي أن البرلمانين "لمسوا صبر غزة بعد أربع سنوات من الحصار وآثاره الكارثية، وشاهدوا ما خلفته الحرب من دمار ودماء وضحايا وجرحى ومعاقين"، مؤكداً أن الوفد تعهد بالعمل من أجل إنهاء معاناة غزة عبر الضغط على حكوماتهم لدفع الاحتلال "الإسرائيلي" إلى وقف حصار القطاع.

وأعلن رئيس "الحملة الأوروبية" أنه سيتم العمل على ترتيب زيارات أخرى لعشرات البرلمانين الأوروبيين للاطلاع على ما يعانيه قطاع غزة من معاناة ومأس متواصلة، موضحاً أن أعضاء الوفد البرلماني الأوروبي جمعهم هدف واحد في زيارتهم إلى قطاع غزة، وهو التضامن مع الشعب الفلسطيني.

مستلزمات الحياة الأساسية. وأكد "هويت" أن الأسابيع والأشهر المقبلة ستشهد تحركات يقودها أعضاء الوفد والمتضامنون مع الشعب الفلسطيني؛ هدفها الأساس الضغط على الحكومات الأوروبية من

لقد صُدموا كثيراً بما جرى لغزة من قصف ودمار واستهداف للمدارس ودور العبادة ومنازل المدنيين العزل"، لافتاً النظر إلى معاناة صعبة يعيشها مليون ونصف المليون فلسطيني في غزة، في ظل نقص في كل

من جانبه قال النائب البريطاني "ريتشارد هويت": "على الرغم من متابعة البرلمانين آثار الحرب والحصار المفروض على غزة فإن ما شاهده على أرض الواقع يفوق كل الصور والأخبار التي تناقلتها وسائل الإعلام.

الاحتلال لن يمنعنا من أداء واجبنا تجاه المواطنين

## النواب الإسلاميون يستنكرون مdahمة الاحتلال مكتب النائب ربيعي

استنكر النواب الإسلاميون في الضفة الغربية مdahمة قوات الاحتلال مكتب النائب عن محافظة الخليل خليل ربيعي، واعتبروا أن ما قامت به قوات الاحتلال محاولة فاشلة لثني النواب عن أعمالهم التي انتخبوا من أجلها.

وأكد النواب، في تصريح صحفي الثلاثاء (١٩-١)، أن تحذيرات الاحتلال التي قُدمت إلى النائب هي بمثابة رسالة إلى كل النواب الذين أصروا على موقفهم وضرورة مواصلة مسيرتهم رغم كل الصعوبات والعقبات التي وضعت ولا تزال توضع في طريقهم. وأوضح النواب أن مكاتبتهم ستبقى مفتوحة لاستقبال المواطنين وقضاياهم المشروعة دون اكتراث لأية تهديدات.

وكان جيش الاحتلال الصهيوني داهم مكتب النائب خليل ربيعي، وقام بتوجيه أسئلة إلى النائب والموظفين حول نشاط المكتب وعدد المراجعين الذين يتوافدون عليه، بالإضافة إلى الأمور المالية المتعلقة بمستحققات المكتب والموظفين والجهات الداعمة والممولة لعمله، كما وجّه رسالة تحذير من أي نشاط يمس بـ"الامن"، على حد تعبيره.

## أجهزة الضفة تختطف نجل النائب أبو جحيشة وتستدعي نجله وشقيقه

اختطفت أجهزة عباس في مدينة الخليل جنوب الضفة المحتلة، معاذ أبو جحيشة نجل النائب محمد مطلق أبو جحيشة بعد استدعائه للمقابلة.

وقال النائب أبو جحيشة في تصريحات صحفية إن "وقائي" الضفة في الخليل سلم قبل يومين ابنه معاذ بلاغاً يقضي بضرورة حضوره إلى مقر الجهاز ومقابلة مسئول فيه.

وأضاف النائب أن نجله معاذ ذهب لمقابلة المسؤول يوم الثلاثاء كما هو في الاستدعاء، إلا أنه لم يُد، مشيراً إلى أنه اتصل بالمسؤول في الجهاز، والذي أكد اختطاف معاذ.

هذا وكان الجهاز نفسه قد وجّه استدعاءً إلى نجله الثاني مقداد بضرورة الحضور في بداية الأسبوع القادم، وآخر لشقيقه رائد بالحضور يوم الخميس.

وكان وقائي الضفة قد قام باختطاف أبناء النائب محمد أبو جحيشة (مقداد، ومعاذ، ومجاهد، ومالك) أثناء وجوده في سجون الاحتلال، وكانت تطارد نجله متوكل إلى أن تم اعتقاله على أيدي سلطات الاحتلال قبل عدة أشهر.

طالب بمقاطعة الاحتلال دبلوماسياً واقتصادياً

## م. الخضري يرحّب بدعوة وزير الخارجية الروسي إلى إنهاء حصار غزة ويطالب بتحركات عملية

رحّب النائب جمال الحضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار بموقف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الداعي إلى إنهاء الحصار عن غزة ووقف "الاستيطان"، مشدداً على ضرورة اتخاذ خطوات عملية.

وقال م. الخضري في بيان له الثلاثاء (١٩-١): "رغم تقديرنا ونظرنا ببالغ الأهمية إلى دور هذه الدعوات في إحراج الاحتلال أمام العالم فإنها غير كافية بعد أربعة أعوام من الحصار، ويجب أن يصبح كسر الحصار عملياً هو الرد على الاحتلال". وأشار م. الخضري إلى أن هذه الدعوات يجب أن يرافقها أيضاً تحركٌ لمقاطعة الاحتلال دبلوماسياً واقتصادياً حتى إنهاء الحصار وإنقاذ سكان غزة والبدة في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال خلال الحرب.

وأشاد بالحراك السياسي على صعيد الدعوة إلى إنهاء الحصار، وانتقال هذا الملف من تضامن الشارع الأوروبي والعربي والإسلامي إلى المستوى السياسي، وخاصة على صعيد المسؤولين الأجانب؛ ما يعني تغيير نظرة العالم تجاه الاحتلال المحاصر غزة. وجدّد م. الخضري دعوة المجتمع الأوروبي إلى الضغط على الاحتلال لإنهاء الحصار وفتح المعابر التجارية ودخول كافة المستلزمات من مواد بناء ومواد أساسية وصحية ومواد خام.

## سنعمل على تطبيق القوانين الاقتصادية الملائمة للواقع الاقتصادي الفلسطيني

# د. عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية بالتشريعي: طالبنا بإقرار قوانين اقتصادية واقعية



النائب د. عاطف عدوان

موظبين في أداء مهامهم وواجباتهم. في هذا الحوار يسلم النائب د. عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي الضوء على طبيعة عمل اللجنة في ظل التغيرات التي تطرأ على الساحة.

بالرغم من تواصل وتشديد الحصار الإسرائيلي على رأس الشرعية الفلسطينية المتمثلة بالمجلس التشريعي الفلسطيني وتزايد القيود والضغوط المفروضة عليه ، فما زالت لجانه ودوائره المختلفة ونوابه

### إنجازات اللجنة

وأوضح د. عدوان، بداية، طبيعة عمل اللجنة قائلا: "عملنا مرتبط بالدرجة الأولى بالحكومة الفلسطينية ومهامها والاتصال بالمجتمع وتقديم الشكاوى الخاصة بالقضايا الاقتصادية سواء تنمية أو تجريبا اقتصاديا أو محاسبة الوزراء إذا حدث خلل بالشئون بالاقتصادية. إضافة لمناقشة الموازنة والسياسات التي تقررها الحكومة بالوزارات المعنية". واستعرض النائب عدوان أبرز الإنجازات التي قدمتها اللجنة سواء على صعيد ورش العمل، أو مناقشة موازنة خاصة بالعمل الاقتصادي كمشروع قانون الشركات والجمارك والاستثمار ومشروع قانون الموازنة". وأضاف: "تم استدعاء ومساءلة ما يقارب ستة وزراء وعدد كبير من المسؤولين سواء في مؤسسات الحكومة أو الحكم المحلي في حال حدوث خلل بالشئون بالاقتصادية. والاستماع للعديد من شكاوى المواطنين المتعلقة بالقضايا الاقتصادية".

### أهم الصعوبات

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهت اللجنة وما زالت تواجهها حتى اللحظة. نوّه د. عدوان إلى أنها تتمثل بعدم اكتمال أعضاء اللجنة البالغ عددهم اثنا عشر عضوا. وقال إن العاملين فيها فقط ستة كون غالبية

أعضائها من الضفة الغربية وينتمون لحركة فتح وبالتالي هذا يعيق العمل وتصبح المسئولية على رئيسها".

وأكمل حديثه عن الصعوبات قائلا: "هناك محدودية في نشاطات اللجنة نتيجة قلة عدد المستشارين الاقتصاديين وندرة الموظفين وشح الدراسات بمجال الاقتصاد أو القانون وقلة خبرة العاملين بالاقتصاد. بالإضافة لضعف حركة الاقتصاد الغزي مما يؤدي لإشكالية في عمل اللجنة بالطاعات الاقتصادية".

وفيما يتعلق بآخر نشاطات اللجنة قال رئيس اللجنة الاقتصادية: "عقدت اللجنة في الأيام القليلة الماضية اجتماعا خاصا لتحديد أداء سياساتها حتى نهاية العام الجاري، وسنطلب من المجلس التشريعي إقرار عدد من القوانين ذات الطابع الاقتصادي لتيسير عملية تفاعل المواطن الفلسطيني مع الحكومة. ولفتح آفاق اقتصادية جديدة".

وأكد د. عدوان أنه سيعمل جاهدا لتطبيق القوانين الاقتصادية الملائمة للواقع الاقتصادي بغزة قائلا: "نحن بحاجة ماسة لتحديث القوانين الاقتصادية التي تصب في صالح المواطن ونحن معنيون بمراقبة عمل الحكومة وتصحيح مسارها إذا تم اكتشاف خلل في أدائها".

وأشار إلى أن طبيعة عمل اللجنة يتم في إطار منظم ومرتب لإبراز دور "التشريعي" في قضية المراقبة والمحاسبة. قائلا: "لا توجد هناك

قضايا تميز عمل اللجنة هذا العام عن السابق فعملنا تقليدي لكنه فني ومتخصص".

### آثار الحصار والجدار

ولا يخفي النائب عدوان التأثير البالغ للحصار الإسرائيلي على عملية تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، مؤكدا أنهم تحدثوا مع كافة الوزراء لمعرفة متطلباتهم واحتياجاتهم لتطوير الاقتصاد وتسهيل الضوء على قضايا العجز التي تواجههم وذلك لتجاوزها وتسهيلها

وأكد د. عدوان دعم لجنته لقانون الموازنة لوزارة الزراعة من خلال إضافة موازنة أخرى لم تكن موجودة. قائلا: "هذا يجعلنا على اتصال مباشر مع كافة الوزارات مما يقرّبنا من نقاط الضعف لتصحيح بعض القضايا التي نراها أساسية في المجلس التشريعي".

ويرى د. عدوان على أن نجاح لجنة إعمار غزة المكونة من رجال أعمال في النهوض بالاقتصاد الفلسطيني مرتبط بالواقع السياسي واستمرار الحصار، معربا عن أمله في تجاوز تلك المعوقات التي تمهد لنهضة اقتصادية كبيرة.

وفيما يتعلق بدور اللجنة في متابعة ومحاربة الاستغلال خاصة على الأنفاق يضيف د. عدوان: "استدعي وزير الاقتصاد أكثر من مرة وكلف بالإشراف المباشر لمعرفة ما يدخل من الأنفاق للقطاع من احتياجات. ولتحديد الأسعار بما يوفي التاجر حقه ويخدم المواطن".

وأكد على متابعة المجلس لتجارة الأنفاق لكن مع وجود ملاحظات كثيرة أهمها قلة عدد الموظفين لمتابعة ما يدخل ويخرج من الأنفاق من بضائع واحتياجات وصعوبة مراقبة التجارة هناك بشكل عام والتغيرات التي تطرأ على البضائع سواء من حيث التسعيرة أو المخالفة". وبالنسبة للجدار الفولاذي وتأثيره على الوضع الاقتصادي بغزة يؤكد د. عدوان أن الآثار المباشرة للفولاذي لم تظهر حتى الآن على الاقتصاد لأن حالة من تدفق السلع ما زالت تشهدها الأسواق الغزية رغم اضطراب الحركة بعض الشيء.

وحول الأضرار المحتملة للفولاذي قال أن المواطن الغزي سيفقد كميات ضخمة من البضائع هو بحاجة ماسة لها إذا تم بالفعل بناء الجدار الفولاذي بالكامل مما يلحق أضرارا بالغة في الحركة الاقتصادية بغزة، مؤكدا على الحاجة الماسة لتنويع البضائع وزيادة

كمياتها لتطال جميع الحقول ومجالات الحياة بالمجتمع الفلسطيني. وفي معرض رده على سؤال حول حجم الدعم الخارجي لغزة. وصف النائب عدوان هذا الدعم الخارجي بأنه إيجابي سواء كان بشكل بضائع ومساعدات، لكنه استدرك قائلا أنه ما زال قليلا بالنسبة لحجم الاحتياجات الرئيسية الفعلية للشعب الفلسطيني المحاصر.

ويؤكد د. عدوان أنه لا توجد دول مانحة تقدم للحكومة بغزة أموالا، معربا عن أسفه لأن هذه الدول تعطي أموال الدعم مباشرة للمؤسسات المدنية المجتمعية المستقلة والتي تعمل بمعزل عن الحكومة.

وفيما يختص برواتب الموظفين أوضح د. عدوان أن الحكومة لها مصادر دخل خاصة تستخدمها في صرف رواتب الموظفين وتسيير عمل الوزارات اليومية وتقديم المساعدات والتعويضات لمتضرري الحرب.

## 14 نائبا من كتلة التغيير والإصلاح ما زالوا خلف القضبان

# الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين تدين سياسة الاعتقال الإداري المتجدد للنواب المختطفين

## الإداري المتجدد للنواب المختطفين

حيث تم تجديد اعتقاله للمرة الثالثة على التوالي .

من جانبه صرح محامي النواب فادي القواسمي أن الاحتلال لا يحق له منع أي نائب من ممارسة عمله أو اعتقاله مشيرا إلى أن هناك نواب تجدد محاكمتهم إداريا دون إثبات أي تهمة بحقهم على غرار ما حدث مع النائب الزعاري، مضيفا أن كافة النواب الذين تم اختطافهم هم متهمين بعضويتهم في قائمة التغيير والإصلاح وتوليهم منصب في المجلس التشريعي، علما أن هذه تهمة لا أساس لها من الصحة فإسرائيل كانت على علم مسبق بمشاركة حماس في الانتخابات، وعليه لا يمكنها اعتبار انتماء النواب لكتلة التغيير والإصلاح تهمة يعاقبون عليها" وكان القواسمي قد أشار إلى غفلة المجتمع

استنكرت الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين سياسة الاعتقال الإداري المتجدد التي تنتهجها المحكمة الإسرائيلية في تعاطيها مع قضية النواب المختطفين منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات مبررين هذا الاختطاف الهمجي بحجج واهية ليس لها أساس من الصحة، وإن كانت في انتهاكاتها المستمرة بحق النواب فهي بذلك تنتهك حرمة القوانين والأعراف الدولية التي أعطت الحق لهؤلاء النواب الذين يمثلون شعبهم عبر انتخابات حرة نزيهة ويحملون حصانة برلمانية .

وكانت آخر الانتهاكات التي مورست بحق النواب المختطفين ما تم مؤخرا من تجديد الاعتقال الإداري بحق النائب عن كتلة التغيير والإصلاح في مدينة الخليل "باسم الزعاري"، والذي تم اختطافه في ٢٠٠٩/١١

الدولي عن هذه السابقة الخطيرة التي ليس لها أي قانون صريح يجرم الاحتلال على إقدامه عليها. مطالبا بضرورة التحرك القانوني لمنع تكرار مثل هذا الانتهاك بحق ممثلين عن شعب انتخبهم بانتخابات ديمقراطية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك ١٤ نائب من كتلة التغيير والإصلاح ما زالوا في سجون الاحتلال وهم عزام سلهب ، نايف الرجوب ،النائب باسم الزعاري ، حسن يوسف ، أنور الزبون ، محمد أبو طير ، خالد طافش ،و أحمد مبارك ، عبد الجابر فقهاء، محمد النتشة ،علي رومانين ، نزار رمضان ،أيمن ضراغمة،و محمد طوطح ، وأيضا هناك نائبان من كتلة فتح البرلمانية وهما مروان البرغوثي وجمال الطيراي ،والنائب أحمد سعادات عن قائمة أبو علي مصطفى

## النائب أبو راس يشيد بقرار اتحاد البرلمانين

## العرب إرسال وفد برلماني إلى غزة

أشاد النائب د. مروان أبو راس رئيس اللجنة البرلمانية لفك الحصار بمبادرة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي نور الدين بوشكوج إرسال وفد برلماني عربي إلى غزة، وجاء ذلك خلال برقية أرسلها د. أبو راس إلى بوشكوج.

وأوضح د. أبو راس خلال البرقية أنه تم تشكيل لجنة برلمانية وإدارية لاستقبال الوفد البرلماني العربي من أجل العمل على إنجاح الزيارة بما يحقق الاطلاع على معاناة أهل غزة بسبب الحرب والدمار والحصار المفروض على أبناء شعبنا في قطاع غزة منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات .

وعبر د. أبو راس عن سعادته بقرار الاتحاد العام للبرلمانيين العرب بالنيابة عن المؤسسة التشريعية والمؤسسات الأهلية وجميع أهل غزة المحاصرين بهذه الخطوة المنتظرة من أشقاء لنا تربطنا بهم صلة اللغة و العروبة والدين .



النائب د. مروان أبو راس





## دعا إلى إعطاء الشرع

# د. دويك: محاولة السلطة الالتفاف حول الشرعية

الاستعمارية".

وفي سياق آخر وصف دويك ما تتعرّض له خنساوات فلسطين وأحرارها من انتهاكات على أيدي عناصر الميليشيا التابعة لمحمود عباس في الضفة المحتلة بـ"المؤسفة جداً"، وبأنها تصب في الخانة المعادية لا في مصلحة الشعب، لافتاً إلى أن "الشعب يخترن كل ذلك في قلبه، وسيفرغه في حال إجراء انتخابات، وعندها سيقول كلمته بصدق، وسنعرف عندها من يدافع عنها ومن يزيّف الوقائع محاولاً حرف البوصلة الفلسطينية عن طبيعتها الهادفة إلى الحرية والاستقلال".

ودعا دويك المجتمع العربي والدولي احترام إرادة الشعب الفلسطيني وأن يعملوا على إعطاء التجربة الفلسطينية والشرعية الفلسطينية فرصتها وعدم الضغط عليها لتستكمل تجربتها بعيداً عن الضغوط والإملاءات الخارجية.

وفيما يلي نص الحوار:

أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي أن محاولة فريق رام الله الالتفاف حول الشرعية ستبوء بالفشل الذريع، مشدداً على أن الفلسطينيين لن يكونوا أكباش فداء للقوى الاستعمارية؛ "لأن الشعب سيد نفسه، ولن يقبل أن تذهب إرادته الحرة إلى غير ممثليه".

وقال د. دويك في حوار صحفي خاص "إن قوات الاحتلال الصهيوني اعتقلت نواب "التشريعي" ووزراءه، وسلطة رام الله منعنا من إدارة مهامنا"، مشيراً إلى أنهم ينظرون إلى المرحلة المقبلة بنظرة باهتة من التفاؤل، "وإذا أريد لـ"التشريعي" أن يستأنف عمله فعليهم أن يعلموا أن محاولة الالتفاف حول الشرعية ستبوء بالفشل".

وأضاف أن "تجربة الحركة الإسلامية جزء من المحاولات الهادفة إلى تثبيت أركان الدولة الإسلامية الحديثة والمعاصرة والمتعلقة إلى التعاون مع كل قوى الأرض داخل حدود هذه الدولة، لا أن نكون أكباش فداء للقوى

### محاولات فاشلة

**مُنعتهم من ممارسة عملكم كرئيس لـ"المجلس التشريعي الفلسطيني"؛ بما في ذلك الوصول إلى مكتبكم، رغم مرور عدة أشهر على خروجكم من السجن، وإقرار عباس بشرعية منصبكم.. كيف تنظرون إلى ذلك؟ وما آخر أشكال العراقيل والتهديدات التي تواجهونها وأبرزها؟**

الحقيقة أن المرحلة الماضية يمكن تلخيصها في عبارة موجزة، وهي أن قوات الاحتلال الصهيوني تعتقل نواب "التشريعي" ووزراءه، وسلطة رام الله منعنا من إدارة مهامنا؛ فنحن ننظر إلى المرحلة المقبلة بنظرة باهتة من التفاؤل، وإذا أريد لـ"التشريعي" أن يستأنف عمله فعليهم أن يعلموا أن محاولة الالتفاف حول الشرعية ستبوء بالفشل، وقد رأيت ما فعلوه عندما دعونا إلى جلسة عامة لمناقشة موضوع المصالحة من حيث اعتراضنا في عرض الطريق واعتقال الأخوة الستة العاملين معنا.

### تمنيات وأحلام ولكن!

**هل تستشعرون مخاطر أن تقدم قوات "فتح" على اعتقال النواب أو التكيل بهم بعد تاريخ(٢٤-١)؟**

القانون الفلسطيني ينص في المادة (٤٧) على أن ولاية "المجلس التشريعي" الحالي تستمر إلى أن يأتي مجلس جديد منتخب. عندها تنتهي مدة المجلس الحالي، ولا تلوح في الأفق انتخابات قريبة، ولكن مشروع المصالحة في شهر ٦، ولست أدري كيف سيكون الموقف عندها، وما يمكن أن نتعرّض له سيكون خبراً في وسائل الإعلام،

ولكني أرجو أن تتم المصالحة وينتهي حالة الشد في الساحة الفلسطينية.

**بعد هذه التجربة القاسية خلال أربع سنوات من فوز الحركة الإسلامية.. يثور التساؤل: هل المشاركة في الانتخابات كانت مجيبة؟**

إذا صدقت النوايا فإن إمكانية تقدّم العلمية الديمقراطية قائمة، وهذا ما لم نجده؛ فكل الأفعال والأحداث التي دارت عبارة عن ردود أفعال على نتائج انتخابات عام ٢٠٠٦؛ فمفهوم (٤) سنوات يتعلق بأن جوهر التفويض الشعبي لـ"المجلس التشريعي" هو أربع سنوات نافذة لا وراء القضبان، ولا يمنع أعضاؤه من الوصول إليه ولا من استئناف عملهم.

### لا نزال في بداية الطريق

**إلى أي مدى نجحت الحركة الإسلامية في تقديم الصورة المطلوبة أو القيام بالواجبات التي وعدت بها؟**

الحركة الإسلامية لا تزال في بداية الطريق، ولكن الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية لم تعطنا الفرصة لنؤدي دورنا المنوط بنا بطريقة ديمقراطية وصحيحة؛ لذا لا تلام الحركة الإسلامية، ولكن الذي يلام الأطراف الدولية التي أرادت فرض هيمنتها على المنطقة، وبالذات الشعب الفلسطيني الذي لم يُرد له أن يقول كلمته بطريقة حرة ونزيهة وديمقراطية.

### تصنيفات ثلاثة

**من المسؤول عن محاولة إجهاض تجربة الحركة**

### الإسلامية عبر الحياة البرلمانية؟ ولماذا؟

كل الأطراف التي لم يُرق لها فوزنا بالأغلبية الساحقة والمريحة في "التشريعي" هي المسؤولة عن محاولة إجهاض تجربة الحركة، ونستطيع أن نصفها إلى ثلاث مجموعات: قوى عالمية، وقوى إقليمية عربية، وقوى محلية؛ فلقد قامت تلك القوى بأخذ موقف المُعادي لنا منذ اليوم الأول؛ وذلك لأن قوى الاستكبار العالمية رتبت المنطقة بطريقة توصل إلى نتائج محدودة تصب في خانة اليهود ومصّلحتهم، ولكن بعد فوزنا تبين أن هناك تيارين يتحرّكان على الساحة: الأول يصب في مصلحة الغرب، والثاني تيار شعبي عريض وقوي وكبير يبحث عن مصلحة شعبه فقط.

فالخوف من المشروع تفاقم، خاصة بعد أحداث سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١، والتي جعلت المجتمع الدولي غير متقبّل فكرة أن يصل الإسلاميون إلى سُدّة الحكم وقيموا نظاماً، وعندها تدخل المجتمع الغربي في الشأن الفلسطيني ليرجع عقارب الساعة إلى الوراء؛ لعله يقيم مزيد من الحلفاء والقوى الداعمة له مثل القوى القائمة الآن، ومن هنا كانت المواجهة بين هذين التياران سابقي الذكر.

### لن نكون أكباش فداء للغرب

**كشّف الحصار والقطيعة التي جوبهت بها الشرعية الفلسطينية المنتخبة زيف الديمقراطية التي يتشدد بها الغرب.. ما تأثير هذه التجربة في إعادة صياغة الوعي الإسلامي بمنطق الديمقراطية الغربية، وحتى فكرة الوصول إلى الحكم عبر الشرعية الانتخابية؟**

نحن كالمسلمين مطالبون بأن تحاول بكافة الطرق تحقيق أهدافنا المكلفين بها شرعاً، والتمثلة في استمرار الحياة وإقامة كيان إسلامي قويّ قادر عل الدفاع عن حقوق شعبه؛ لذا لا يجب أن نكون أكباش فداء للقوى الاستعمارية.

والتجربة جزء من هذه المحاولات الهادفة إلى تثبيت أركان الدولة الإسلامية الحديثة والمعاصرة والمتعلقة إلى التعاون مع كل قوى الأرض داخل حدود هذه الدولة، فيجب احترام الإسلام وشعائره دون الاعتداء على هذا الدين الأهم في هذا العالم كله.

تجربتنا قائمة ومستمرة، وتسير في اتجاه إنجاز هدفها بعدة طرق مختلفة، ولكنها تواجه عقبات، ومبدأ الديمقراطية الأمريكية مرفوض من قبل الشعب الذي لا يقبل غير الإسلام ديناً، ويعرف أن الإسلام هو الذي حل مشكلات البشرية، ومن هنا رفعنا شعار "الإسلام هو الحل".

### انتهاكات مؤسفة جداً

**الواقع في الضفة الغربية مرير: اعتقالات بالمئات واختراق للخطوط الحمراء باعتقال النساء واستدعائهن وتعذيبهن.. كيف تنظرون إلى هذه الممارسات؟ وإلى أي مدى تنتشر هذه الانتهاكات؟**

الانتهاكات مؤسفة جداً؛ فهي تصب في الخانة المعادية ولا تصب في مصلحة الشعب، ومن يتعامل مع الناس في مدنا وقرانا يدرك مدى حالة عدم الرضا التي تنتاب الناس من مثل هذه الممارسات، ولكن الحقيقة أن الناس تخزن، وإذا ما أجريت الانتخابات سيقولون كلمتهم بصدق، وستعرفون عندها من يدافع عنها ومن يزيّف الواقع في محاولته المستمرة لحرف البوصلة الفلسطينية عن طبيعتها الهادفة إلى الحرية والاستقلال.

### نصر إلهي

**عبر الاعتقالات وحل الجمعيات وتجفيف منابع، تراهن بعض أوساط رام الله على النجاح فيما فشّل فيه الاحتلال لتفويض الحركة الإسلامية وفض الجماهير عنها.. كيف تقيّمون هذه**

## الفيتو الأمريكي يمنع المصالحة .. وأدعو النظام الأقليمي

## والدولي إلى منح التجربة الديمقراطية الفلسطينية فرصتها

## بعيداً عن الضغوط والإملاءات الخارجية

## يئة الفلسطينية فرصتها

# تتبع بالفشل والشعب لن يكون كبش فداء للغرب

## ● المجتمع الغربي لم يتقبل بعد فكرة وصول الإسلاميين إلى الحكم وإدارة السلطة



د. عزيز دويك

**بعد خروجكم من الأسر تحدثتم عن مبادرة يُعد لها الأسرى، وكان لكم جهود خاصة من أجل راب الصدع.. إلى أين وصلت هذه الجهود؟**

لقد دعوت إلى الوحدة وتبويض السجون منذ أول يوم خرجت، ولا أزال أبذل جهداً وأضغط بقدر المستطاع من أجل راب الصدع وتحقيق الوحدة، ولكني جوبهت من قبل عدة أطراف دولية وعلى رأسها أمريكا، ولقد وضع "فيتو" على المصالحة؛ فكننت عندما أقابل الوفود يقولون لي إن أمريكا لا تريد لكم المصالحة إلا على شروطها والتمثلة في شروط "الرباعية"؛ لذا فالوضع الدولي لا يسهم ولا يساعد في تحقيق المصالحة، بل يزيدها تعقيداً، ولكن الدور الأوروبي مخالف تماماً لباقي المجتمع الدولي؛ لأنهم حريصون على إنجاز ملف المصالحة بعكس الأمريكان.

**دعنا نتحدث بصراحة.. ما الذي يعوق المصالحة؟**  
الذي يعوق المصالحة كما قلت سابقاً هو الإطار الدولية؛ فهي لا تريد المصالحة على أساس وطني وتنازل الإخوة لبعضهم، بل تريد لها مصالح طرف مستعد للقيام بالدور المنوط به من هذه القوى الاستكبارية.

### محاولة تزييف الحقائق وإرادة الشعب

**يقال إن خوف الحركة من خوض تجربة الانتخابات هو الذي يعوق تحقيق المصالحة.. هل هذا الأمر واقعي؟ وهل يمكن أن تكون الانتخابات حلاً؟**  
**برأيكم.. ما السيناريوهات المحتملة حال إجراء انتخابات في ظل الانقسام؟**

### الممارسات ومدى تأثيرها في الحركة؟

عندما يقوم ابن عمك وأخوك بممارسات لا ترضي شعبك فهذا أمر خطير للغاية ويعوق العمل إلى حد كبير، ولكنها لن تمنع مسار التاريخ؛ فهو واضح ويسير إلى الإمام، وهذه المعوقات دائماً تزاح عن الدرب؛ لقوله تعالى: **كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبْدُ فَيَغْثَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ** (الرعد: من الآية ١٧).

### محاولة لاستئصال العمل الإسلامي ولكن!

**لا شك أنه في ظل التعطيم الإعلامي وعدم قيام المؤسسات الحقوقية بواجبها، يدور الحديث عن انتهاكات خطيرة وغير مسبقة تجري في الضفة الغربية.. ما أبرز هذه الانتهاكات؟ وما خطورتها على النسيج الاجتماعي الفلسطيني؟**

الانتهاكات في الضفة مستمرة؛ فاعتقال الشرفاء والوجهاء والأحرار وأبناء الحركة الإسلامية، ويقوم بالتنكيل بهم وتعتمد إغلاق المؤسسات الخيرية. كل ذلك محاولة لاستئصال العمل الإسلامي وأهله من المجتمع الفلسطيني، ولكننا نقول لهم: إنها محاولة يائسة، وإن من يمارس تلك المعوقات ويعمل لصالح الأجنداث التي لا تمت إلينا بصلة يقترب من نهايته.

**جماهير الحركة الإسلامية في كل مكان تريد أن تطمئنونا على واقع الحركة وحضورها رغم الملاحقة المشتركة؟**

منذ اليوم الأول الذي انطلقت فيه شرارة العمل الإسلامي ونحن نريد خدمة الدين بكل قوة، وهذا الأمر تطلب منا جهداً كبيراً؛ فالله تعالى طلب منا العمل، وعليه النتائج؛ لقوله تعالى: **وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ** (آل عمران: من الآية ١٢٦).

فما دمنا على الحق فأنا على يقين أن أهل الحق على النصر، ولكن الابتلاء قائم، والنصر في المحصلة لأهل الحق.

"فيتو" أمريكي على المصالحة

يقبل أن تذهب إرادته الحرة إلى غير ممثليه.

### أعطوا الفرصة فقط

**ما رسالتكم إلى الأطراف التالية:**

- جماهير الشعب الفلسطيني.
- حركة "فتح" ومحمود عباس.
- أبناء حماس في الضفة.
- الجماهير في قطاع غزة المحاصر.
- مصر التي تبني "الجدار الفولاذي".
- الدول العربية والإسلامية.
- الدول الغربية.
- أحرار العالم.

رسالتني إلى الجميع بلا استثناء أن عليهم احترام إرادة الشعب والوقوف عندها ملياً، وأن يعطوا للتجربة الفلسطينية فرصتها حتى تستطيع استكمال تجربتها الديمقراطية بعيداً عن الضغوط والإملاء الخارجية؛ فعندها سوف نحترم الشعب وننحني له بإجلال واحترام، وعلينا كذلك إعطاء الشرعية الفلسطينية فرصتها وعدم الضغط عليها.

هذا كلام خطير ولا يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، ويهدف إلى محاولة تزييف الحقائق وإرادة الشعب، وإنني أتساءل: من يقول مثل هذه الأقوال؟! وأسأله بدوري: هل أعطينا الفرصة لنقوم بالمهام المنوطة بنا يوماً واحداً فقط كما تقوم باقي الكتل البرلمانية في العالم؟! ولماذا لم يُعط "التشريعي" مدة أربع سنوات ليمارس مهامه دون معوقات من قبل الدول الأجنبية؟!.

وبخصوص السيناريوهات المحتملة حال إجراء انتخابات في ظل الانقسام، فالحركة الإسلامية لا تنظر الآن إلى هذه الأمور؛ فما يجري في الضفة أمر مضحك ومؤسف؛ فمجلس معين (المجلس المركزي) لحركة "فتح" يتحدث ويصدر الأوامر نيابة عن مجلس منتخب (المجلس التشريعي)؛ فهل هذا واقع الديمقراطية التي يريدها البعض؟!؛ مما يترك علامات استفهام كثيرة، فليتركوا للشعب تقرير مصيره؛ فهو سيد نفسه، ولا

## الاعتقالات وإغلاق الجمعيات والانتهاكات المتواصلة التي تمارسها

## أجهزة أمن السلطة في رام الله تشكل محاولة يائسة لاستئصال

## العمل الإسلامي في المجتمع الفلسطيني



ناشد العرب والمسلمين الدفاع عن شيخ الأقصى

## حمدان: الحكم على رائد صلاح دليل على عنصرية الكيان ومضيئه في طريق الفطرسه والعنصرية

الإسلامية وإثبات حق الصهاينة المزعم فيها. وتابع حمدان قائلاً: "لقد تنوعت هذه المشاريع والخطوات من تغيير للمعالم الإسلامية في المدينة وتجريف للأراضي، عوضاً عن الاستمرار في حفر الأنفاق تحت الحرم القدسي الشريف، والتخطيط لإزالة أحياء برمتها، وليس ببعيد عنا المشروع الخطير الذي يستهدف حي سلوان بالمدينة". وناشد حمدان الحكومات العربية والإسلامية وكل من هو معنيّ بشأن القدس، الوقوف ضد هذا الحكم الظالم بحق الشيخ صلاح، مناشداً المملكة الأردنية الهاشمية بالذات؛ لما لها من دور في رعاية الأماكن المقدسة في القدس؛ التدخل للدفاع عن الشيخ رائد صلاح والوقوف في صفه.



النائب / فضل حمدان

في القدس وما يستهدفها من مشروعات صهيونية تهدف إلى تهويدها وتغيير معالمها

اعتبر النائب عن محافظة رام الله فضل حمدان أن الحكم الذي صدر بحق الشيخ رائد صلاح؛ دليل على أن الكيان الصهيوني ماضٍ في غطرسته وهمجيته وعنصريته ضد العرب في الداخل الفلسطيني المحتل. وأضاف حمدان الخميس (١٤-١) أن هذا الحكم يمثل اعتداءً جديداً يضاف إلى سلسلة الاعتداءات التي لم تتوقف يوماً على مدينة القدس برمتها والمسجد الأقصى تحديداً، عوضاً عن كونه سياسياً ولا دخل له بالتهم التي لُفقت؛ حيث إن الشيخ رائد صلاح هو أحد أهم الرموز والشخصيات التي لها وزنها وفضلها في الدفاع عن المسجد الأقصى والوقوف في طريق تهويد القدس". وأعرب حمدان عن استغرابه الصمت الغربي من قبل الحكومات العربية عما يجري

### لإنقاذ المدينة المقدسة والمسجد الأقصى

## منصور يدعو الحكومات العربية والإسلامية لتنفيذ مقررات مؤتمر القدس السابع

العربية والإسلامية وحكامها لكسر الحصار الظالم على قطاع غزة. وبارك منصور الخطوة القضائية بانتخاب الشيخ العلامة يوسف القرضاوي رئيساً لمجلس الأمناء بالتزكية، وقال: "يأتي هذا الانتخاب للشيخ القرضاوي لمواقفه الداعمة لقضايا الأمة، وخاصة قضية القدس وفلسطين". وتقدم منصور بالشكر للقائمين على هذا المؤتمر وكل المؤتمرات الداعمة للقضية الفلسطينية، وعلى رأسها التي تعنى بالقدس والمسجد الأقصى، مطالباً المؤسسات الدولية والعلماء والمفكرين وأصحاب القرار في الدول العربية والإسلامية بمزيد من التحرك لنصرة المسجد الأقصى وفضح ممارسات الاحتلال تجاهه.



النائب / ياسر منصور

على الدعوة التي تقدم بها المؤتمر للأمة

ثمن النائب عن محافظة نابلس ياسر منصور ما خرج به المؤتمر السابع لـ"مؤسسة القدس الدولية" في بيروت من توصيات ومقررات تم تدارسها على مدى أيام المؤتمر الثلاثة. وأكد النائب منصور، في تصريح صحفي مكتوب الأحد (١٨-١)، على أهمية هذه المؤتمرات ومقرراتها. داعياً إلى بذل الجهد الأكبر في تنفيذها وتطبيقها حتى تؤدي هذه المؤتمرات الفائدة المرجوة من عقدها. وقال منصور: "على حكومات الدول العربية والإسلامية الاستجابة للدعوة التي قدمها المؤتمر لهم بعقد اجتماع فوري لدراسة المخاطر التي تواجه القدس والمسجد الأقصى، ووضع إستراتيجية واضحة لإنقاذهما". مشدداً

## ماذا تقول مركزية فتح ومجلسها الثوري عندما تستباح حصانة النواب الإسلاميين وتمتهن كرامة ذي الشبيبة؟!



بقلم / الوزير الأسير :  
وصفي قبحا

لم يكن بمقدوري أن أصمت وأنا ألتقي خبر اختطاف الشيخ ماهر الخراز "أبو الطاهر" إمام المسجد وخطيب الجمعة، أحد علماء الشريعة ووجوه الإصلاح، الأسير المحرر ومبعد مرج الزهور، أحد الوجوه الوطنية ووجوه الخير في المنطقة، ومما أخرجني من صمتي أكثر هو ما تعرض له الأستاذ محمد مطلق أبو جحيشة عضو المجلس التشريعي الفلسطيني والأسير المحرر، حيث ما روي على لسانه والشهود من قيام مسؤول أحد الأجهزة بإلقاء الشتائم والسباب عليه، وقوله بالحرف الواحد "رح ندوس على راسك ورأس حماس"، وننظر ماذا ستفعل هذه الممارسات والتفوهات الخارجة عن السياق والمنطق الوطني تعكس استهانة بالدعاة ونواب الشعب، وامتدانا لكرامة الشعب الفلسطيني وشيوخه الأجلاء، فلم يعد في قاموس السلطة وأجهزةها الأمنية احتراماً لشيخ ولا عالم له قيمة ووزن ولا مقاماً لمجاهد ولا نائب منتخب يسلم من بطش السلطة واعتداءات وتجاوزات الأجهزة الأمنية والتي بهذه الصور قد تجاوزت كل القيم الدينية والوطنية والأخلاقية.

من في نابلس لا يعرف الشيخ ماهر الخراز، صاحب الوطنية العالية والذي تفيض نفسه الطاهرة غبطة وحناناً ووداً لهم، الشيخ ماهر الخراز "أبو الطاهر" صاحب التضحيات الكبيرة والسجل الجهادي المضيء ابن الخامسة والستين عاماً الذي اكتوى بنار الاحتلال مرات ومرات قبل أن يتلظى بجمر السلطة حيث يتم اختطافه كما تم اختطاف زوجته المجاهدة الصابرة أم الطاهر من قبل والتي انتكست حالتها الصحية وأصببت بانهييار عصبي وهي تحت تحقيق عناصر أمن فتح قبل أن يفرج عنها!

لا أدري كيف يفكر أبناء الجلدة؟ فهمها عمل الشيخ الجليل، هل يستوجب ذلك مجرد طرق باب منزله وهو الداعية والمجاهد، حيث لم يراع الجلاد سن الشيخ ولا حالته الصحية وهو الذي تنهش جسده الطاهر أمراض عدة.

إن اعتقال الدعاة والأكاديميين والقادة والكوادر والشخصيات الوطنية المرموقة والمعروفة والمربين الأفاضل هو استفزاز لكل الشعب الفلسطيني، وأن هذه الممارسات التي لا تحترم الصغير ولا توقر الكبير تشكل وصمة عار في جبين فتح قبل غيرها من السلطة والأجهزة، وإن ما يقوم بمثل هذه الاعتداءات والتجاوزات لا يريد إلا الفتنة، ولا يريد إلا حرباً أهلية، فאלله سبحانه وتعالى يستحي أن يعذب عبداً شاب في الإسلام، فكيف يكون الأمر عندما يكون ذو الشبيبة من الدعاة وحفظة كتاب الله والأكاديميين والرموز، لقد امتهنت كرامتهم وتعرضوا للإذلال والإهانة، فحسبك الله يا شيخ نصوح الرامي، وحسبك الله يا دكتور عبد الحفيظ الوادي، والدكتور خضر سوندك والشيخ تيسير عمران، والدكتور غسان خالد والمهندس وجيه أبو عيدة، والأستاذ سليمان فطائر والشيخ ماجد خروبي وكل شيوخ فلسطين ومجاهديها الذين تمتهن كرامتهم ونفس كرامة حرائر فلسطين من قبل الأجهزة الأمنية، فالأمر لا يبشر بخير بل وينذر بالشؤم ومؤسس لحرب أهلية لأن ما يقوم بمثل هذه الممارسات لا يقوم لها إلا بعد أن يتجرد من وطنيته وإنسانيته.

إن ما يؤسف له أن السلطة وأجهزةها الأمنية قد تحولت إلى سيف مسلط على رقاب الشرفاء والأطهار، وهي لن تستطيع بإذن الله ولن تفلح في جر حماس إلى مستنقع الفتنة الذي يخططون ويرسمون له. إن حماس وهي تؤكد على منهجها في احترام التعددية والتداول السلمي للسلطة والشراسة السياسية وعدم مس الوحدة الوطنية تؤمن وبقناعة تامة أن البندقية ليست أداة للتغيير والإصلاح والتقويم، كما أنها ليست أداة للابتزاز ونشر الفوضى والفلتان الأمني، كما أنها ليست أداة لملاحقة الفلسطيني والمجاهدين والأشبال واختطافهم وإذلالهم وامتداع كرامتهم أمام عدسات الكاميرات في مشاهد استعراضية تنم عن عنجية كما هي عند الآخرين، وهنا أقول لا بد للعقلاء من موقف، وعليهم التدخل لتدارك الأمور.

من جهتها فقد أعلنت حماس مراراً وتكراراً بأنها ترفض الانجرار إلى مستنقع الفتنة، وتحاول أن تتجاوز كل ما يدفع إلى حرب أهلية، وهي التي طنت نفسها على أذى ذوي القربى، ولكن السؤال الكبير هل سيصبر المجاهدون طويلاً على الاضطهاد وإنزال الأذى بهم؟، وهل سيقبضون ملتزمين بعد الاندفاع نحو الانتقام والقتل؟!

أنا على يقين تام أن الجميع سيتصدى للظلم، وسنتصدى للظلم، وسنفضح الممارسات المعيبة والمشينة، وسنقول الكلمة الصادقة، الكلمة المستبصلة، الكلمة العادلة التي لن تضل طريقها بإذن الله ولا ترهب العواقب، سنعلي صوتنا مع كل الجماهير ومؤسسات الشعب، وسيعلو صوتنا ونصير على الأذى حتى يحكم الله بيننا وبين فتح بالحق، وهو خير الحاكمين. إن حماس، وبوعيا إدراكها لمسؤولياتها وحرصها على الوحدة والتلاحم وتقويت الفرصة على الآخرين، تدرك ما تنطوي عليه الفتنة المسلحة من وبال وخطر، كما وتدرك في نفس الوقت ما ينطوي عليه الصمت أيضاً من وبال وخطر، وسنصر على أن يبقى صوتنا عالياً ومسموعاً أينما كنا وفقط بكلمة الحق ولهجة الصدق، ولن تشنينا العواقب مهما كانت هذا موقفنا، وماذا تقول مركزية فتح ومجلسها الثوري عندما تستباح حصانة النواب الإسلاميين ويتم استدعاء والتحقيق مع الحرائر وتمتهن كرامة ذي الشبيبة؟!

## م. الخصري: محاكمة رائد صلاح مقدمة لتصعيد العدوان على القدس وتكميم أفواه المدافعين عنها

وباطل ويستهدف القدس بكل معالمها وسكانها ومساجدها ومؤسساتها، محذراً من كونه مقدمة لتصعيد العدوان على القدس. وطالب المؤسسات الدولية والعربية والإسلامية بأخذ دورها في الدفاع عن الشيخ صلاح، ومن خلفه القدس والمقدسيون الذي يمثل الشيخ صلاح رمزاً لمقاومتهم الاحتلال الظالم. ودعا رئيس "اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار" الفلسطينيين إلى التوحد والتعاقد والتكاتف في مواجهة هذه الهجمة التي تستهدف الفلسطينيين باستهداف الشيخ صلاح.



النائب م. جمال الخصري

استنكر النائب م. جمال الخصري رئيس "اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار" الحكم الجائر الصادر بحق الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، من محكمة صهيونية بالسجن لمدة تسعة أشهر. واعتبر م. الخصري، في تصريحات صحفية الأربعاء (١٣-١)، أن القرار يهدف إلى تكميم أفواه من يحملون هم القدس ويفضحون المؤامرات الصهيونية وسياسات التهويد بحقها. وشدد الخصري على أن القرار غير قانوني

## الشيخ رائد صلاح.. سبابتك في عيونهم



بقلم النائب/  
سميرة حلايقة

ابتسامته المعهودة ورأسه المرفوع الذي ارتفع فوق سقف المؤامرة، كان الرد المثالي للشيخ رائد صلاح على الهبوط الأخلاقي والديني والسياسي وحرية الرأي والتعبير لمحكمة الصلح الصهيونية، وفي ذلك تعبير حقيقي عن هذه المحكمة التي لا تعد رمزاً أو مصدرًا للعدالة.

وقد أبرزت تلك المحكمة التآمر الصهيوني وتبادل الأدوار بين المستوى السياسي والقضائي داخل دولة الاحتلال لإبادة الوجود العربي في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، بدءاً بالمدينة المقدسة، مروراً بتحويل المساجد والمقابر والمقامات الإسلامية إلى مقاهٍ وأماكن للرقص وممارسة الرذيلة.

صحيح أن محاكمة الشيخ رائد صلاح سياسية بامتياز، وهي تقع ضمن مخطط صهيوني رهيب لرفع الحصانة عن الوجود العربي في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ واستباحة مطلقة لاقتلاعهم من أراضيهم وبيوتهم، لكن هذه الممارسة ضد الشيخ صلاح ما هي إلا نقطة واحدة من بحر الجرائم التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني منذ بداية القرن الـ ٢٠ وحتى الآن.

ومحاكمة الشيخ رائد صلاح لن تعطي النزاهة والعدالة لمحكمة تكرر قراراتها فقط للانتقام من الوجود العربي داخل القدس والمسجد الأقصى، وهي محكمة لم تعقد لرمز من رموز الشعب الفلسطيني والعربي في فلسطين وقائد عربي معروف، بل هي محكمة تحاك في ثناياها خيوط المؤامرة ضد المسجد الأقصى، الذي إن دخلت قضيته إلى المحاكم الصهيونية فهذا يعني أن مزاوله هدمه باتت قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ.

وكيفما استدار المؤشر الصهيوني وبأي اتجاه تحولت البوصلة، فإنها حتماً ستبقى مشبوهة لأننا لم نعتد النزاهة ممن احتل الأرض واستباح الدم، وانتهك حرمت المساجد ورصد المخططات لانتزاع مقومات الحياة من أطفالنا.

بلا شك كانت المحاكمة باطلة وغير مأسوف عليها، لكنها زرعت في قلوب الملايين شموغا جديدة تضيء الطريق نحو الأقصى والقدس، وبلا شك نقول لشيخ الأقصى: طبت وطاب مسعاك، فلو زر عوك في صحراء العرب لأنجبت سهولاً يانعة من الأجيال التي تحمل في دمها مفاتيح الأقصى.

فأنت يا شيخنا كالغيث وأطيب حيثما وقع نفع، ولتبقى الابتسامة هي الابتسامة، والدرج هو ذات الشوكة، وإن كان دربك شوك الشعاب فلا بد أن الحصاد في أعلى الجبال، ولتبقى سبابتك في عيونهم، ورأسك شامخاً فوق أنوفهم، وكل محكمة وأنت إلى القدس أقرب.

## وفد من التشريعي وقيادة حماس يزور الرئيس الجديد لبلدية جباليا النزلة دعماً له في منصبه الجديد

البلدي الجديد تم باختيار خيرة الطاقات لخدمة أهالي المنطقة. داعياً إلى توحيد كافة الجهود وجمع كل الطاقات لتحقيق الانجازات والتطور في عمل البلدية.

من جهته تمنى النائب فتحي حماد وزير الداخلية بأن يكون تشكيل المجلس البلدي الجديد بداية عام مشرق للنهوض بالعمل الخدماتي والبلدي في منطقة الشمال. معبراً عن دعمه الكامل للمجلس البلدي الجديد، متمنياً لهم التوفيق والسداد والنجاح.

بدوره: رحب عصام جودة رئيس البلدية الجديد بالوفد الزائر، وشكره على هذه الزيارة، متعهداً بأن يكون عمل المجلس البلدي الجديد نموذجاً يحتذى به في الفترة القادمة، كما تقدم بالشكر لكافة الزائرين لمقر البلدية مقدراً دعمهم له.

قام وفد رفيع المستوى من نواب المجلس التشريعي وقيادة حركة حماس، وضم وزير الداخلية فتحي حماد الثلاثاء ١٢/١٠/٢٠٢٠م. بزيارة الرئيس الجديد لبلدية جباليا النزلة عصام جودة. وذلك دعماً له في منصبه الجديد في رئاسة البلدية.

وضم الوفد القيادي كلا من النائب فتحي حماد وزير الداخلية والنائب د. عاطف عدوان والنائب م. إسماعيل الأشقر والنائب مشير المصري، وياسر موسى وعبد الكريم الجعبر ود. عماد الشنطي وإبراهيم صلاح ود. إسماعيل رضوان بالإضافة إلى مسؤولي العلاقات العامة للحركة في منطقة الشمال.

ومن ناحيته اعتبر الشيخ عبد الكريم الجعبر القيادي في حركة حماس أن تعيين المجلس

## د. أبو حلبية يحذر من المخطط الصهيوني بمصادرة 70% من أراضي "وادي حلوة" في القدس

وفي سياق آخر استنكر د. أبو حلبية، في تصريح صحفي له الأربعاء (١٣-١٠)، إصدار محكمة الاحتلال بالقدس الحكم ضد الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٤٨، وأوضح أن هذا الحكم الجائر غير قانوني؛ لكونه صادراً عن سلطة الاحتلال التي تسعى من وراء هذا الحكم إلى تحجيم دور الشيخ صلاح في الدفاع عن القدس ومقدساتها، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك الذي يسعى الاحتلال إلى السيطرة عليه وبناء ما يُسمى "الهيكل" على أنقاضه.

حذر النائب د. أحمد أبو حلبية رئيس لجنة القدس في المجلس التشريعي ورئيس "مؤسسة القدس الدولية" في غزة من خطورة المخطط الذي تعمل بلدية الاحتلال في القدس على تنفيذه من خلال مصادرتها نحو ٧٠% من أراضي "وادي حلوة" في بلدة سلوان بالقدس.

وبيّن د. أبو حلبية أن المخطط الجديد الذي تم كشفه يهدف إلى تهويد مدينة القدس والتضييق على أهلها لتهجيرهم من أجل خلق وضع ديموغرافي جديد في القدس بحيث تكون نسبة العرب فيها لا تزيد عن ٢٠% من نسبة السكان.

ثمّن مواقف تركيا الشجاعة والمعبرة عن أصالتها

## د. البردويل: حماس جاهزة للتوقيع على الورقة المصرية وفق ضمانات تحافظ على الثوابت

الحكومة، فرد عليه: كيف نرفعه وعباس هو من يطالبنا بالتروي؛ لأن حماس أوشكت على السقوط؟!".

وبخصوص المدة الدستورية للمجلس التشريعي أكد د. البردويل أن مدة "التشريعي" تنتهي عندما يؤدي مجلس تشريعي جديد اليمين الدستورية، "وهذا لن يحدث إلا بالمصالحة التي نسعى إلى تحقيقها بواسطة الجانب المصري".

وتعليقاً على مواقف تركيا الأخير، أوضح د. البردويل أن هناك تحولاً عالمياً تجاه القضية الفلسطينية؛ "لأن الوجه الحقيقي للاحتلال فضح، وهو قتل الأطفال والنساء والمدنيين، والموقف التركي موقف شجاع يعبر عن أصالة الحكومة والشعب التركي".

وأضاف أن "لأمريكا والاتحاد الأوروبي" أهدافاً إستراتيجية في بقاء الاحتلال قوياً في المنطقة؛ لأنه يمثل مستعمرة متقدمة لهما فيها، ومنطلقاً لتنفيذ الكثير من السياسات التي تهدف إلى تهويد الوطن العربي".

وتابع قائلاً: "حماس تعرّضت لحرب تشهير كبيرة قادتها أكثر من جهة، ولكن أكثرها إيلاًماً ما فعلته سلطنة رام الله؛ حيث تحولت السفارات الفلسطينية في الخارج إلى منابر للتحريض ضد "حماس" وحكومتها".

وقال د. البردويل: "إبان حكومة الوحدة وأثناء جولة أبو مازن لجلب اعتراف لها، سأل وزير الخارجية زياد أبو عمرو منسق الشؤون الخارجية في "الاتحاد الأوروبي" خافيير سولانا: لماذا لا يُرفع الحصار عن

قال النائب د. صلاح البردويل إن حركة حماس تؤمن بالمصالحة على قاعدة الثوابت الوطنية لا الهشة التي تحقق مصالح الغرب والاحتلال، مؤكداً أن حماس جاهزة للتوقيع على الورقة المصرية وفق ضمانات تحافظ على الثوابت الوطنية.

وأوضح د. البردويل، خلال ندوة عقدتها الخدمات الطبية في "مستشفى الكرامة" مساء الخميس (١٤-١٠)؛ أن المنطقة تشهد تغيرات سياسية مهمة تصب في مصلحة القضية الفلسطينية، مستدرِكاً أن "الولايات المتحدة وأوروبا ترى في "حماس" خطراً؛ ليس لأنها حزب سياسي معارض، ولكن لكونها حركة إسلامية تبنت خيار "الإسلام هو الحل" طريقاً في التعامل مع الغرب".

طالب الأمة بحماية الحركة الإسلامية في الداخل ودعمها

## أبو طير: استهداف الشيخ صلاح وتصاعد اعتداءات المقتصبين نذر خطر شديد يهدد القدس



النائب الأسير محمد أبو طير

المبارك، وعلى الأمة العربية والإسلامية حمايتهم ودعمهم بكل السبل والأدوات". وأضاف أن "اعتداءات المقتصبين التي شهدت تصعيداً كبيراً في الأيام الأخيرة باتت تمثل تطاولاً غير مسبوق، وعلى أهلنا المرابطين في الداخل التصدي له بكل السبل".

واختتم النائب الأسير تصريحه بالقول: "إن التطورات الأخيرة والمتصاعدة التي باتت تستهدف القدس ومسجدها وحماتها تنذر بالخطر الوشيك الذي بات يتهدد الوجود الفلسطيني المسلم بكل عناصره ومكوناته، لذا فإننا ملزمون بتكثيف تحركنا المعاكس للتصدي لمثل هذه الخطط وإحباطها".

أعرب النائب الأسير في سجون الاحتلال الصهيوني محمد أبو طير عن استنكاره للحكم الصادر بحق الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، مؤكداً أنه حلقة في سلسلة الممارسات القمعية للاحتلال الصهيوني بحق المدينة المقدسة ورموزها.

كما استهجن النائب، في تصريح صحفي له الأحد (١٧-١٠)، تصاعد اعتداءات المقتصبين الصهاينة في ضواحي القدس والبلدة القديمة وذلك بحماية جيش الاحتلال الصهيوني. وقال أبو طير: "إن الشيخ صلاح والحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني هم خط الدفاع الأخير عن المسجد الأقصى





# المجلس التشريعي يستكمل فعاليات إحياء الذكرى



د. أحمد بحر خلال حفل اختتام فعاليات الشرطة لإحياء ذكرى حرب الفرقان شمال غزة



د. عزيز دويك خلال المؤتمر الصحفي وعلى يمينه النائب الثاني لرئيس المجلس د. حسن خريشة وعلى يساره أمين سر المجلس د. محمود الرمحي



د. بحر على رأس وفد من المجلس التشريعي خلال تفقده منطقة المغرقة إثر فتح الاحتلال أحد السدود المائية عليها



وفد من المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر يزور النائب د. محمود الزهار



د. بحر وبعض النواب يلتقون وفداً من مجلس العدل الأعلى



اللجنة الاقتصادية تناقش ملف الإعمار مع م. كنعان عبيد نائب رئيس سلطة الطاقة وعضو لجنة الإعمار



# رى الأولى لحرب الفرقان .. ويواصل مهامه البرلمانية



د. بحر يشارك في الحفل الذي نظّمته الحملة الوطنية في ختام فعاليات إحياء الذكرى الأولى لحرب الفرقان



وفد من المجلس التشريعي خلال تفقده مستودعات الأدوية التابعة لوزارة الصحة



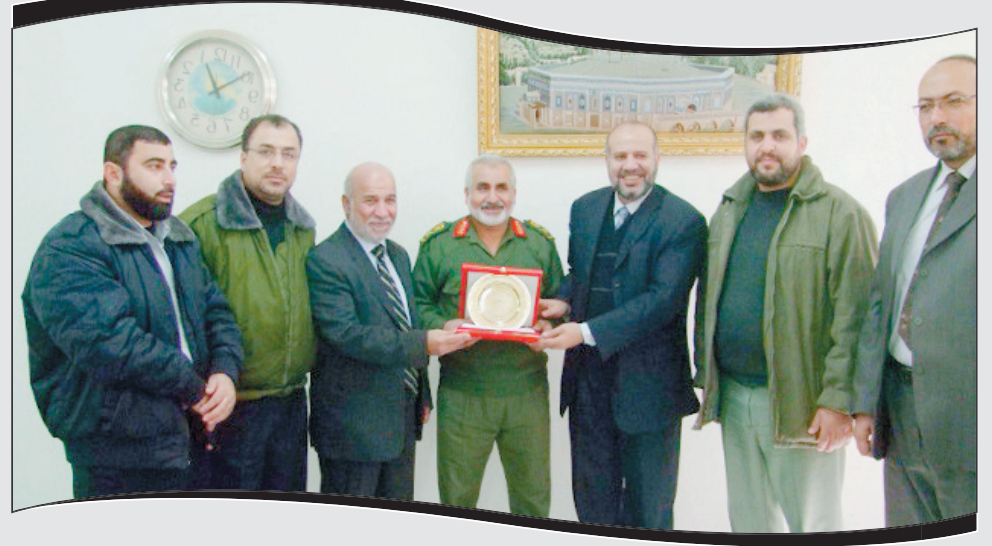
المجلس التشريعي يكرم عائلة الشهيد الضابط محمد فريد



لجنة التربية والقضايا الاجتماعية خلال لقائها بوكيل وزارة التربية والتعليم د. يوسف إبراهيم



اللجنة القانونية تلتقي رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الشيخ د. حسن الجوجو



لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي تكرم اللواء عبد القادر العرابيد مدير عام الخدمات الطبية والعسكرية



## "مخططات الاحتلال لن تفلح في محو هويتها العربية"

### حمدان: صرخة "القدس في خطر" تؤكد لها الانهيارات اليومية جرّاء حفریات الاحتلال

اعتبر النائب عن محافظة رام الله فضل حمدان أن صرخة الشيخ رائد صلاح "القدس في خطر" تؤكد لها الانهيارات اليومية في المدارس والشوارع بسبب الحفريات الصهيونية تحتها؛ بحثًا عن دليل لإثبات يهودية القدس، مشيرًا إلى أن الكيان الصهيوني بعد أربعين عامًا من البحث لم يجد ولو دليلاً صغيراً يثبت ذلك ولن يجد. وأكد حمدان، في تصريح صحفي مكتوب الإثنين (١٨-١)؛ أن الكيان الصهيوني يعمل ليل

#### استهداف المقاومة جعل الصهاينة آمنين من ردة الفعل

### د. الأسطل: تهويد القدس ما كان له أن يتم لولا تواطؤ عباس وميليشياته وملاحقتهم المقاومة

أكد النائب د. يونس الأسطل أن ازدياد الانهيارات في الحارات الفلسطينية في محيط المسجد الأقصى؛ يدل على أن الحفريات والأنفاق الصهيونية وصلت إلى الحد الخطير الذي بات يندر بنية الصهاينة المساس بقبله المسلمين الأولى. وقال الأسطل في تصريح له الثلاثاء (١٩-١)؛ "بين الحين والآخر تحدث الانهيارات في محيط المسجد الأقصى؛ ما يدل على وجود الكثير من الأنفاق تحت المسجد الأقصى ومحيطه؛ ما يندر بانتهار العديد من البيوت والمؤسسات، وزيادة المخاطر وهدم المسجد الأقصى، لا قدر الله". وأكد على أن "واقع الحفريات والتهديدات وسياسة التهويد الصهيونية مقابل تفريغ

"لن نتنازل عن قضية اللاجئين ونرفض مشروع التوطين"

## د. الحية: "حماس" والمقاومة توأمان لا ينفصلان و"فتح" غير متقبلة أن نكون شركاء في الوطن

الوصول إلى الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة؟!، مؤكداً أنه سيُزال بإذن الله تعالى كما أزيل (جدار برلين)". وبشأن ملف تبادل الأسرى أوضح د. الحية أن مطالب الحركة والفصائل الأسيرة للجندي واضحة تماماً، ولا تراجع عنها، مؤكداً أن الصفقة لن تتم قبل أن يوافق الكيان الصهيوني على مطالبنا؛ فـ"حماس" مصممة على مواقفها ولن تتراجع عنها".

وتطرّق د. الحية في حديثه إلى ملف المفاوضات العبيثة التي تجريها السلطة مع الاحتلال، قائلاً: "إن المشروع الفلسطيني الذي يقوده المفاوض الفلسطيني وصل إلى طريق مسدود باعتبار القائمين عليه"، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني يدعوهم إلى استخدام الطريق البديل (المقاومة)". وأضاف: "المسؤول عن التفاوض مع الاحتلال يقوم بمساعدة الكيان في تسويق نفسه للدول العربية؛ من أجل إقامة علاقات تمهيداً للتطبيع معه، وفتح أسواقها وحدودها أمامه".

واختتم د. الحية حديثه بتجديد رفض حركته التنازل عن قضية اللاجئين باعتبارها من أهم الثوابت الفلسطينية التي لا تقبل المناقشة ولا التفریط، منوهاً بأن قضيتهم تواجه خطورة في الفترة الحالية بسبب تفریط المفاوض وتهاونه في هذا الموضوع، مؤكداً أن حماس ترفض مشروع التوطين الذي يحاول الاحتلال فرضه على الفلسطينيين.



النائب د. خليل الحية

وخصوصاً قضية إعادة بناء منظمة التحرير وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية صحيحة والبرنامج السياسي. وبشأن جدار مصر الفولاذي شدد د. الحية على رفض حركته بناء الجدار، قائلاً: "إن حماس حريصة على أمن مصر"، متسائلاً: "هل تريد مصر أن تسجل هذه السابقة الخطيرة على نفسها؟! وهل تريد أن يكتب التاريخ أنكم من بنيتم جداراً فقط لمنع الدماء والغداء من

أكد النائب د. خليل الحية أن حركة حماس متمسكة بخيار المقاومة، مشدداً على أن حماس والمقاومة توأمان لا ينفصلان. وقال د. الحية خلال ندوة سياسية في المسجد الكبير بمدينة خان يونس جنوب قطاع غزة الأربعاء (١٣-١)؛ إن المقاومة التي استطاعت تمرير أنف الاحتلال في التراب قادرة على أن تعيد الوطن والأرض إلى أهله الأصليين، مؤكداً أن "صراعنا مع المحتل على الوجود لا على الحدود، فإما أن نكون أو لا نكون، ونحن من سينتصر في النهاية".

وأضاف: "لن نترك المقاومة حتى لو كلفنا ذلك أرواحنا ودماءنا وكل ما نملك"، مشدداً على أن تيار المقاومة والممانعة موجود، وتنتمي إليه أغلبية الشعب الفلسطيني وأحرار العالم من خلفنا". وبخصوص ملف المصالحة أكد د. الحية أن القضية لا تحتمل الانقسام، "ولا بديل عن المصالحة والاتفاق لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من قضية فلسطين"، واستدرك قائلاً: "الطرف الآخر (فتح) لم يصل إلى مرحلة أن يحتمل أن نكون شركاء في هذا الوطن"، مؤكداً ضرورة الوقوف صفاً واحداً في وجه الاحتلال لحماية الشعب والقضية الفلسطينية".

وأعاد د. الحية التذكير بموقف حماس الحاسم برهن التوقيع على الورقة المصرية بإعادة تصويبها وفق ما تم الاتفاق عليه في الحوارات السابقة، والعمل على حل الملفات الأساسية،

#### طالب المقاومة بالرد على ممارسات أجهزة عباس

### م. الأشقر: المعتدي على المقاومة والمنسق مع الاحتلال بالصفة غير وطني ومهدور الدم



النائب م. إسماعيل الأشقر

ودعا م. الأشقر أجهزة عباس بمراجعة حساباتها قبل أن يأتي يوم الحساب، مؤكداً أن التاريخ لن يرحم هؤلاء الخونة الذين ارتبطوا بالاحتلال وأصبحوا الوجه الآخر له.

استنكر النائب م. إسماعيل الأشقر نائب رئيس كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي قيام أجهزة عباس باختطاف القائد القسامي أيوب القواسمة من مدينة الخليل والمطار من قبل قوات الاحتلال منذ ١٢ عاماً، مؤكداً بذلك للشعب الفلسطيني أن زمرة عباس وأجهزته الأمنية هي الوجه الآخر للاحتلال.

وأوضح م. الأشقر أن هذا الاعتقال إنما يدل على انحدار هذه الأجهزة التي لم تعد أجهزة أمنية بالمفهوم الوطني بل أصبحت عصابات تتبع دايوتون، وتنفذ الأجندة الصهيونية الأمريكية في فلسطين. وطالب م. الأشقر المقاومة الفلسطينية بكافة فصائلها بالرد على أجهزة عباس بما يحفظ للمقاومة مكانتها ويمنع الاعتداء عليها، مضيفاً: "إننا نعتبر أن من يعتدي على المقاومة وينسق مع الاحتلال غير وطني ومهدور الدم".

#### "عباس كان يدعو الدول إلى تشديد الحصار على غزة"

### د. البردويل: إعلان كوشنير لم يفاجئنا وعباس سعى إلى إنهاء حماس وحرّض ضد الشعب الفلسطيني

شدد د. صلاح البردويل القيادي في حركة حماس على أن تصريحات وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير التي قال فيها إن عباس هو الذي يضغط من أجل عدم الاعتراف بالشرعية الفلسطينية؛ تكشف إلى أي مدى من التآمر وصل إليه عباس.

والوطني. ودعا عباس إلى أن يتذكّر جيداً أنه من حرّض على الحرب على غزة، وهو الذي رفض وقف إطلاق النار خلال الحرب؛ حيث قال بكل وقاحة: "هذا لا يكفي"، قاصداً تدمير ما تبقى من غزة، وخلق المقاومة الفلسطينية وقتلها، وهو الذي يبحث بشتى السبل عن تشديد الحصار ودق الأسافين بين "حماس" ومصر، وتاجيح الساحة المصرية والإعلام المصري. ودعا د. البردويل عباس وإعلام فتح إلى التوقف عن لعب دور عرّاب الفتنة بين الشعب الفلسطيني في غزة والشقيقة مصر، مؤكداً أن ما حدث لا بد أن ينتهي، وأن الأمور ستعود إلى أفضل مما كانت عليه، وأن عباس ومن سار في طريق الفتنة من وسائل الإعلام سوف يبعون بالخزي والعار.

الفلسطيني في إحدى الجلسات مع مبعوث السلام الأوروبي "خافير سولانا"، وأنه عندما تحدث الوفد وطلب من سولانا رفع الحصار استغرب؛ وقال "كيف تطالبونني برفع الحصار وأنتم أرسلتم إلي رسالة من الرئيس -وهي أمامي- تطالب بتشديد الحصار؟!، فأخرج عباس وقال إنها ربما تكون من الحكومة العاشرة، فردّ عليه "سولانا" قائلاً: "لا. بل هي رسالة جديدة موقعة منك بعد حكومة الوحدة الوطنية"، فارتبك عباس، وقال: "سنناقش الأمر لعلها خارجة من مكتبي". وعلّق البردويل بالقول: "عباس لا يريد المصالحة، وكان يسعى إلى إنهاء "حماس" والحكومة الشرعية"، مشدداً على أنه لا يحق لعباس أن يتحدث عن الآخرين وهو متورّط في فساد كبير جداً على المستويين السياسي

واعتبر د. البردويل، في تصريح له الخميس (١٤-١) أن إعلان كوشنير لم يكن مفاجئاً، وقال: "إننا عرفنا هذه الحقيقة منذ أكثر من ثلاث سنوات، وبعد اتفاق مكة وإقامة حكومة وحدة وطنية ادّعى عباس أنه سيذهب إلى الدول العربية من أجل رفع الحصار وتسويق الحكومة".

وتابع قوله: "فوجئنا أنه لم يحدث شيء، لا رُفع الحصار، ولا تم الاعتراف بالحكومة، وعندما راجعنا أحد الوزراء المرافقين له في الجولة تبين أن عباس كان يحرض الدول على تشديد الحصار على غزة وعدم التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية".

وكشف د. البردويل، في دليل واضح على مشاركة عباس في الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وتشديده، قصة الوفد

## أين

## البرلمانيون العرب؟!!



بقلم /  
أحمد الزرقان  
قيادي في جماعة الإخوان  
المسلمين بالأردن

في يوم الجمعة (١٥-١٠) وصل إلى غزة العزة أكبر وفد برلماني أوروبي، ويتكون من ستة وخمسين برلمانيًا يمثلون اثنتي عشرة دولة أوروبية، إضافةً إلى أعضاء في البرلمان الأوروبي، ووزراء أوروبيين سابقين، والزيارة تأتي ضمن سلسلة من الفعاليات التي نظمتها الحملة الأوروبية لرفع الحصار تحت شعار (لنرفع معًا الحصار عن غزة). هؤلاء يمثلون ثلاثين منظمة ومؤسسة غير حكومية، وقد نظموا سابقًا بعض قوافل الدعم، مثل "قافلة الأمل" و"قافلة آميال من الابتسامات" ودخلوا عن طريق معبر رفح بعد أن استقبلتهم الحكومة المصرية، والتقى الوفد بعض المسؤولين المصريين، وأمين عام الجامعة العربية، والبرلمان المصري.

وقد زار الوفد المجلس التشريعي في غزة، والتقى مع النواب الفلسطينيين، كما التقى بعض الرسميين، وبعض المؤسسات غير الرسمية، واطلع على آخر الأوضاع ودراسة طرق الدعم لاحتياجات أهل غزة.

وتأتي هذه الزيارة بعد الموقوفات الرسمية المصرية لتعطيل قافلة الحياة رقم ٣ بقيادة النائب البريطاني جورج جالاوي وما حصل لها من إساءات وتأخير وإهانات، ثم ترحيل جالاوي بأسلوب ليس فيه أدنى شيء من اللياقة والحكمة والحكمة والغباء لا تحسد عليه.

وهذا الوفد هو أكبر وفد عالمي يزور فلسطين منذ بداية الصراع العربي الصهيوني فيها.

كما تأتي الزيارة شاهدًا على حجم التحول في فكر المجتمعات الأوروبية والشعور بالمسؤولية، وخاصة بعد محرقة غزة الأخيرة وحرب الإبادة التي شنتها دولة الاحتلال الإسرائيلية قبل سنة وراح ضحيتها أكثر من ألف وأربعمائة شهيد، وخمسة آلاف جريح، ودمار مادي ضخم قدر بـ ١٠ مليارات. والوفد مضّر على أن يطلع بنفسه على حجم هذه المأساة الإنسانية، وهذه الكارثة الحقيقية، ومن ثم يُطلع المجتمع الأوروبي على ما رأى وشاهد لكي يجهز قوافل الدعم والمساعدة، ثم المساعدة لكسر الحصار المضروب على غزة يهوديًا وعربيًا وعالميًا، ولكي يمارس الوفد الضغوط على الحكومات وصناع القرار حتى يكون لها دور حقيقي في إنهاء معاناة وإبادة مليون ونصف المليون إنسان محاصر في ظروف في غاية الصعوبة والظلم والإجرام.

يبقى ثمة سؤال كبير ومحير أين البرلمانيون العرب والمسلمون من مثل هذا الدور الإنساني الذي يقوم به الأوروبيون؟! فإذا كان البرلمانيون الأوروبيون يتحركون بمشاعر إنسانية وإحساس بشري لرفع الظلم وإنقاذ أهل غزة المحاصرين منذ عدة سنوات، فلماذا لا يتحرك البرلمانيون العرب والمسلمون وهم تجمعهم مع أهل غزة الإنسانية والإخوة في العروبة والإسلام، وأين اتحاد البرلمانيين العرب والمسلمين؟!

وأنا عندما أوجه كلامي إلى البرلمانيين مستنهضًا فيهم الهمة والنخوة، ومطالبًا بأن يقوموا بدورهم على أساس أنهم يمثلون الشعوب العربية والإسلامية التي انتخبته، وعلى اعتبار أنهم مؤسسات ليست رسمية إلى حد ما. كما ولن أوجه كلامي إلى المؤسسات الرسمية العربية والإسلامية، لأننا فقدنا الثقة بهم، وغسلنا أيدينا من أن يقوموا بأي دور لرفع الظلم والمعاملة والمأساة عن أهل غزة بعدما رهنوا أنفسهم لمصلحة أعداء الأمة، فقد صلينا عليهم أربع تكبيرات وانتهى الأمر.

لكن أليس من العيب والعار والفضيحة أن ينهض البرلمانيون الأوروبيون بهذا الدور الإنساني المشرف النبيل والشجاع والجريء، ويتخلف البرلمانيون العرب والمسلمون، ويبقوا في صف النظارة والمتفرجين، وخاصة أنهم يمثلون الشعوب وليس عليهم قيود.

أن الأوان لكسي يقوم البرلمانيون العرب والمسلمون بدورهم والأمر فيه مستدرك، والمعركة طويلة، والشعوب التي انتخبته تطلبهم بكل قوة وحماس، أن يقوموا بهذا الدور الإنساني العروبي الإسلامي المشرف الكريم الذي يليق بهم، وإلا سيبقى يلاحقهم عار التقصير والتفريط والخذلان والعيب والإثم والعدوان، فهم أولى مليون مرة من البرلمانيين الأوروبيين الذين هبوا مرات ومرات لنجدة غزة ورفع الظلم وكسر الحصار.

## على الأنظمة العربية أن تتعلم الدرس

## النواب الإسلاميون: الدبلوماسية الصهيونية لم تستطع

## الصمود أمام دولة ذات إرادة كتركيا

تمثله من حضور قوي على ساحة الشرق الأوسط؛ تختلف كليًا عما اعتادت عليه "إسرائيل" من خلال تصرفاتها الهوجاء وغير المتميزة، والتي تلقى غطاءً أوروبيًا وأمريكيًا، لكنها اضطرت صاغرة إلى أن ترضخ لتركيا وتقدم الاعتذار؛ لأنها دولة ذات إرادة، ولم تستطع الدبلوماسية الصهيونية الصمود أمامها. وأظهر النائب عبد الرحمن زيدان الكثير من الإعجاب بالموقف التركي، واعتبره دليلًا على قوة الوحدة الداخلية لدولة تركيا قائلًا: "إن إعجابنا وتقديرنا للموقف الرسمي التركي المدعوم من كافة الأحزاب التركية قومية وعلمانية؛ يتعدى إلى تقديرنا العميق للروح التي تسري في الأمة التركية، وتجلّى في مساهمة الإعلام في فضح الممارسات الصهيونية من خلال البرامج والمسلسلات، وهو ما يغيظ قادة الإجماع الصهيوني ويبطل عقودًا من الجهد الإعلامي لتزييف الحقائق والتغطية على الاغتصاب والقتل والإرهاب الدولي الذي يمارسه أركان هذا الكيان". وأضاف زيدان: "المطلوب مواقف عربية وإسلامية تحذو حذو الموقف التركي الذي لم تمنعه العلاقات الدبلوماسية من فرض هيئته وتمريغ أنف "إسرائيل" في التراب، في حين يبتلع حكامنا ومسؤولونا الإهانات الصهيونية بحجة (اتفاقيات السلام)".

وتحدث النواب عن الدور القوي والفاعل لتركيا في ساحة الصراع مع المحتل، وقال النائب د. عمر عبد الرازق: "اعتذرت "إسرائيل" بسبب الإصرار والعزّة التي يتحلّى بهما أردوغان والقيادة التركية، وهو ما يثبت إمكانية تحدي "إسرائيل" والنجاح في هذا التحدي". وأضاف: "على الأنظمة العربية أن تتعلم درسًا من هذا الموقف، خاصة تلك التي تربطها علاقات دبلوماسية بالكيان الصهيوني؛ لنزع المزيد من المواقف لمصلحة الأمة العربية". واعتبر النائب منصور الموقف التركي انحيازًا إلى الشعب الفلسطيني، وقالت: "هذا الاعتذار يدل على ثبات موقف تركيا ورفضها المساس بكرامتها وسيادتها من أية جهة كانت، حتى لو صدرت هذه الإساءة من حليف لها، كما يدل على انحياز القيادة التركية إلى شعبنا الفلسطيني وقضاياها العادلة ورفضها القاطع للعدوان الممارس من قبل آلة القمع الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني". وقالت منصور: "نطالب تركيا بمزيد من الضغط من أجل وقف العدوان المتكرر على شعبنا وأرضنا الفلسطينية، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك". وعلق النائب حاتم قفيشة بالقول: "دولة تركيا بما

أثنى النواب الإسلاميون في الضفة الغربية على موقف العزّة الذي أظهرته الحكومة التركية، والذي اضطر الكيان الصهيوني صاغرًا إلى الاعتذار، مؤكدين أن الحضور القوي لتركيا على ساحة الشرق الأوسط جعلها ندًا قويًا للكيان. وأوضح النواب في تصريح صحفي الخميس (١٤-١٠)؛ أن التصرفات غير المسؤولة لوزير الخارجية الصهيوني أفيغدور ليبرمان هي التي تسببت بمثل هذه المواقف.

من جانبه قال النائب د. حاتم قفيشة: "وزير الخارجية الصهيوني ليبرمان من خلال تصرفاته الشخصية استطاع أن يجرح كيانته منذ الساعات الأولى لاستلامه وزارة الخارجية؛ فتصرفاته غير المسؤولة جعلته يكسب أعداء جددًا للاحتلال".

وأضاف: "ما فعله نائبه ينم عن جهل بالدبلوماسية وأصول التعامل؛ ما أدى إلى التراجع عن التصرف السيئ، وتصرفات ليبرمان مفيدة لشعبنا الفلسطيني؛ لأنه بحماقته يزيد الحرج على كيانته الغاصب". بدوره قال النائب حسني البوريني: "ما تمّ من وزير الخارجية "الإسرائيلي" تصرف صيانيّ ينم عن العنجهية العنصرية الصهيونية والنظرة الفوقية التي شُبعوا بها من التلمود بأن العالم كلهم خدم لهم".

## ثقافة قانونية

بقلم: غادة مزيد - الدائرة القانونية بالمجلس التشريعي

## البعد القانوني لبناء الجدار لفولاذي

شرع الجانب المصري في بناء الجدار الفولاذي في عمق المنطقة الحدودية مع غزة بحجة وقف عمليات التهريب عبر الأنفاق. وبناء الجدار الفولاذي سيشتد الحصار المطبق على القطاع من جميع النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية. ولتسليط الضوء على الأبعاد القانونية لبناء الجدار ومخالفته لأحكام القانون الدولي سنطرق لما يلي:

### أولاً: مخالفة إقامة الجدار للاتفاقيات الدولية:

١. إن بناء الجدار سيحول دون دخول الاحتياجات الأساسية من أغذية وأدوية للقطاع مما سيزيد من تردي الأحوال المعيشية وهذا مخالف لنظام روما الأساسي بشأن المحكمة الجنائية الدولية وخاصة المادة (٦) فقرة (ج) من النظام حيث اعتبرت أن إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً يشكل فعل من أفعال الإبادة الجماعية. ٢. يعتبر القانون الدولي قطاع غزة أرضاً محتلة وأن حصارها يعد من جرائم الحرب بموجب اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩م والمتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب.

### ثانياً: مخالفة إقامة الجدار للمبادئ العامة للقانون الدولي:

- تعرف الحدود بأنها ذلك الخط الذي يحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها عليه. ويجري ترسيم الحدود إما بموجب معاهدات أو اتفاقيات ثنائية بين الدول بشرط

أن لا تخالف أحكام القانون الدولي وإلا كانت باطلة. وقد يتم الترسيم بقرار تحكيمي أو قضائي وقد تحسم مشكلات الحدود بقرار من هيئة دولية. وعند بناء الجدار لم تتخذ أي من الإجراءات السابقة. وبناء على ذلك يقوم القانون الدولي على عدة مبادئ تلزم بها الدول في علاقاتها مع الدول الأخرى ومن هذه المبادئ:

١. مبدأ حسن الجوار: طبقاً لهذا المبدأ فإنه لا يجوز لأي دولة إقامة أي أعمال علي أراضيها بحجة أن هذه الأعمال شأن سيادي والتي من شأنها أن تضر بالدولة المجاورة. كما لا يجوز لها إقامة أي إنشاء إلا بموافقة الدولة الأخرى. ٢. مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق: وفقاً لهذا المبدأ لا يحق لأي دولة أن تستعمل إقليمها بطريقة تتسبب فيه إلحاق الضرر بإقليم وبأشخاص وممتلكات دولة أخرى. وحالات التعسف في استعمال الحق تتمثل في قصد الإضرار بالغير. ورجحان الضرر على المصلحة رجحاناً كبيراً. وعدم مشروعية المصالح التي يرمي إلي تحقيقها من وراء هذا الحق، وقد أخذ القانون المدني المصري في مادته الخامسة بهذا المبدأ. وعلي ذلك فإن بناء الجدار لا يتمتع بأي شرعية قانونية.

ثالثاً: المسؤولية القانونية المترتبة على بناء الجدار:

تنشأ المسؤولية القانونية بين دولتين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي وتكون نتيجة عمل غير مشروع دولياً منسوب للدولة المسئولة. وأن يكون هذا العمل قد ألحق ضرراً بالدول الأخرى. وتنسقم المسؤولية القانونية للدولة إلى مسئولية جنائية ومسئولية مدنية.





"عباس وسلطته لا يكثر ثون بالقدس وقضاياها"

## د. أبو حلبية: سلطات الاحتلال تكثف من اعتداءاتها وتهويدها مدينة القدس والمقدسات

كما يعتقد الاحتلال. ووصف د. أبو حلبية تصريح "نير بركات" رئيس بلدية الاحتلال في القدس الذي اعتبر فيها تزايد أعداد الفلسطينيين في القدس "تهديداً إستراتيجياً"؛ بـ"التصريح الخطير" الذي تبني عليه سياسة التضييق والتهجير ضد المواطنين في القدس. كما استنكر ما أوردته وسائل الإعلام العبرية عن اقتراح محمود عباس رئيس السلطة المنتهية ولايته على بنيامين نتنياهو رئيس حكومة الاحتلال بتجميد سريّ لـ"الاستيطان" شرق القدس لمدة ستة أشهر مقابل استئناف المفاوضات، معتبراً هذه التصريحات دليلاً على عدم اكتراث عباس وسلطته بالقدس وقضاياها واستعداده للذهاب بعيداً في تنازلاته للاحتلال.

ودعا د. أبو حلبية العرب والمسلمين والمجتمع الدولي إلى العمل الجاد على وقف الاعتداءات والانتهاكات التي تتعرض لها القدس ومقدساتها، داعياً الفرقاء الفلسطينيين إلى التوحد ووضع إستراتيجية عمل لإنقاذ القدس ومقدساتها، خصوصاً المسجد الأقصى المبارك ولدعم صمود أهله.



النائب د. أحمد أبو حلبية

وأكد د. أبو حلبية أن منع سلطات الاحتلال الشيخ رائد صلاح من دخول المسجد الأقصى ثم محاكمته واعتقاله في الوقت الحالي -وهي عملية مدبرة ومقصودة- يهدف إلى تغيب شيخ الأقصى وسكانه كي تتم عمليات تهويد القدس المقدسات بهدوء ودون مقاومة

أكد النائب د. أحمد أبو حلبية رئيس "مؤسسة القدس الدولية" في فلسطين أن سلطات الاحتلال تكثف من عمليات تهويدها مدينة القدس ومقدساتها، معتبراً العام الحالي ٢٠١٠ عاماً حاسماً بالنسبة لمستقبل المسجد الأقصى المبارك. وبيّن أن سلطات الاحتلال ستعمل على تقسيم المسجد الأقصى المبارك بين المسلمين واليهود بحيث تخصص الجزء الغربي الجنوبي من المسجد الأقصى للمغتصبين اليهود، وأضاف د. أبو حلبية أن أداء السلطة والمفاوض الفلسطيني يشجع سلطات الاحتلال على تكثيف اعتداءاتها وتهويدها القدس بالإضافة إلى الصمت العربي والتواطؤ الدولي.

وأوضح د. أبو حلبية، في تصريح صحفي له الأربعاء (١٠-٢٠) أن الانتهاكات والاعتداءات في الفترة الأخيرة تمثلت في الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك والاعتداءات على المواطنين من قبل سلطات الاحتلال وقطعان المفتصبين ومنع العديد من أبناء القدس من دخول المسجد الأقصى المبارك وإزدياد عمليات الاعتقال والاستدعاء إلى المراكز الأمنية الصهيونية.

## المجلس التشريعي يخرج دورة في مبادئ وأسس الإدارة

أساليب السلوك الإداري الصحيح.

أكد الخالدي أن الدورة تهدف لرفع كفاءة ومهارة الموظفين العاملين في الوظائف الإدارية، وتمكين المشاركين من تسيير الأعمال الإدارية بدرجة عالية من الكفاءة، والقدرة على التعامل مع الرؤساء والمرؤوسين، مشدداً على أنها تهدف أيضاً إلى تحقيق القدرة على المشاركة في الاجتماعات واتخاذ القرارات، إضافة إلى التعريف بالمفاهيم الإدارية المختلفة. وتضمنت الدورة مقدمة في الإدارة العامة، وتطوير الفكر الإداري، والتخطيط، التنظيم، وصناعة القرار، والرقابة، والاتصالات الإدارية، والقيادة.

الأجنبية.

وتمن د. المدهون الأداء المتميز للموظفين الذي جعل المؤسسة التشريعية من أفضل المؤسسات في فلسطين، داعياً الموظفين إلى اتباع الأسلوب الإداري الأمثل الذي تلقوه خلال الدورة التدريبية، كما شكر في نهاية كلمته مدرب الدورة تيسير خضير على أدائه المتميز. من جانبه أوضح الخالدي أن التنمية العقلية لا تتم إلا من خلال التغيير في مفاهيم الأفراد ووسائلهم في العمل وتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية والسلوكية، مشيراً إلى أن التدريب الإداري هو الوسيلة الرئيسية لتطوير وتنمية معارف الأفراد في شتى مواقعهم وتعزيز خبراتهم ومهارتهم الإدارية وتوجيههم إلى

اختتم المجلس التشريعي دورة تدريبية لعدد من موظفي المجلس في مبادئ وأسس الإدارة بواقع ١٨ ساعة تدريبية في مقر المجلس بغزة، بحضور مدير عام المجلس د. نافذ المدهون ومدير وحدة التدريب والتطوير نبيل الخالدي ومدرب الدورة تيسير خضير.

وفي كلمته الافتتاحية ثمن د. المدهون الجهد الذي بذله القائمون على الدورة والمضامين التي تم تقديمها، كما شكر مدير وحدة التدريب الذي وضع خطة تنمية تطويرية واضحة المعالم، مشدداً على ضرورة تنمية قدرات الموظفين في مجال اللغة الانجليزية التي يحتاجها الجميع، خاصة في ظل استقبال المجلس التشريعي لعدد من الوفود البرلمانية

طالبها بالعمل على رفع الحصار عن غزة

## د. البردويل: تقرير "العفو الدولية" موقف متقدم ويعبر عن ملل العالم من جرائم الاحتلال المتكررة

مهما عظمت لن تجدي نفعاً أمام صمود هذا الشعب وتشبته بحقوقه". وشدد د. البردويل على أن كل الانتهاكات التي ينفذها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني تندرج تحت إطار جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وما الحصار إلا شكلاً من أشكالها المتعددة، ولا بد أن يأتي اليوم الذي نلاحق فيه قادة الاحتلال ونسوقهم إلى محاكم جرائم الحرب، لينالوا العقاب على ما اقترفوه بحق المواطنين من جرائم وانتهاكات.

وأكد أن حركته تثنى موقف منظمة العفو الدولية، وطالبها بتفعيل هذه المواقف، والعمل على فك الحصار عن قطاع غزة، ورفع الظلم عن مليون ونصف المليون فلسطيني محاصرين في أكبر سجن عرقة التاريخ.

أكد النائب د. صلاح البردويل عن تحريب حركته بالتقرير الذي أصدرته منظمة العفو الدولية؛ والذي طالب فيه برفع الحصار عن مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة.

وأوضح د. البردويل، في تصريح صحفي الإثنين (١٨-١)، أن تقرير المنظمة يعكس موقفاً متقدماً في خطابها تجاه ممارسات الاحتلال العدوانية، ويعبر عن مدى الملل الذي بدأ ينتاب العالم من الجرائم المتكررة التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني بحق أبناء الشعب الفلسطيني العزل.

وقال: "لم يكن هذا التطور في خطاب "منظمة العفو الدولية" تجاه الاحتلال لولا صمود الشعب الفلسطيني الذي قدم بدمائه نموذجاً على أنه شعب يستحق الحرية والكرامة، وأن ممارسات العدو وجرائمه

## نحو لوائح تنفيذية أكثر انسجاماً مع القوانين..



أمجد نعيم الأغا

المقرر الإداري للجنة القانونية في المجلس التشريعي

لم يعد هناك خلاف حول الأهمية العملية التي باتت تضطلع بها القوانين في المجتمع، ولكن على الرغم من النصوص البراقة لتلك القوانين وجودة أحكامها إلا أنها لا تعدو أن تكون حبراً على ورق ما لم تتبع بلوائح تنفيذية لوضع القوانين موضع التنفيذ. حيث أصبح الشعار "قانون بدون لائحة تنفيذية كالآلة الكهربائية بلا كهرباء". ولئن كانت هذه العبارة تنطوي على مبالغة باعتبار أن إصدار اللوائح ليس إلزامياً كشرط لنفاذ القانون، فالكثير من القوانين وقع التعامل بها دون أن يكون لها لوائح تنفيذية لعل أبرزها قانون العقوبات رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦ المعمول به في قطاع غزة، لكن في المقابل الكثير من القوانين المهمة كان مآلها الركون للإهمال والعزلة بسبب انعدام اللائحة التنفيذية التي تضع آليات تطبيقها وإخراجها من الوعاء النظري إلى الواقع.

ولما كانت طبيعة العلاقة بين القانون واللائحة التنفيذية تفرض الانسجام بينهما نظراً لقيامها على عنصر التبعية، إلا أنه برزت عديد التحديات التي تعترض تلك العلاقة، وغلب المنحى السلبي وظهرت حالة التناافر بين القانون ولائحته التنفيذية، الأمر الذي ألقى بظلاله سلباً على الكثير من القوانين وأودى بها إلى حالة من الركود والإهمال.

**ولعل من أبرز أسباب التناافر بين اللائحة التنفيذية والقانون:**

- مماثلة السلطة التنفيذية: التلكؤ والتأخر من قبل مجلس الوزراء في إصدار اللوائح التنفيذية وهو ما ينعكس سلباً على القوانين ويصيبها بالشلل، باعتبار أن اللوائح التنفيذية بمثابة المرشد أو الدليل الذي سيوجه الجهة التنفيذية لتطبيق القانون على أرض الواقع. - الانحراف عن مراد المشرع: من أخطر التحديات التي تواجه القوانين وتربص بها إقدام السلطة التنفيذية على وضع لوائح تنفيذية تتناقض في بعض مواد مع القانون، أي تقوم الجهة الواضعة لللائحة سواء بقصد أو بدون بقصد بتجاوز الحدود التي رسمها القانون وذلك بتميرير بعض الأحكام التي لم تعالجها مواد القانون وإضافة أحكاماً جديدة غير منصوص عليها، وبالتالي تكون السلطة التنفيذية بذلك قد مارس الدور التشريعي وهو ما ينطوي على خرق لمبدأ الفصل بين السلطات وسطو على صلاحيات الغير.

والملاحظ أن السلطة التشريعية في الكثير من الأنظمة باتت تجنح نحو الصياغة الفضفاضة لمواد القانون للحيلولة دون الوقوع في التضييق، وتنص ضمن مواد القانون على تفويض "اللائحة التنفيذية" لقيام بدور المفسر لنص القانون بما يتناسب مع الواقع وهذا الأمر من شأنه أن يطلق العنان للسلطة التنفيذية المخولة بإصدار هذه اللوائح للتوسع أو التضييق بحسب ما تراه مناسباً.

- ركافة اللائحة التنفيذية مقابل قوة صياغة القانون: نصطدم في بعض الأحيان بقوانين صادرة عن السلطة التشريعية تتسم بالجودة على المستويين الشكلي والموضوعي من حيث أهمية المصلحة التي يعالجها القانون وتماسك ودقة الصياغة القانونية، لكن في المقابل يُرفد هذا القانون بلائحة تنفيذية ركيكة الصياغة وغير متماسكة وتتصف بالهشاشة وبالتالي تلقي هذه اللائحة بظلالها على القانون فيكون مآله الضعف وربما الهجران.

**الآليات المقترحة لجسر الهوة بين اللائحة التنفيذية والقانون:**

- ضرورة قيام السلطة التشريعية بإضافة نص صلب القانون يحدد (مدة زمنية) لإصدار اللوائح التنفيذية وعدم ترك المسألة بالمطلق للسلطة التقديرية للسلطة التنفيذية. - يمكن للمجلس التشريعي أن يصدر قانون ينظم آليات إصدار اللوائح التنفيذية على غرار قانون الجريدة الرسمية الذي صدر في مايو/٢٠٠٨. - يجب على المجلس التشريعي تفعيل آليات الرقابة تجاه السلطة التنفيذية لا سيما السؤاال والاستجواب وعقد جلسات الاستماع لمحاسبة السلطة التنفيذية على التلكؤ والتباطؤ وطلب تبرير أسباب التأخر والتقاعس في إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين. - اقتراح مصادقة اللجنة القانونية في المجلس التشريعي على اللوائح التنفيذية الصادرة عن السلطة التنفيذية للتثبت من مدى مواءمتها مع التوجه الذي تبناه المجلس التشريعي. - يُقترح أن يكون لديوان الفتوى والتشريع دوراً في المساهمة في إعداد اللوائح التنفيذية للقانون اعتماداً على الخبرة المكتسبة من إعداد مسودات مشاريع القوانين. - يُقترح تخصيص قسم مستقل لدى الأمانة العامة لمجلس الوزراء ويُرفد بمجموعة من الكفاءات القانونية المدربة على الصياغة القانونية تكون مهمتها التفرغ لوضع اللوائح التنفيذية للقوانين إضافة للمهام الأخرى التي يكلف بها.

**يقترح أن تتضمن القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي مادة تُؤكد على التالي:**

" يُصدر مجلس الوزراء لائحة تنفيذية للقانون بشرط أن لا تتضمن مخالفة أو تعديل أو تعطيل لأحكامه".

- يجب أن تتضمن اللائحة ما يشير إلى ضرورة نشرها في الجريدة الرسمية، وإلى تعليق نفاذها على ذلك النشر، كأن تنص على: "يسري العمل بأحكام هذه اللائحة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية".

## شكاوى وردود

وردت إلى اللجنة القانونية شكوى من ن/م يطلب فيها إعادة تسجيل قسائم لأراضي باسمه لدى سلطة الأراضي، حيث تم إجراء تحقيق حول هذا الموضوع وثبت وقوع التزوير بتسجيلها باسم شخص آخر من قبل رئيس سلطة الأراضي السابق، وثبتت ملكيتها له وصدر قرار عن النائب العام بهذا الشأن.

رد الوزارة: أولاً: إن أرض القسائم مسجلة حتى تاريخه باسم المواطن ح/أ وليس من الممكن قانوناً إجراء شطب اسم المالك إلا بناءً على محددات أقرها القانون، وهي موافقة المالك نفسه أو حكم محكمة مختصة، وذلك استناداً للمادة الثالثة من قانون التصرف بالأموال غير المنقولة.

ثانياً: بالاطلاع على رأي اللجنة المختصة في التحقيق بأمر المذكور إذ أن الموضوع اعتبر قرار السيد رئيس سلطة الأراضي سابقاً بأنه قراراً مخالفاً ومجافياً للأصول القانونية، وبالتالي فهو باطل قانوناً ويجب إلغاؤه وإلغاء كل ما ترتب عليه "حسب القانون". كما أن في التوصيات هناك دلالة بعدم الشطب إلا بناءً على حكم قضائي ولم تتطرق التوصيات صراحةً بشطب أي ملك أو حق لأي مواطن ذكر أو سوف يذكر، وإنما رأيها فقط بأن القرار الصادر عن أبو مدين باطلاً ويجب إلغاؤه وهو ملغي ضمناً لدينا في سلطة الأراضي وذلك بالتحفظ على القسائم ومنع التصرف بهما، أما الإلغاء وهي الشطب لا يكون إلا بحكم محكمة مختصة أو بأمر المالك نفسه.

وردت إلى لجنة التربية والقضايا الاجتماعية شكوى من المواطن ع/ش ينظم فيها من أنه يعمل بمسمى وظيفي كاتب جامعي وهو يعمل باحثاً اجتماعياً في وزارة الشؤون الاجتماعية مما يحرمه من فرق علاوة المهنة، وعند تقدمه بشكوى لدى الوزارة طلب منه إجراء مقابلة بالديوان إلا أنه فوجئ بتعيين شخص آخر.

رد الوزارة: إن الأخ كان يعمل على بند عقد مؤقت بمسمى كاتب جامعي، وعند تثبيت الموظف تم تثبيته على نفس المسمى الوظيفي في عقد العمل المؤقت في ذلك الوقت، وبمراجعة ديوان الموظفين فقد تم تعديل المسمى الوظيفي له إلى باحث اجتماعي حسب ما كان يطلب. كما أنه تم تكليف الأخ بمهام مدير مديرية غزة، وحسب قانون الخدمة المدنية كان من الواجب الإعلان عن الوظيفة أمام لجنة مشكلة من خمس أعضاء يمثلون ديوان الموظفين وأربع وزارات، وكنا نتمنى أن يوفق الأخ في اجتياز المقابلة، آمين أن يوفق في الوظائف الأخرى التي ستعلن عنها الوزارة في القريب.

وردت شكوى إلى لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي تفيد فيها المواطنة ه/أ بأنه قد تم مصادرة شقتها من قبل الشرطة الفلسطينية والتي تمتلكها بموجب عقد بيع صادر عن أخيها.

رد الوزارة: تم التواصل مع الشرطة وأبلغتنا بأنه تم تحويل الشكوى إلى النائب العام لعدم وجود أي من الأوراق الثبوتية لدى المواطنة ه/أ.

طالبوا بلادهم بعدم تغيير قوانين محاسبة مجرمي الحرب

## نواب بريطانيون يطالبون بإنهاء معاناة سكان غزة والبدء بإعادة إعمار القطاع بشكل فوري

وعلى "إسرائيل" رفع الحصار فوراً عن غزة". وشدد على ضرورة دعم "تقرير لجنة غولدستون" الأممية من قبل الحكومة البريطانية، مشيراً إلى أنه قرأ التقرير ولم يصدق ما فيه إلا بعد الاطلاع على أرض الواقع، مؤكداً أنه اكتشف أن التقرير لا يغطي سوى جزء بسيط من الجرائم الصهيونية. ووافق اللورد نظير أحمد على تصريحات النواب، مطالباً بلاده بعدم تغيير قوانين ملاحقة مجرمي الحرب الصهيونية، داعياً إلى محاسبتهم وعدم السماح بإفلاتهم من العقاب. من جانبه قال النائب "بوب مارشال أندروز" إن الدلائل واضحة على ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين، والدمار الصهيوني المنظم طال كافة مناحي الحياة؛ بما فيها البرلمان والمدارس والبنية التحتية والمناطق المدنية.

تطرفاً بين حكومات الاحتلال المتعاقبة، واصفاً وزير الخارجية الصهيونية أفيغدور ليبرمان بـ"العنصري" والذي يريد ترحيل الفلسطينيين وطردهم من فلسطين، ووزير الحرب إيهود باراك بأنه "مجرم حرب". وقال النائب البريطاني: "لقد صدمت بشدة عندما زرت قطاع غزة قبل أيام بما رأيته في غزة؛ فحجم الدمار الذي أصابها من جراء الحرب لا يوصف، محملاً المجتمع الدولي مسؤولية الحصار المفروض على القطاع، مطالباً بالتحرك لرفعه فوراً. من جهته أعرب النائب "مارتن لنتون" الذي زار غزة بعد الحرب مباشرة، عن أسفه الشديد لعدم وجود أي نوع من إعادة الإعمار أو أعمال لإزالة آثار الحرب المدمرة. وقال "لنتون": "المدارس لا تزال مدمرة. المصانع لا تعمل، وكل شيء على حاله منذ سنة تقريباً،

طالب نواب بريطانيون المجتمع الدولي برفع الحصار عن قطاع غزة وإنهاء معاناة نحو مليون ونصف المليون إنسان يعيشون في ظروف صعبة، والبدء بإعادة إعمار القطاع بشكل فوري. وأكد النواب المشاركون في المؤتمر الصحفي الخميس (٢١-١) في لندن، ضرورة تنظيم زيارة رسمية بريطانية إلى القطاع، والاطلاع على الأوضاع الإنسانية فيه، داعين وزير الخارجية ديفيد ميليباند وكافة وزراء الخارجية الأوروبيين إلى زيارة القطاع فوراً دون تأخير لنفس الهدف. بدوره أكد النائب "جيرالد كوفمان" أنه سيواصل تحركاته في "البرلمان البريطاني" وعلى مستوى الحكومة لتسليط الضوء على الوضع في غزة، والضغط من أجل ضمان تحرك بريطاني رسمي أكبر لحماية أهلها. واعتبر النائب الحكومة الصهيونية الحالية الأشد

### رحبت بزيارة كافة بلدان أعضاء الوفد الزائر

## "التغيير والإصلاح" توجه رسائل شكر إلى كافة أعضاء الوفد البرلماني الأوروبي

وقفتكم الشجاعة مع شعبنا المحاصر ووقوفكم بجانب زملائكم النواب المختطفين من قبل الاحتلال ومناداتكم للإفراج عنهم". وعبرت الكتلة عن أملها أن يستمر التواصل مستقبلاً، كما أبدت ترحيبها بزيارة كافة بلدان أعضاء الوفد الزائر في إطار تعزيز العلاقة بين البرلمانيين الفلسطينيين والأعضاء البرلمانيين من مختلف البلاد الأوروبية.

وجّهت "كتلة التغيير والإصلاح" في المجلس التشريعي رسائل شكر وتقدير إلى كافة أعضاء الوفد البرلماني الأوروبي؛ تقديرًا لجهودهم ومواقفهم الشجاعة خلال زيارتهم الأخيرة إلى قطاع غزة ووقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني ونوابه المختطفين في سجون الاحتلال ورفضهم الحصار الظالم غير الأخلاقي وغير القانوني المفروض على قطاع غزة. وقالت الكتلة في رسالتها الأربعاء (٢٠-١): "سيسجل التاريخ

## برلمانيون ومفكرون مصريون ينتقدون هجوم النظام المصري على حماس

عن المقاومة المشروعة ضد عدو الأمة العربية، ومن ثم فإن على الحكومة المصرية أن تدرك أن غزة جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري. وأضاف صباحي أن هدف هذا الهجوم على حماس هو استخدام مقتل الجندي كورقة ضغط عليها لإجبارها على التوقيع على وثيقة المصالحة، متوقفاً ألا يستمر هذا التصعيد فترة طويلة. أما أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة الدكتور حسن نافعة، فقال إن الحكومة المصرية مطالبة بإعلان كيفية مقتل الجندي وإثبات مسؤولية حماس عن مقتله بالأدلة. وأكد نافعة أن مصر تتبنى نهجاً متسقاً مع السياسة الأميركية والإسرائيلية، حيث ترى أن الخطر ليس في (إسرائيل) بل في إيران وحركات المقاومة "الأصولية" مثل حماس وحزب الله، معرباً عن دهشته لهذه الرؤية التي تعتبر حماس تهديداً للأمن المصري أكثر من (إسرائيل). كما طالب حركة حماس بفتح تحقيق شفاف في حادثة مقتل الجندي، مقترحاً أن يتم التحقيق من خلال لجنة تحت إشراف جامعة الدول العربية، واعتبر أن الحركة حتى الآن تتعامل مع هذا الأمر ببطء، حسب وصفه.

الوسيط النزيه. وأكد حسن أن التهديد بنفاذ الصبر يبعث بإشارات واضحة على نوايا الحزب الوطني بتصعيد العداء تجاه حماس، معرباً عن إدانته لهذه التهديدات ووصفها بأنها غير مسؤولة وتضيف حلقة جديدة إلى مسلسل الإخفاقات المصرية. وقال: "إن وصف أعضاء حماس بأنهم مجرمو مليشيات القتل وتجار دماء ومهربون فاسدون لغة تفتقد الكياسة السياسية بكل المعاني، وهي لغة هابطة وأمر غير معهود في التعامل بين الدول". واعتبر حسن أن الحكومة المصرية بالغت في استثمار قضية مقتل الجندي المصري، لافتاً إلى أنه حتى هذه اللحظة لم يطلع الشعب المصري على التقرير الطبي لمقتل الجندي. وأكد النائب البرلماني أن وكيل وزارة الصحة بمحافظة شمال سيناء طارق المحلاوي ذكر أن الجندي أصيب برصاصتين في ظهره، ما يعني أن الرصاص أطلق عليه من الجانب المصري. بدوره أكد النائب المستقل في البرلمان المصري حمدين صباحي أن موقف الحكومة المصرية تجاه حماس يفقدها مصداقيتها ووطنيتها، مشدداً على أن حركة حماس تعبر

أدان برلمانيون ومفكرون مصريون الهجمة التي يشنها الحزب الوطني الحاكم ضد حركة حماس والتصعيد في لغة الخطاب إلى درجة التهديد الصريح، واعتبروا أن هذا التصعيد يفقد الحنكة السياسية كما يفقد مصر مصداقيتها. وكان أمين التنظيم بالحزب الوطني أحمد عز قد قاد هجوماً شرساً لنواب الأغلبية ضد حركة حماس حول واقعة مقتل الجندي المصري على الحدود مع غزة، وقدم بياناً وقع عليه ١٥٠ نائباً بالحزب يدين الواقعة، ويصف الحركة بأنها "مليشيات القتل" و"مجموعة من تجار الدم والمهربين والفاستدين". وطالب البيان حماس بتسليم القاتل أو محاكمته محاكمة علنية عادلة تشارك فيها مصر وتراقبها، وتقديم اعتذار صريح ومعلن للشعب المصري، مؤكداً أن صبر مصر ينتهي وينفذ عندما تُسفك دماء أبنائها عدواناً. ووصف النائب عن جماعة الإخوان المسلمين بمجلس الشعب حمدي حسن البيان بأنه يفقد الحنكة السياسية، ويؤكد أن الحكومة تناصر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) على حساب حماس، وهذا يتناقض مع قيامها بدور





# ماذا حصل بعد أن فازت حماس وعم

الديمقراطية لأنها جاءت بحركة حماس من خلال انتخابات حرة ونزيهة شهد لها العالم بأسره والعجيب أن الإرادة الدولية تقف وراء ذلك وتصر على معاقبة الشعب الفلسطيني لأنه اختار الديمقراطية، ورغم ذلك استطاع المجلس بفضل الله أولاً وأخيراً أن يتجاوز المحنة ويتخطى العقبات، وأن يمضي قدماً بكل ثقة ويقين في تحقيق أهدافه المنشودة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. فمن حق الشعب الفلسطيني أن يتبين الحقيقة بكل صراحة ووضوح وأن يتم تعريفه بمواطن الخلل والكيد بأمانة وإخلاص كي يقف بنفسه على تلك العقبات والمعوقات المتعددة والمتنوعة والمبرجة، وذلك على النحو التالي:

شهدت الساحة الفلسطينية ومنذ اللحظة الأولى لظهور الانتخابات في 2006/1/25م حصاراً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً لم يشهد له مثيل، وبذلت جهود محمومة محلية وإقليمية ودولية لأجل تفويض النظام السياسي الفلسطيني وشل عمل المجلس التشريعي خاصة بعد اختطاف أكثر من أربعين نائباً غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح بهدف سلب رأي الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني لصالح الأقلية.

لقد عاش المجلس أعواماً ثلاثة من المناكفات السياسية والحزبية تحت قبة البرلمان لم يحقق فيها الانجازات المطلوبة لدى شعبنا الذي وضع ثقته فينا، وعاشنا المؤامرة بكل أشكالها على

أولاً: أعلنت رئاسة المجلس عن افتتاح الدورة غير العادية الثانية في ٢٠٠٧/٧/١٤م، وذلك بطلب مقدم من ربع أعضاء المجلس التشريعي حسب المادة (١٦) من النظام الداخلي. ثانياً: الرئيس لا يفتتح الدورة العادية إلا في الأسبوع الأول من شهر مارس وإعلانه عن افتتاح الدورة العادية الثانية في شهر يوليو مخالف للنظام الداخلي حسب ما ورد في المادة (١٦) من النظام الداخلي.

## 9. جلسة 2007/7/15م:

وجهت رئاسة المجلس دعوة لنواب المجلس لحضور جلسة ٢٠٠٧/٧/١٥م استمراراً للدورة غير العادية الثانية، فقاطعت كتلة فتح الجلسة ولم يكتمل النصاب.

## 10. جلسة 2007/7/22م:

تقدم سلام فياض بطلب خطي لرئيس المجلس وللأعضاء لعقد جلسة خاصة للتصويت على الثقة بحكومته بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٦م، واستجابت رئاسة المجلس لطلبه وأعلنت عن عقد جلسة خاصة للتصويت على الثقة بحكومته في ٢٠٠٧/٧/٢٢م، وتم توزيع جدول الأعمال على الأعضاء وافتتحنا الجلسة، ولما بدأت الرئاسة بالتحقق من النصاب فؤجنت بأن سلام فياض موجود خارج قاعة المجلس، وفي نفس الوقت أعلنت كتلة فتح عن مقاطعتها للجلسة بحجة عدم قانونيتها!! علماً بأن النواب في القوائم الأخرى والمستقلين حضروا تلك الجلسة.

## 11. جلسة 2007/11/7م:

عقدت هذه الجلسة وتم التحقق من النصاب بـ (٧٠) عضواً بعد أخذ التوكيلات القانونية من (٣٥) نائباً مختطفاً داخل السجون الصهيونية، وتعتبر هذه الجلسة جلسة تاريخية ومفصلية في تاريخ المجلس التشريعي لأنها كسرت المؤامرة الإسرائيلية في تغيب نواب الشعب الفلسطيني وسلب إرادتهم، ومن المؤسف أن كتلة فتح البرلمانية رفضت حضور هذه الجلسة وتبعها في ذلك النواب المنضون تحت منظمة التحرير الفلسطينية بحجة عدم قناعتهم بقانونية التوكيلات.

## 12. جلسة 2008/3/13م:

تم افتتاح الدورة العادية الثالثة في ٢٠٠٨/٣/١٣م وتحقق النصاب بـ (٧٠) عضواً وتم أيضاً انتخاب هيئة المكتب بالتزكية، وسميت هذه الدورة (دورة كسر الحصار وحماية المقاومة)، وقد قاطعت كتلة فتح والقوائم المنضوية تحت منظمة التحرير هذه الجلسة بحجة رفضهم للتوكيلات.

## 13. جلسة 2008/12/24م:

تم في هذه الجلسة الإعلان عن انتهاء أعمال الفترة الثانية من الدورة العادية الثالثة (دورة كسر الحصار وحماية المقاومة) والإعلان عن افتتاح أعمال الدورة غير العادية الرابعة في ٢٠٠٨/١٢/٢٤م وبسبب الحرب الصهيونية الشرسة على غزة والتي بدأت في ٢٠٠٨/١٢/٢٧م فقد توقف المجلس عن عقد جلساته حتى افتتاح الدورة غير العادية الرابعة في ٢٠٠٩/٥/١٣م.

**ثالثاً: الاعتداءات المتكررة من قبل فتح والأجهزة الأمنية على النواب والموظفين ومبنيي المجلس في غزة ورام الله:**

١. بعد يومين من ظهور نتائج الانتخابات، وبالتحديد في يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٦/١/٢٧م تعرض المجلس التشريعي بغزة لاعتداء سافر من قبل مسيرة مسلحة من قبل حركة فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية، وكان على رأس هذه المسيرة النائب/ محمد دحلان، وقد قامت هذه المسيرة وللأسف بإحراق خمس سيارات تابعة للمجلس ثم توجهت إلى مبنى المجلس لتصب جام غضبها بتكسير وتخريب نوافذ وأبواب وممتلكات المجلس، وقد جاء هذا العمل التخريبي تنديداً وتعبيراً عن رفض حركة فتح لنتائج الانتخابات التشريعية.
٢. بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٩م تم الاعتداء على النائب سيد أبو مسامح من قبل جهاز الأمن الوقائي في غزة.
٣. بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١م وصلت مسيرة من منتسبي الأجهزة الأمنية والشرطة إلى ساحة المجلس التشريعي بغزة وقامت بالتحريض ضد المجلس التشريعي والحكومة عبر كلمات بذينة ومن ثم قاموا بعملية تكسير وتخريب لممتلكات المجلس.
٤. بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٢م تم اختطاف النائب خليل الربعي من نواب كتلة التغيير والإصلاح بالصفة الغربية على يد مسلحين من حركة فتح والتحقيق معه وإهانته.
٥. ٢٠٠٧/٧/٢م تم الاعتداء على منزل النائب من كتلة التغيير والإصلاح في غزة ديووسف الشرافي وحرق أجزاء من بيته.

الوثائق التي تتعلق بالجلسات". أما الذي تم تسليمه للنواب يوم ٢٠٠٦/٢/١٨م فاحتوى في نص المادة (١١) التي تتحدث عن الأمانة العامة على:

أ. تعيين هيئة المكتب أمانة عامة يرأسها الأمين العام يصادق عليه المجلس.

ب. تتولى الأمانة العامة جميع الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والإعلامية والعلاقات العامة والبروتوكول وكافة شؤون جلسات المجلس ولجانه وتبليغ قرارات المجلس للجهات المعنية ومتابعة تنفيذها وضبط وحفظ الوثائق والسجلات. وهكذا أضحي النظام الداخلي للمجلس مطية للنزوات والأهواء الحزبية التي تخدم مصالح ضيقة لا علاقة لها بمصلحة المجلس أو الوطن أو المواطن.

## 2. جلسة 2006/3/6م:

انسحاب أعضاء كتلة فتح البرلمانية كاملاً في أول جلسة للمجلس التشريعي في ٢٠٠٦/٣/٦م قبل التصويت على إقرار قرارات ومحضر جلسة ٢٠٠٦/٢/١٣م وذلك بعد نقاش معمق ومستفيض بين أعضاء المجلس التشريعي شاركت كتلة فتح بكل ثقلها، إن هذا الانسحاب من أول جلسة لا شك أنه يهدف إلى وضع العراقيل أمام ممارسة الديمقراطية.

## 3. جلسة 2006/9/18م:

كانت بطلب من كتلة فتح البرلمانية للاستماع لرئيس الوزراء إسماعيل هنية عن الوضع السياسي، وفعلاً حضر رئيس الوزراء إلى مقر المجلس في غزة ولكن تم إعاقته من دخول المجلس بسبب الفوضى وأعمال الشغب المفتعلة التي أحدثها الموظفون المضربون من أبناء فتح وأنصارها، ومما يؤسف أن نواب كتلة فتح البرلمانية كانوا متواجدين بين المتظاهرين ويحرضونهم على الحكومة، ومن بينهم: النواب علاء ياغي، ورضوان الأخرس، ونعيمة الشيخ علي، وقد تزامنت أعمال الشغب في غزة مع أعمال فوضى وشغب من المضربين داخل قاعة المجلس في رام الله مما عطل جلسة المجلس في غزة ورام الله.

## 4. جلسة 2006/11/23-22م:

أعلنت كتلة فتح البرلمانية مقاطعتها لجلسة ٢٢-٢٣/١١/٢٠٠٦م بحجة اعتراضها على جدول الأعمال.

## 5. الجلسات بتاريخ 2006/12/5م وحتى 2006/1/16م:

لم تعقد هذه الجلسات للأسف بسبب عدم اكتمال النصاب ويرجع ذلك إلى غياب نواب من الكتل والقوائم البرلمانية إما بسبب السفر أو المرض أو الغياب بعذر أو بدون عذر.

## 6. الجلسة العادية بتاريخ 2007/4/25-24م:

عقدت هذه الجلسة بالفعل في ٢٠٠٧/٤/٢٤م، وتم التوافق بين الكتل والقوائم البرلمانية على أن تظل الجلسة مستمرة، الأمر الذي لم يعجب كتلة فتح برئاسة عزام الأحمد، وعليه تم التوافق بين فتح وحماس وبحضور الجبهة الشعبية للاجتماع يوم السبت الموافق ٢٠٠٧/٤/٢٨م للتوافق على جدول الأعمال لكن كتلة فتح اعتذرت وطلبوا تأجيل الاجتماع إلى يوم ٢٠٠٧/٤/٢٩م ثم عادوا للأسف واعتذروا عن اللقاء، وظلوا مصممين على تعطيل المجلس.

## 7. جلسة 2007/7/4م (الجلسة الرابعة عشرة):

كان من المقرر أن تعقد هذه الجلسة في يوم الأربعاء ٢٠٠٧/٧/٤م ولكن كتلة فتح طلبت تأجيلها إلى يوم الخميس ٢٠٠٧/٧/٥م بسبب انشغالهم فتم تأجيلها إلى يوم الخميس، وفي يوم الخميس ٧/٥م تقدمت كتلة فتح بطلب خطي إلى د. حسن خريشة أمين السر تطلب فيه إدراج تعديلات على جدول أعمال الجلسة المذكورة ومنها مقترح بحجب الثقة عن النائب الأول د. أحمد بحر لعدم أهليته لترؤس جلسة المجلس المزمع عقدها يوم الخميس ٢٠٠٧/٧/٥م وذلك لتطاوله على السلطة الشرعية المتمثلة برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ولتأييده للانقلاب الدموي الذي قامت به عصابات حماس وزيارته لمقر الانقلابيين القتلة حسب ما جاء في كتابهم بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢م، وإذ بكتلة فتح تعتذر بشكل مفاجئ عن حضور الجلسة وتعتبر أن الجلسة غير قانونية، وجاء ذلك على لسان عزام الأحمد خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بهذا الخصوص صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٧/٥م.

## 8. جلسة 2007/7/11م:

أعلن الرئيس عن افتتاح الدورة العادية الثانية في يوم ٢٠٠٧/٧/١١م ولم يتلق المجلس في غزة كتاباً رسمياً بهذا الخصوص، بل سمعت رئاسة المجلس بذلك من وسائل الإعلام، وقد ردت رئاسة المجلس على دعوة الرئيس غير الدستورية بما يلي:

## أولاً: دور الاحتلال في عرقلة مسيرة المجلس:

١. بدأ المجلس التشريعي الثاني أعماله وفي سجون الاحتلال اثنا عشر نائباً مختطفاً.
٢. بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٩م تم اختطاف أكثر من أربعين نائباً غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح من قبل الجيش الصهيوني بهدف الانقلاب على نتائج الانتخابات وتغيير خارطة السياسة الجديدة وتعطيل عمل المجلس.
٣. عدم التنام المجلس التشريعي بكامل أعضائه في قاعة واحدة وذلك بسبب منع قوات الاحتلال تنقل الأخوة النواب وخاصة من كتلة التغيير والإصلاح وبعض النواب من الكتل والقوائم الأخرى.
٤. تهديد النواب ومحاولة اغتيال نواب كتلة التغيير والإصلاح.
٥. قصف بيوت نواب كتلة التغيير والإصلاح: بيت النائب خليل الحية والنائب جميلة الشنطي والنائب مريم فرحات والنائب محمد شهاب والنائب مشير المصري والنائب محمود الزهار.
٦. قصف مكاتب نواب كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة.
٧. قصف المجلس التشريعي بغزة بطائرات إف ١٦ بثلاثة صواريخ بتاريخ ٢٠٠٩/١/١م.
- ٨ اغتيال النائب الشهيد/ سعيد صيام وعشرة من أقربائه وجيرانه بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥م.
٩. منع النواب من السفر لحضور المؤتمرات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية خاصة نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية.
١٠. منع العديد من الوفود البرلمانية العربية والإسلامية والدولية من زيارة المجلس التشريعي في رام الله وغزة.
١١. تحريض الدول الغربية بعدم استقبال نواب المجلس التشريعي وخاصة نواب كتلة التغيير والإصلاح.
١٢. التضيق على النواب المقدسيين المختطفين والتهديد بترحيلهم بعد ان تم سحب هوياتهم المقدسية.

## ثانياً: تعطيل عقد جلسات المجلس

١. جلسة ٢٠٠٦/٢/١٣م:
 

**\*\*** عقد المجلس التشريعي السابق جلسة سماها رئيس المجلس السابق روجي فتوح بالجلسة الوداعية (جلسة استثنائية) لتفتقد للأساس القانوني، فقد عقدت الجلسة بطلب موقع من تسعة عشر عضواً، وهذا لا يكفي إطلاقاً لصحة انعقاد الجلسة الطارئة في جميع الأحوال وفقاً للأصول القانونية المنصوص عليها في المادة (٢٢) من النظام الداخلي للمجلس، والذي ينص على تقديم طلب كتابي من ربع عدد أعضاء المجلس والبالغ عددهم (٨٨) عضواً، وعليه فإن الجلسة التي انعقدت بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٣م تكون (باطلة) في الأساس، وما بني على باطل فهو باطل، ورغم ذلك فقد اتخذت قرارات في تلك الجلسة من شأنها وضع العراقيل أمام عمل المجلس التشريعي الجديد وهي كما يلي:

  ١. أقر المجلس في تلك الجلسة بعض التعديلات على قانون المحكمة الدستورية والتي تخدم رئيس السلطة على حساب الصلاحيات المخولة للسلطات الثلاث الأخرى وخاصة في تعيين قضاة المحكمة الدستورية في تشكيلتها الأولى.
  ٢. المصادقة على تعيين رؤساء الهيئات والمؤسسات العامة والتي هي في الأصل من صلاحيات رئاسة مجلس الوزراء حسب نص المادة ٩/٦٩ من القانون الأساسي الفلسطيني ولم يتم إتباع أحكام النظام الداخلي والقانون الأساسي بشأن هذه التعيينات وهذا واضح من محضر الجلسة الحرفي.
  ٣. تعيين إبراهيم خريشة أميناً عاماً للمجلس بشكل يخالف النظام الداخلي للمجلس ويتعارض مع الإجراءات القانونية كونه كان موظفاً في المجلس ثم قدم استقالته لخوض الانتخابات التشريعية بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٥م ولم يحالف الحظ بالنجاح، ومن ثم عاد للمجلس ليكون أميناً عاماً بما يتعارض مع النظام والقانون. وقد جاء هذا التعيين في إطار المناكفة السياسية البحتة، ويظهر ذلك بجلاء في مستوى الصلاحيات الإدارية والمالية والفنية التي منحت له والتي تعتبر حقاً حصرياً لأمين سر المجلس التشريعي د. محمود الرمحي، والأخطر من ذلك أنهم سلموا النواب الجدد المنتخبين في جلسة ٢٠٠٦/٢/١٨م نسخة من النظام الداخلي للمجلس، حيث قام المجلس القديم وفي جلسة ٢٠٠٦/٢/١٣م بإحداث تغييرات خطيرة بما يتناسب ومهمة إبراهيم خريشة الجديدة، وتوضيح الأمر فإن النظام الداخلي الذي عمل به المجلس التشريعي السابق مدة ١٠ سنوات جاء بعنوان الأمانة العامة مادة (١١) تقول: "تعيين هيئة المكتب أمانة عامة يرأسها أمين سر المجلس تشرف على جميع الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والإعلامية والعلاقات العامة والبروتوكول وتنفيذ قرارات المجلس وتبليغها للجهات المعنية وضبط وحفظ كل

## إن الضحايا للكرامة سلم



النائب /  
حسني البوريني

و قلاعهم وحصونهم تتهدم أما الغوى فسود ليل معتم أو صدق المحتل فيما يزعم أين الأوائل والرعيل الأقدم فأخوة العقيدة شامخ لا يهزم أين الفوارس والأشواس تقحم والعدايات الضابحات تحمم من للكرامة إن تمادى المجرم فهم الأحق بأرضنا الأولى هم و قراءة التاريخ قد دحضتهم أنت الشفاء لجرحنا والبسم قد شوهوه وحاله يتقزم بالحب والإخلاص قلبي مضعم أو هدموا فيك البيوت ودمروا لكن ذكر الله فيك المعلم عن نفسها في عزة تتكلم لما غدت جدرانها تتردم من ساكنيها والظلام يخيم إن الشوارع كلها تتألم إلا عدوا غاشما يتجهم من مسلمين عدوهم يتحكم فالعيش مير والمناقضة علقم من كل جنس مله تتشردم حب الحياة وخوفهم. فتلملموا وغدا طريدا في المنافي المسلم مستوطنات والخوافي أعظم أمواتنا من شرهم لم يسلموا نهبوا القرى واستوطنوا فيها هم هزئوا بنا وبضعفنا وتهكموا احد وذاك طريقه تتأزم والنار في المحراب باتت تضرم وصنيعهم هذا أغش واطلم وغدا الشهيد بدمه يتحمم كل المخطط واقعا سيرجم والغرب صار لجرهمم يتفهم فضضية ممنوعة لا تهضم مع غاصب متسلط لا يرحم عن وصف معناها يضيق المعجم واليوم ينطق والغراب يحوم والقبة الشماء لا تتبسم أضحى المؤذن خائفا يتلعثم أتري يذود عن الحياض النوم إن القعود عن الجهاد محرم يرسي السلام على الجواد الملهم وهو اليراع به يخط ويبرم بسكينة في عزة لا يحجم عن حقنا لج أصم وأبكم وبه يصوغ المجد لا يتلثم والحق نور والضلال جهنم تلك المساجد والكنائس أنجم وربوعها الخضراء لاتنقسم شهداؤك العرسان والمهر الدم كل الأحبة من شذاك تنسموا والصور أسورة وأنت المعصم أو مسلموك فساذج يتوهم من خلفه ذاك الخميس عرمم يأيها الليث الهصور الضيفم الله اكبر والبراق يسلم والقبلة الأولى فقربك مغنم إن الضحايا للكرامة سلم

الظلم مهما قد بدا يتحطم الحق أبلج كالنهار بياضه من ظن أن حياتهم أبدية فلينظر التاريخ وليسلم له يا صاحبي لا يخدعك زعمهم القدس نادت أهلها واستصرخت أين الصوارم قد تخضب حدها من للديار إذا دهاها غاشم قالوا هم السكان قبل مجيئنا زعموا افتراء أن هيكلهم بها بلد السلام على الزمان مدينتي سلبو معاني للسلام كريمة ياقدس يارمز القداسة والنقا إن هجروا منك الألوف وشردوا أو هودوا فيك المعالم كلها لو حاولوا طمس الحقيقة خلته عفت الأزقة وانمحت آثارها وخلت شوارعها القديمة كلها يا شارع الآلام زدت مواجعي كمدرسة الأشباح لا تلقى بها وبقية من يعيش على الطوى قد أزهقوهم بالغلاء ليرحلوا واتوا بشذاذ البلاد وشرها فقلوبهم شتى ولكن ضمهم قد أسكنوهم في الديار وكأننا ملأوا الروابي والجبال وسهلنا نبشوا المقابر واستباحوا هدمها سرقوا الوثائق زوروا خلسة شقوا الشوارع تحت حجة أمنهم وعلى الحواجز لا يكاد يجوزها والمسجد الأقصى تفجر جرحه حفروا الخنادق تحته من حقدهم قتلوا المصلين الذين بساحة رأس العمود اليوم أنت ضحية وبقية الأحياء ترقب دورها أما صلاة المؤمنين جماعة يأمتي هذي حكاية قدسنا قد داس كل حضارة في خسة قد رعوا سرب الحمام بظلمهم خنقوا ( القيامة ) اسكتوا أجراسه وكذا المآذن طاردوا صداها فاليوم ندفع عن ضريبة نومنا يأمة القران قومي وانهضي لسنا عدوا للسلام وإنما وحسامه البتار اقوي حجة ولعهدة عمريه يمضي به وبغيره إن المفاوضات منهم وبه يوثق للسلام عهدنا الحرب نار والسلام ضياؤها ياصخرة المعراج يابدر السما أم العواصم لن تصير لغاصب ياقدر أنت عروسنا فزيني ياوردة الجوري في بستاننا يادرة التيجان فوق جبيننا من ظن أنا خاذلك فجاهل فصلاح جاء وجيشه ملأ الفضأ يافارس الإسلام أدرك أمة كبر على جبل المكبر هاتفا يائالذ الحرمين يامسرى النبي يامسجد الأقصى فذاك نفوسنا

# ملت تحت قبة البرلمان؟!

٦. إن هناك ستة ملايين شغل ديون سابقة على المجلس. ٢. وقف المنحة الخارجية من الوكالة الأمريكية للتنمية (USID) التي كانت تقدم للمجلس التشريعي سنوياً، وعلى مدار عشر سنوات، والتي تقدر بعشرات الملايين من الدولارات، وذلك عقاباً على اختيار الشعب الفلسطيني ممثليه بكل شفافية و نزاهة. ٣. لم يتمكن المجلس التشريعي من الوفاء باستحقاقات ومكافآت النواب ليتمكنوا من تسير أعمالهم في خدمة أبناء شعبهم وذلك بسبب الحصار الظالم على شعبنا والتضييق الخائق من سلطة رام الله على المجلس. ٤. قطع مكافآت نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في غزة من قبل سلطة رام الله وبأوامر من رئيس السلطة محمود عباس آنذاك.

### ب. المعوقات الإدارية:

١. تسلمت هيئة المكتب المنتخبة مكتب رئيس المجلس السابق في غزة يوم ٢٠٠٦/٢/١٩ ولم تجد أي ملفات أو أوراق رسمية تشير لعمل المكتب خلال عشرة أعوام خلت، في حين كانت تتوقع أن تجد ملفات كاملة توثق سيرة عمل رئاسة المجلس التشريعي للمدة السابقة حتى يتم الاستفادة منها والبناء عليها، وعندما تم سؤال المسؤولين في المجلس التشريعي عن اختفاء تلك الملفات أجابوا بأنها قد سُحبت بعيد إعلان نتائج الانتخابات، وعليه فقد قامت هيئة الرئاسة باستحداث أكثر من (٨٠) ملفاً حتى يتم تسير العمل بصورة إدارية وفنية لائقة في المجلس.
٢. الترهل الوظيفي والفساد الإداري بسبب أسلوب التعيينات والترقيات في المجلس التشريعي والتي لم تتم حسب الأصول القانونية والإدارية الصحيحة والسليمة في معظمها
٣. الإضراب المبرمج والمسيء الذي قام به الموظفون في المجلس التشريعي برام الله بداية شهر سبتمبر ٢٠٠٦م وحتى منتصف شهر يناير ٢٠٠٧م، مما ساهم في تعطيل عقد جلسات المجلس ولجانته.
٤. التخويف والتهديد لكل من حاول من الموظفين في رام الله ممارسة عمله في المجلس أمثال الأخ يزيد عناية الذي أطلقت عليه النار لأنه قام بتشغيل الفيديو كنفرس الذي يعمل بين قاعة المجلس في غزة ورام الله.
٥. الفلتان الأمني وأعمال الفوضى المنظمة كانت تحول دون وصول النواب وموظفي المجلس التشريعي إلى مقر المجلس.
٦. قطع رواتب كل الموظفين الذين التزموا بالدوام الرسمي في مقرى المجلس برام الله وغزة واستمرار دفع رواتب الموظفين المستنكفين عن العمل.
٧. قصف وتدمير مبنى المجلس التشريعي الجديد في غزة بتاريخ ٢٠٠٩/١/١١ والذي كان يضم كل الدوائر الإدارية والمالية والإعلامية وشؤون الموظفين واللجان والمستشارين ومكاتب للنواب مما أثر بشكل كبير على انتظام سير العمل في أروقة المجلس التشريعي.

٦. بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ تم إطلاق الرصاص من قبل أفراد حركة فتح على بيت النائب من كتلة التغيير والإصلاح في غزة مشير المصري.
٧. ٢٩/٢/٢٠٠٧م تم الاعتداء على مكتب نواب كتلة التغيير والإصلاح بمحافظة نابلس ومحاولة اختطاف النائب داود أبو سير.
٨. بتاريخ ٢٠٠٧/١٨م تم الاعتداء على منزل رئيس المجلس التشريعي دعزيز دويك ومحاولة حرقه.
٩. بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٩م تم الاعتداء على النائب من كتلة التغيير والإصلاح بالضفة الغربية أحمد الحاج علي واحتجازه بعد زيارته لعدد من المعتقلين في سجن جنيد بنابلس.
١٠. بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٣١م توجهت مسيرة من حركة فتح بعد أدائها صلاة في العراق في أرض الكتبية نحو المجلس التشريعي بغزة ورشقته بالحجارة مما أدى إلى تكسير واجهاته الزجاجية.
١١. بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٥م تم وضع عبوة ناسفة على مدخل البوابة الشمالية للمجلس بغزة بزنة ١٥ كجم، وكان الهدف من ذلك استهداف نواب المجلس التشريعي في غزة.
١٢. بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٢م تم الاعتداء على النائب منى منصور بنابلس، وهي من كتلة التغيير والإصلاح.
١٣. بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٢م تم الاعتداء على مكتب النائب سميرة الحلايقة بالخليل، وهي من كتلة التغيير والإصلاح.
١٤. بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٢م تم إطلاق النار على النائب من كتلة التغيير والإصلاح بالضفة الغربية الشيخ حامد البيتاوي وإصابته في ركبته من قبل أحد أفراد الأجهزة الأمنية.
١٥. الاعتداءات المتكررة على بيت النائب د. محمود الزهار من كتلة التغيير والإصلاح بغزة من قبل الأجهزة الأمنية وعناصر من حركة فتح، وذلك بإطلاق النار والقذائف التي أدت إلى هدم جزء من بيته وترويع أهله.
١٦. اقتحام الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية للعديد من بيوت نواب كتلة التغيير والإصلاح المختطفين لدى الاحتلال الصهيوني واختطاف أنبائهم ومطاردتهم والتحقيق معهم بصورة وحشية ونذكر على سبيل المثال:
- أبناء النائب د. عمر عبد الرازق.
- أبناء النائب محمد أبو جحيشة.
- أبناء النائب فتحى القرعاوي.
- أبناء النائب منى منصور.
- أبناء النائب سميرة الحلايقة.

### رابعاً: المعوقات المالية والإدارية:

### أ. المعوقات المالية:

١. تسلم المجلس التشريعي الجديد عمله في ٢٠٠٦/٢/١٩م وخزانة المجلس خاوية تماماً، بل

## النواب الإسلاميون في مرمى عصابات فتح وأجهزة الضفة

مكاتب النواب، وآخرها الاعتداء على النائب محمد أبو جحيشة ومصادرة سيارته.

### حصانة برلمانية منتهكة

ورأى النائب د. حسن خريشة أن كل ما جرى من انتهاكات بحق النواب كان سببه الرئيسي تغييب المجلس التشريعي، ما جعل انتهاك حقوق الإنسان سواء النواب أو المواطنين فريسة سهلة وفتح الباب واسعاً لتلك الانتهاكات. وأضاف د. خريشة أن الانتهاكات لم تقتصر على النواب بل طالت أغلب فئات المجتمع، بأشكال متفرقة وأوجه عدة من الاقتصادية إلى الفصل الوظيفي والاعتقال السياسي، وحجب الحريات العامة في التجمع والتظاهر. واعتبر أن إطلاق التهديدات المتواصل ضد النواب ووعيدهم من قبل أجهزة عباس لا يمكن أن يجري مادام النائب يتمتع بحصانته البرلمانية القانونية، مستنكراً في الوقت ذاته مضايقات الأجهزة لأبناء وعائلات النواب باعتقالهم ومراقبتهم واقتحام منازلهم. ووفق توثيق المكتب الإعلامي لحركة حماس على مدار ثلاث سنوات فإن حملة حركة فتح من خلال أجهزة عباس بمختلف مسمياتها ومسجلها، قد ارتكبت أكثر من ٤٠٠ انتهاك بحق النواب وأهليهم، كان اعتقال الأقارب من الدرجة الأولى والثانية هو الأبرز، والاعتداء على حريتهم بالتنقل والاتصال وممارسة العمل بالمرتب الثانية.

أماكن العمل وأداء الواجب، بالإضافة إلى ممارسات غير قانونية أخرى. وعددت الحلايقة من تلك الأشكال مثل مصادرة أراض، وأسلاك المكاتب، واعتقال العائلة والأبناء والأزواج، والاعتداء على الممتلكات الخاصة من البيوت والسيارات، وأفرد العائلة القريبين والبعيدون. وأكدت أن كل هذه الاعتداءات موثقة من قبل النواب بالشواهد والتواريخ والصور، مشددة على أنها لن تغني النواب عن أداء دورهم وواجبهم لإكمال الرسالة حتى الوصول لآخر المشوار.

### انقلاب فتحاوي منظم

وبدأت مشاهد الانقلاب الفتحاوي بالاعتداء على النواب باختطاف النائب خليل ربيعي من مكتبه بمدينة إرراق منزل الدكتور عزيز دويك خلال اعتقاله في سجون الاحتلال، ومحاولة اغتيال للنائب الشيخ حامد البيتاوي في نابلس، واعتقال للنائب الدكتور محمود الرمحى من قبل وقائي عباس برام الله بعد مقابلة تلفزيونية، واقتحام وإحراق عدد من مكاتب النواب في جنين ونابلس ورام الله والخليل. وتبع ذلك أيضاً خلال ثلاث سنوات فقط من الاضطهاد الفتحاوي، منع الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي من دخول مكتبه منذ إطلاق سراحه، ومصادرة سيارته الخاصة ومراقبة بيته بشكل دائم، بالإضافة لاعتقال العشرات من مرافقي وموظفي

مرت أربع سنوات من عمر المجلس التشريعي بقيادة الحركة الإسلامية، ومضى أغلب وقته بالضفة الغربية معطلاً بفعل منع أجهزة سلطة رام الله للنواب الإسلاميين من الوصول أو الدخول إليه في ظل حالة الانقلاب الفتحاوي التي تعيشها الضفة منذ ثلاث سنوات. ويتبين من خلال رصد منات الاعتداءات والانتهاكات التي ارتكبتها أجهزة سلطة رام الله وميليشيات فتح التابعة لها في غالبية مدن الضفة ضد النواب الإسلاميين، حتى وهم داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، أنها أخذت عدة أشكال كان أخطرها وأكبرها منعه من ممارسة عملهم النيابي تحت قبة البرلمان، وعلى رأسهم الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي عقب خروجه من سجون الاحتلال. ولم يسلم النواب الأسرى أو المحررين من ملاحقة أجهزة سلطة رام الله والاعتداء على مكاتبهم وعائلاتهم ومرافقيهم، وتهديدهم وترويع المواطنين للحد من اتصالاتهم بهم، لكن ذلك لم يؤثر في عزيمة عملهم ومواصلة مهامهم.

### ممارسات غير قانونية

وقالت النائب سميرة الحلايقة عضو المجلس التشريعي عن محافظة الخليل إن تلك الأجهزة مارست ضغوطاً عدة على النواب من مختلف الجهات لتثبيهم عن أداء مهامهم، وتوعدت بين الضغوط على



## وفد لجنة الداخلية والأمن في "التشريعي" يتفقد عددا من الأجهزة الأمنية في قطاع غزة



زار وفد من لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي مقر عدد من الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، وهي: مديرية الخدمات الطبية العسكرية وجهاز الأمن الداخلي وجهاز الدفاع المدني، وذلك بهدف الإطلاع على آخر المستجدات بخصوص أداء هذه الأجهزة ومراقبة سير العمل فيها، وضم الوفد كلاً من م.إسماعيل الأشقر رئيس اللجنة وم.جمال سكيك مقرر اللجنة.

### الخدمات الطبية العسكرية

فقد زار الوفد مديرية الخدمات الطبية العسكرية، وكان في استقباله اللواء عبد القادر العربيد مدير عام مديرية الخدمات الطبية العسكرية والعديد من كوادر الجهاز. وأكد م.إسماعيل الأشقر رئيس اللجنة أن هذه الزيارة تأتي ضمن خطة اللجنة للاطلاع على أداء الأجهزة الأمنية ومراقبة مهامها الموكلة لها، مشيراً إلى أن هذه الزيارة سوف يعقبها سلسلة من الزيارات لكافة الأجهزة الأمنية، وأنها ستختتم بزيارة لوزير الداخلية لمناقشة بعض القضايا الهامة وإطلاعه على الملاحظات التي خلصت إليها اللجنة إثر انتهاء جولاتها الميدانية، بغية إيجاد حلول للإشكاليات والمعوقات التي تعترض عمل الأجهزة الأمنية. من جهته أوضح اللواء العربيد أن الخدمات الطبية هي مؤسسة وطنية فلسطينية، كانت تتبع سابقاً لرئيس السلطة، وتم إعادة تشكيلها عام ١٩٩٤م حيث كان معظم منتسبيها من موظفي الهلال الأحمر الفلسطيني، وهي تشرف الآن على مستشفين هما مستشفى بلسم والكرامة، ومن ثم بين أهم المعوقات التي تعترض عمل مديرية الخدمات الطبية العسكرية، وطبيعة سير العمل داخل الجهاز، وخاصة بعد استنكاف أغلب الموظفين من الأطباء والمختصين وغيرهم، فضلاً عن التداعيات التي خلفتها الحرب الأخيرة والتي فقد من خلالها الجهاز الكثير من كوادره البشرية، ناهيك عن قلة الموارد المالية والبشرية وعدم وجود أجهزة اتصالات للتواصل مع الوزارات الأخرى، وعدم

رغبة الكثير من الكوادر البشرية للعمل داخل الجهاز وتفضيلها الشق المدني على الشق العسكري بحكم الامتيازات الموجودة في الشق المدني من حيث الراتب وبعض العلاوات. وأضاف العربي أن هناك قراراً من وزير الداخلية السابق الشهيد سعيد صيام بعمل بطاقات تأمين صحية لكافة منتسبي الأجهزة الأمنية المستنكفين والعاملين حالياً، وذلك من منطلق التخفيف عن المواطنين على اختلاف انتماءاتهم السياسية.

وطالب م.الأشقر من مدير الخدمات الطبية تقديم تقرير مفصل عن عمل الجهاز يوضح فيه أهم المعوقات التي تعترض سير العمل داخل الجهاز بغية عرضها على المجلس التشريعي للخروج بالحلول والتوصيات المناسبة. وفي ختام اللقاء قدمت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي درع شكر وتقدير وتكريم لقيادة جهاز الخدمات الطبية العسكرية على ما بذلوه من صبر وثبات وجهد وعطاء.

### جهاز الأمن الداخلي

كما زار الوفد مقر جهاز الأمن الداخلي في مدينة غزة، وكان في استقباله العديد من قيادات وضباط الجهاز.

وأكد م.إسماعيل الأشقر رئيس اللجنة أن هذه الزيارة تأتي ضمن خطة اللجنة للاطلاع على أداء الأجهزة الأمنية كافة ومراقبة مهامها الموكلة لها، وستختتم الزيارات بقاء مع وزير الداخلية لمناقشة بعض القضايا والمشاكل وبعض الملاحظات التي خلصت إليها اللجنة من خلال اطلاع اللجنة المباشر على واقع

وطالب م.الأشقر من مدير جهاز الأمن الداخلي تقديم تقرير مفصل عن عمل الجهاز يوضح فيه أهم المعوقات التي تعترض سير العمل داخل الجهاز بغية عرضها على المجلس التشريعي للخروج بالحلول والتوصيات المناسبة. وفي ختام اللقاء قدمت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي درع شكر وتقدير وتكريم لقيادة جهاز الأمن الداخلي على ما بذلوه من صبر وثبات وجهد وعطاء.

### جهاز الدفاع المدني

وفي نفس السياق زار الوفد مقر جهاز الدفاع المدني، وكان في استقباله مدير عام الجهاز العقيد يوسف الزهار.

من جهته أوضح الزهار بأن الجهاز يعمل بموجب خطط تم وضعها مسبقاً وليس عبر ردود أفعال، إذ أن هناك خطة طوارئ تم وضعها قبل بدء الحرب الأخيرة، وتم فيها معالجة سيناريوهات الحرب وتوقع تقطيع أوصال القطاع إلى عدة أجزاء وكيفية التعامل مع كل جزء على حدة، مشيراً إلى أنه تم وضع

الأجهزة الأمنية، بهدف إيجاد حلول للإشكاليات والمعوقات التي تعترض عمل الأجهزة الأمنية. من جهته أوضح مدير عام جهاز الأمن الداخلي بأن الجهاز أنشئ بقرار وطني سنة ٢٠٠٧م من قبل حكومة الوحدة الوطنية، وهو جهاز يهدف لحفظ الأمن والأمان للمواطنين، والعمل على وقف الفلتان الأمني الذي تقوم به بعض الجماعات الخارجة عن الصف الوطني وملاحقة العملاء ومتابعة تحركاتهم، مؤكداً على عدم وجود أي سجين سياسي داخل المعتقلات.

وأطلع مدير عام الجهاز اللجنة على أهم المعوقات التي تعترض عمل جهاز الأمن الداخلي، وطبيعة سير العمل داخل الجهاز، وخاصة بعد التداعيات التي خلفتها الحرب الأخيرة والتي من خلالها تم تدمير معظم مقراته، ناهيك عن قلة الموارد المالية والبشرية، مؤكداً على أن الحرب الأخيرة لم تشه من مواصلة العمل، وأن الجهاز استطاع أن يعيد ترميم ما دمره الاحتلال حتى وصلوا إلى حالة مرضية.

خطة عمل تنفيذية وتم تشكيل طواقم ولجان للطوارئ داخل كل محافظة. وبين الزهار أن جهاز الدفاع المدني قد أعد مخططاً لعمل الجهاز لعام ٢٠١٠، موضحاً أهم المعوقات التي تعترض عمل جهاز الدفاع المدني، وطبيعة سير العمل داخل الجهاز، وخاصة بعد الحرب الأخيرة والتي تم من خلالها فقدان ١٣ شهيداً من العاملين في الجهاز، ناهيك عن قلة الموارد المالية وقلة الآليات العاملة في الميدان وإهترائها بسبب عدم

حداثتها واحتياجها للتصليح. وطالب م.الأشقر من مدير جهاز الدفاع المدني تقديم تقرير مفصل عن عمل الجهاز يوضح فيه أهم المعوقات التي تعترض سير العمل داخل الجهاز بغية عرضها على المجلس التشريعي للخروج بالحلول والتوصيات المناسبة. وفي ختام اللقاء قدمت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي درع شكر وتقدير وتكريم لقيادة جهاز الدفاع المدني على ما بذلوه من صبر وثبات وجهد وعطاء.

## التشريعي يفتتح البرنامج التدريبي السنوي الذي أعدته وحدة التدريب والتطوير

المهارات المختلفة، كالمهارات الإدارية والبرمجية واللغوية، بالإضافة للعديد من المواد التدريبية الخاصة بالبرلمان والمفاهيم البرلمانية. وأشار الخالدي إلى أن توزيع الخطة اشتمل على ثلاث مراحل، وهي المرحلة الأولى التي تبدأ بتعميق الفهم البرلماني، والمرحلة الثانية ذات العلاقة بالمهارات الإدارية المختلفة، والمرحلة الثالثة التي تشمل العديد من الدورات التخصصية والدورات التي ستعقد خارج الوطن.

وشكر الخالدي رئاسة المجلس التشريعي لما توليه من أهمية لتطوير أداء العاملين في المجلس، وإكسابهم المهارات اللازمة، وإحداث تنمية بشرية مستدامة تمكنهم من القيام بواجباتهم الوظيفية على أكمل وجه.

والمضامين التي تم تقديمها، كما شكر مدير وحدة التدريب الذي وضع خطة تنموية تطويرية واضحة المعالم، مشدداً على ضرورة تنمية قدرات الموظفين في مجال اللغة الانجليزية التي يحتاجها الجميع خاصة في ظل استقبال المجلس التشريعي لعدد من الوفود البرلمانية الأجنبية، كما أشاد الأمر الذي جعل المؤسسة التدريبية من أفضل المؤسسات في فلسطين، داعياً الموظفين إلى اتباع الأسلوب الإداري الأمثل من جانبه أوضح الخالدي أن البرنامج التدريبي الذي أعدته دائرة التدريب والتطوير في المجلس جاء ليتواءم مع احتياجات موظفي المجلس، حيث راعت الخطة التدريبية إكساب موظفي المجلس

قامت به الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من اعتداء واختطاف لمراقفي الدكتور عزيز دويك ود.محمود الرمحي بعد المؤتمر الصحفي الذي عقد بمدينة رام الله.

وبين د.بحر أن مرحلة الأربع سنوات الماضية من عمر المجلس التشريعي كانت مليئة بالتضحيات والدماء والتي شهدت استشهاد القائد النائب سعيد صيام، والاعتداء على عدد من منازل النواب وتدميرها، وقال: "هذا يعطينا دفعة قوية لحمل الراية لخدمة أبناء شعبنا والاستمرار في حمل الأمانة، رغم محاولات الكثير إفشال وتعطيل عمل المجلس التشريعي.

بدوره ثمن مدير عام المجلس د.نافذ المدهون الجهد الذي بذله القائمون على إعداد البرنامج السنوي

افتتحت وحدة التدريب والتطوير في المجلس التشريعي البرنامج التدريبي السنوي الاثنى عشر ٢٠١٠/٢٥ في مقر المجلس، بحضور كل من د.أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس، والنائب جميلة الشنطي، ومدير عام المجلس د.نافذ المدهون، ومدير وحدة التدريب نبيل الخالدي. وفي كلمته الافتتاحية ثمن د.بحر جهود دائرة التدريب والتطوير على دورها المميز في المساهمة في الارتقاء بالموظفين من خلال تأهيلهم عبر عدد من الدورات التدريبية المميزة، مؤكداً أن موظفي المجلس التشريعي هم جزء من المشروع الإسلامي وهم أداة مهمة في نجاح عمل المجلس التشريعي وأداء مهامه على أكمل وجه، واستنكر د.بحر ما

## وفد من المجلس التشريعي ينظم زيارة تفقدية لمستودعات الأدوية بوزارة الصحة

قام وفد برلماني من المجلس التشريعي بزيارة تفقدية لمستودعات الأدوية التابعة لوزارة الصحة، وضم الوفد كلا من النواب جمال نصار، ويحيى موسى، ود.يونس الأسطل، ود.خميس النجار، ود.محمد شهاب. وقام الوفد البرلماني بزيارة خمسة مستودعات للأدوية على آلية تخزين الدواء ومعرفة الكميات المتوفرة منها، وكذلك الأدوية النادرة التي يحتاج إليها المواطن الفلسطيني، وطالب مسؤول المستودعات البرلمانية بالعمل من أجل توفير عدد أكبر من العاملين في المخازن، كما ناشد بضرورة توفير مستودعات تابعة للوزارة لتجهيزها بالشكل المناسب بدل من استئجار مخازن عامة.

من جهته وعد الوفد البرلماني بالعمل من أجل توفير جميع مستلزمات الوزارة للارتقاء بالعمل داخل المستودعات، وتقديم تقرير للمجلس التشريعي عن تلك الزيارة.

## خلال ندوة سياسية بغزة

# د. البردويل: ولاية "التشريعي" مستمرة ولا انتخابات بدون تحقيق الوحدة الوطنية



أكد النائب د. صلاح البردويل، أن القرار السياسي لا يمكن أن يكون بدون ظهر من المنظومة الأمنية؛ "حيث إن قطاع غزة شهد في مثل هذا اليوم قبل أربع سنوات الانتخابات التشريعية التي أجريت بعد اتفاق القاهرة، والتي فازت بها حركة حماس".

أكد النائب د. صلاح البردويل، أن القرار السياسي لا يمكن أن يكون بدون ظهر من المنظومة الأمنية؛ "حيث إن قطاع غزة شهد في مثل هذا اليوم قبل أربع سنوات الانتخابات التشريعية التي أجريت بعد اتفاق القاهرة، والتي فازت بها حركة حماس".

### حماس لا تمنح الانتخابات

وتحدث البردويل عن معظم المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية، وبدأ بالحديث عن الانتخابات الفلسطينية التي أجريت قبل أربعة أعوام؛ حيث إن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة لا يثق في القيادة الفلسطينية بعد هذه الانتخابات؛ وذلك بسبب عدم الاعتراف بنتائجها؛ فتم حصار غزة وإغلاق كافة المعابر المؤدية إليها، وتسائل د. البردويل: "ليس من حق الشعب الفلسطيني اختيار قيادته بمحض إرادته؟".

وأشار إلى أن حماس لا تمنح إجراء انتخابات، وأنها غير قلقة من تلك الانتخابات؛ "فالاستطلاعات تقول إن أكثر من ٧٠٪ من سكان الضفة يؤيدون حماس، ولكن يجب أن تكون تلك الانتخابات جزءاً من رزمة المصالحة"، مشدداً على أنه لا انتخابات بدون تحقيق الوحدة الوطنية وعموم المصالحة بين الناس، وقبل الشروع في إعادة صياغة "منظمة التحرير الفلسطينية".

### ولاية "التشريعي" مستمرة

وأكد د. البردويل أن ولاية المجلس التشريعي مستمرة استناداً إلى المادة (٧ مكرر)، والتي تقضي بأن ولاية "التشريعي" لا تنتهي إلا بعد إجراء انتخابات تشريعية جديدة. ونوه بأن الاحتلال قام باعتقال أكثر من ٤٠ نائباً من نواب المجلس التشريعي؛ من

أجل تعطيله؛ ما اضطر حماس إلى إيجاد قانون "الفقه المقاوم"، والذي يقضي بإمكانية التصويت بالنيابة عن النواب المختطفين وتابع قائلاً: "أراد الاحتلال تغيير عمل 'المجلس التشريعي' على الرغم من الحصانة التي يتمتع بها، وعلى العشرات من النواب، إلا أن ذلك لم يثن 'التشريعي' عن العمل؛ وذلك يرجع إلى الإرادة الفلسطينية القوية"، مشيراً إلى أن المجلس لم يتوقف، وبقي يتابع المجريات على أرض الواقع ويسن القوانين.

### الانقسام الفلسطيني

وانتقل النائب البردويل إلى الحديث عن الانقسام الفلسطيني الذي بدأ منذ فوز حركة حماس في الانتخابات، ورفض بعض الأطراف الدخول في حكومة وحدة وطنية بسبب عدم اعتراف تلك الحكومة بشروط "الرباعية الدولية"، لافتاً إلى أن تفاصيل مشكلة الانقسام كثيرة جداً، ولكن منبع هذه المشكلة يرجع إلى سبب واحد، وهو عدم اعتراف البعض بمبدأ المشاركة. وأشار إلى أن الانقسام الفلسطيني أدى إلى انقسام الشعب إلى شقين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لافتاً إلى أن "حماس" ليست قوة انقلابية، ولكنها قوة شعب تقوم بقوة القانون. وأكد أن حماس لا تزال مصرة على

مواقفها الثابتة مع المرونة في كل الاتجاهات؛ "ف"حماس" تصر على المصالحة الوطنية التي تأجلت عقب الجدل الذي دار حول تقرير غولدستون"، وأنها قامت ببعض التعديلات على ورقة المصالحة الوطنية، وطالبت مصر بإقرارها. وأضاف: "يجب على مصر أن تكون حيادية؛ لأنها وسيط لا طرف نزاع، ويجب عليها أن توفّق بين الخصمين، وأن تجمعهما من أجل تحقيق المصالحة الوطنية"، مشدداً على أن "حماس" مع إيجاد أية صيغة لتنفيذ المشاركة وإنهاء الانقسام.

### الحملة الإعلامية ضد حماس

وتحدث د. البردويل عن الحملة الإعلامية التي تشن على حركة حماس وعلى حكومتها؛ حيث يدعي البعض أنها تمتلك أسلحة نوعية، وتنهب الذهب وتصدر الأسلحة والمخدرات والنساء إلى مصر، مؤكداً أن هذه الحملة واهية، ولا تهدف إلا إلى تشويه صورة "حماس"، وأضاف أن تلك الحملة لا تقل عن الحملة التي تشنها أمريكا والكيان الصهيوني على الحركة.

وأكد د. البردويل أن حماس واثقة بعقول الأمة العربية والإسلامية؛ "فهم يعرفون من خلال المنطق السليم أن تلك الهجمة الإعلامية كاذبة وغير واقعية"، مشيراً إلى أن الأسلحة التي تمتلكها "حماس" لا تساوي شيئاً لو قورنت بالأسلحة التي

يمتلكها الجيش الصهيوني، وأن حركة "حماس" لا تقدر على تصدير السلاح إلى مصر (حسب بعض المصادر)؛ وذلك لحاجتها إلى ذلك السلاح القليل الذي بحوزتها للدفاع عن غزة عند أي هجوم صهيوني جديد.

### الجدار الفولاذي

وتحدث د. البردويل عن "الجدار الفولاذي" العازل الذي تبنيه الحكومة المصرية على الحدود مع قطاع غزة، مشيراً إلى أن ذلك الجدار جاء لكي يمنع دخول البضائع والمواد الأساسية القطاع؛ وذلك على الرغم من الإغلاق الصهيوني لكافة المعابر واقتدار القطاع إلى المواد الأساسية، لافتاً إلى أن الأنفاق تزود القطاع بحوالي ٢٥٪ من احتياجات الشعب، وأن الشعب الفلسطيني ليس بحاجة إلى تلك الأنفاق لو فتحت المعابر وأزيل الحصار الصهيوني عنه.

وشدد على أن قطاع غزة لا يهدد أمن مصر ولا يرغب في قلقة هذا الأمن، بل يعتبر حامياً إستراتيجياً لمصر وللوطن العربي، كما شدد على أن العدو الحقيقي هو العدو الصهيوني الذي يدعو إلى قصف السد العالي.

وبين أن الأنفاق تستخدم فقط لإيصال المواد الأساسية كالوقود والأغذية، ولا تستخدم لتهرب الأسلحة، مؤكداً أن إتمام بناء الجدار الفولاذي يعني أن مصر أصبحت جزءاً من المنظومة التي

تحاصر قطاع غزة، وأن حماس لا تقبل بناء ذلك الجدار إلا بعد فتح المعابر. أما بخصوص المفاوضات فقد نوه د. البردويل بأنها فاشلة ولا تجدي نفعاً مع الاحتلال الصهيوني؛ "لأنها لا تتم سوى بالشروط الصهيونية، وأي شخص يتنازل عن شبر من الأراضي الفلسطينية لا يعبر إلا عن نفسه"، مشدداً على أن قطاع غزة يعتبر النموذج الحي للمقاومة ضد العدو الصهيوني الذي سرق الأرض وقتل الأطفال.

### التحديات الصهيونية

وانتقل د. البردويل خلال الندوة السياسية إلى الحديث عن التحديات الصهيونية المتكررة بشن عدوان جديد على قطاع غزة، وأشار إلى أن العدو الصهيوني يضغط من قوة حركة حماس، ويقول إنها تمتلك صواريخ متطورة، مؤكداً أن قوة حركة حماس تتمثل في إرادتها وتصميمها على النصر، وأن هذه التصريحات الصهيونية هدفها تبرير

عدوان جديد على قطاع غزة، والتغطية على الجرائم التي ارتكبتها خلال الحرب الأخيرة على غزة. وتابع قائلاً: "لا نؤكد أن هناك عدواناً جديداً على غزة، ولكن حماس وباقي الفصائل المقاومة ستقاوم أي عدوان صهيوني جديد، وعلى الأمة العربية والإسلامية تحمّل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني".

وأتهى د. البردويل الندوة السياسية بموضوع الأسرى الفلسطينيين، مشيراً إلى أن تحريرهم له أولوية خاصة، ويجب على الجميع أن يعرفوا أن حرية الأسرى شيء عظيم، لافتاً إلى أن حماس لن تتراجع ولن تقبل الابتزاز في صفقة التبادل، وستظل صابرة حتى تحقق صفقة تبادل أسرى مشرفة.

وأكد أنه على الرغم من صعوبة الأوضاع فإن المصاعب تهون في سبيل تحرير الأسرى وتحرير الأرض والمقدسات.

## تعقيباً على رفض الاحتلال دخول "ميشال" غزة

## د. يوسف: الاحتلال يتعمد إهانة الوزراء والنواب والشخصيات الاعتبارية التي تحاول زيارة غزة

أكد د. أحمد يوسف مستشار وزارة الخارجية الفلسطينية أن الكيان الصهيوني يتعمد إهانة الوزراء والنواب والشخصيات الاعتبارية التي تحاول زيارة قطاع غزة، مستشهداً بما جرى لوزير التعاون والتنمية البلجيكي "شارل ميشال" بعد منع الاحتلال إياه من دخول القطاع، مشدداً على أن الاحتلال لا يحترم القانون الدولي ولا القانون الإنساني. وقال يوسف، في تصريحات صحفية له الإثنين (٢٥-١٠): "إن الاحتلال يعتقد أن دخول مستويات غربية رفيعة المستوى القطاع سيكشف كل ادعاءاته الباطلة أن الأوضاع الإنسانية جيدة ولا توجد معاناة ولا تعدو عن كونها ادعاءات من حركة حماس".

وأضاف: "العدو الصهيوني لا يريد أن تأتي أية جهة غربية إلى غزة لتبصر حقائق الأمور على الطبيعة؛ فالوفود التي جاءت عن طريق مصر نقلت الكثير من هذه المشاهدات وتحدثوا فيها في الأوساط السياسية والبرلمانية في بلدانهم".

وأكد أن الاحتلال لم تغد صورته في الدول الغربية صورة "الدولة الديمقراطية التي تحترم القانون الدولي"، وأصبح الكل يدرك أنه "دولة معتدية لا تحترم القانون الدولي وخالفت كل ما هو إنساني".

## الإفراج عن طاقم مكتب د. دويك ود. الرمحي، ومؤتمر د. دويك وراء اعتقالهم

أفرجت الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة رام الله قبيل منتصف ليل الأحد - الاثنين الماضي عن طاقم مكتب ومرافقي رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك بعد ساعات من اعتقالهم عقب انتهاء المؤتمر الصحفي الذي عقده د. دويك وهيئة رئاسة المجلس التشريعي.

ومن بين المعتقلين ثلاثة صحفيين هم خلدون مظلوم، ومراد أبو البهاء، وبهاء فراح، بالإضافة إلى الموظفين فراس عابد، وإبراهيم سبع، وعبدالله غانم.

وقال أحد المعتقلين الستة الصحفي خلدون مظلوم، أن التحقيق معهم دار حول مسؤولية الطاقم عن تنظيم مؤتمر صحفي للدكتور دويك وهيئة رئاسة مكتب المجلس التشريعي في مقر مكتب النواب، والذي تناول الإعلان عن استمرار ولاية المجلس ودعا لعقد جلسة لكافة النواب بالضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة. وأوضح مظلوم أن المؤتمر الصحفي عقد ظهر الأحد في مكتب النواب بعد أن اعتذرت غالبية وكالات الإعلام التي توفر قاعات لهذا الغرض عن استضافة د. دويك وهيئة رئاسة المجلس (بفعل ضغوط معروفة مورست من طرف سلطة رام الله).

## التقت رئيس سلطة الطاقة بشأن قضايا إعادة الإعمار

## اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي تقرر خطتها السنوية للعام 2010، وتناقش الخطة الإستراتيجية لوزارة الاقتصاد

أقرت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي خطتها السنوية للعام ٢٠١٠، كما ناقشت الخطة الإستراتيجية لوزارة الاقتصاد الوطني للأعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٠، وذلك خلال اجتماعها الدوري في مقر المجلس، بحضور رئيس اللجنة د. عاطف عدوان وجمال نصار ود. سالم سلامة.

وأوضح د. عدوان أن الهدف الرئيس الذي ركز عليه النواب خلال اجتماعاتهم هو خلق فرص العمل في جميع المجالات والتخفيف من ظاهرة البطالة. كما التقت اللجنة الاقتصادية رئيس سلطة الطاقة المهندس كنعان عبيد عضو لجنة الإعمار، وذلك بهدف مناقشة أهم العقبات التي تواجهها اللجنة في عمها في عملها.

من جانبه استعرض م. عبيد نشأة مؤسسة الإعمار، موضحاً أنها بدأت في نقابة المهندسين ثم لجنة حركية استشارية للإعمار ثم اللجنة العربية لإعمار غزة من نقابيين أردنيين وفلسطينيين وسوريين.

وأكد م. عبيد أنه تنظيم مؤتمر تأسيسي عام في بيروت من ١٥٠ شخصية، وأن اللجنة قامت بجهود جبارة لعمل تراخيص تحت أي مسمى لجمع التبرعات لهذه المشاريع، وأنه تم تأسيس فرع لها في لندن، ثم تنظيم أول مؤتمر دولي شعبي للإعمار في اسطنبول".





## ناقشت التقرير الإداري والمالي للجنة القدس عاصمة الثقافة العربية

## اللجنة القانونية بالتشريعي تلتي القضاء الشرعي ولجنة توثيق جرائم الحرب

فيما يخص التعيينات والترقيات والالتزام بالهيكلية المعتمدة للقضاء الشرعي واتباع الأصول القانونية فيما يخص التعديل بصدد تلك الإجراءات.

كما التقت اللجنة القانونية رئيس وأعضاء لجنة القدس عاصمة الثقافة العربية لسنة ٢٠٠٩ لمناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول القدس عاصمة الثقافة، بحضور رئيس وأعضاء اللجنة القانونية والنائب د. سالم سلامة، والنائب م. جمال سكيك، ومدير عام المجلس د. نافذ المدهون، وكل من رئيس لجنة القدس عاصمة الثقافة العربية د. عطا الله أبو السبح، ود. عبد الخالق العف، ود. جواد الدلو.

وأكد د. أبو حلبية على أهمية النشاطات والفعاليات التي نظمتها لجنة القدس طيلة العام الماضي في الترويج للقدس على الرغم من العقوبات التي واجهتها.

من جانبه قدم د. أبو السبح تعريفاً باللجنة وقرار تشكيلها وكذلك اللجان المنبثقة عنها، مستعرضاً عدداً من العراقيل التي واجهت عمل اللجنة رغم الخطط والتصورات التي قدمتها اللجنة إلى مجلس الوزراء.

فإننا نميل إلى إنشاء هيئة مستقلة لا تتبع أية وزارة أو هيئة حكومية كي تُضفى على تحقيقات الهيئة النزاهة والمصداقية".

من جهة أخرى اجتمعت اللجنة القانونية مع رئيس مجلس القضاء الشرعي د. حسن الجوجو، بحضور رئيس وأعضاء اللجنة القانونية والنائب م. جمال سكيك عن لجنة القدس، للاستماع منه إلى ملاحظاته على تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بشأن القضاء الشرعي، حيث أكد د. أبو حلبية على أهمية تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية لتعزيز الدور الرقابي للمجلس التشريعي.

كما ناقش المجتمعون الملاحظات المالية والإدارية المتعلقة بالقضاء الشرعي لسنة ٢٠٠٩ التي وردت في تقرير ديوان الرقابة، لا سيما موارد القضاء الشرعي وآليات الصرف وكيفية التعامل مع صندوق النفقة وريع المأذون الشرعي

وقد أكد أعضاء اللجنة على ضرورة احترام إحدائيات الموازنة وتجنب الإنفاق دون تخصصات مُسبقة، كما دعا أعضاء اللجنة مجلس القضاء الشرعي إلى الالتزام بقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية

ناقشت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي مشروع قانون الهيئة الفلسطينية المستقلة لملاحقة مجرمي الاحتلال الإسرائيلي، وذلك خلال اجتماعها مع المستشار ضياء المدهون رئيس لجنة توثيق جرائم الحرب ضد الفلسطينيين للاستماع إلى رؤية اللجنة لمشروع القانون المُزمع إقراره بالقراءة الثانية، بحضور رئيس اللجنة القانونية د. أحمد أبو حلبية وأعضاء اللجنة، وكل من النائب د.عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية، والنائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية، ومدير عام المجلس التشريعي د.نافذ المدهون.

وأكد د. أبو حلبية على أهمية الإسراع في إقرار مشروع القانون نظراً للأهمية البالغة التي يعالجها المشروع بحيث تتكامل مع التشريعات الوطنية مع التشريعات الدولية في ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة.

بدوره أوضح المستشار المدهون أن (لجنة توثيق) القائمة حالياً تتبع وزارة العدل وأنها تشكلت بقرار من مجلس الوزراء. مطالباً بضرورة توفير إطار قانوني ينظم عمل اللجنة.

وتابع قائلاً: "من خلال التجربة العملية

## من وحي آية

## إذا أصبح غالاوي معكوفاً أن يبلغ غزة فقد أصبحت برلمانات أوروبا كلها مستفزة

النائب:  
د. يونس الأسطل

"ربّنا إني أسكنتُ من ذريتي بوادٍ غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربّنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدةً من الناس تهوي إليهم. وارزُقهم من الثمرات لعلهم يشكروا". إبراهيم (٣٧)

أضحّت غزة اليوم مغناطيساً تشدُّ إليها قلوب الملايين. فمنهم من قضى شوقه. فتمكن من زيارتها. وقليلٌ ما هم ومنهم من ينتظر. لكنهم لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً.

وقد شعرتُ بقشعريرة ذرّفتُ منها العيون وأنا استمع إلى أنباء الحنين إليها. فهذا رجلٌ قد تمكن من الاندماج في قافلة الحياة (٣). ولم يكنْ لأَمه من وصية إلا أن يحضر لها قبضة من تراب غزة التي يقف فوقها المرابطون. ويتحرك فيها المجاهدون. وجلبتُ رَمَاتها بالدماء الطاهرة للشهداء. حتى تَتَبَرَّك بذلك التراب. ويصبح عندها من أنفُس ما تملك من الكنوز النادرة.

وأما فضيلة الشيخ رياض البُسْتَنجِي راعي مركز تحفيظ القرآن في العقبة وما حولها فقد دفعه شوقه لغزة أن يجتهد في نوافل الطاعات. لعل الله تبارك وتعالى يقبل منه عملاً يكافئه عليه بتيسير السبيل إلى غزة. فما جاوز معبر رفح هو والذين جاؤوا معه. لم يملكوا أنفسهم حتى ألْقُوا ساجدين. قال: فأيقنْتُ أن الله قد تقبل مني بعض عملي. فكفأني عليه في حياتي بالتشرف أن أطفئ ظمأى إلى غزة أرض الجهاد والعزة.

وهناك ثالثٌ يحاول من شدة فرحه أن يقنع نفسه أنه موجود على أرض غزة. فقد كانت حلماً بعيد المنال. وقد رآه اليوم رأي العين.

إن لسان الشكر من الجميع يلجج بالثناء على أهلها فقد أحست الأمة بطعم الكرامة. ونكهة العزة. ولباس الأمن بعد معركة الفرقان بفضل الصمود والمقاومة. حتى إن أحد الدعاة قد طلب إلينا أن نرتب له خطبة جمعة في مسجد جامع. فإنه محروم في بلده. ومن حقه وهو يقيم ثلاثة أيام في دويلة إسلامية أن يمارس واجبه في الوعظ والخطابة. وكان له ما أراد.

أما هذه الآية فهي تحكي دعاءً لأبينا إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام حين نقل زوجه هاجر. وولده إسماعيل إلى بطحاء مكة بأمر ربه. ولا زالت تلك البقعة وادياً غير ذي زرع. فهي مطوقة بالجيال. ومفروشة بالحجارة التي تصعب معها الزراعة. لكنها مباركة ببيت الله المحرّم. فإن من دخله كان آمناً. ومن قصده من جَبَّار قصمه الله. كما فعل ريك بأصحاب الفيل حين جعل كيدهم في تضليل. وأرسل عليهم طيراً أبابيل. ترميهم بجارة من سجيل، فجعلهم كعصف مأكول، وكان مثلهم كمثل قوم لوط من قبل، حين أمطرهم بجارة من سجيل منضود مسومة عند ريك. وما هي من الظالمين ببعيد.

ثم كشف في دعائه عن الحكمة من ذلك الإسكان. إنها مقصد ديني: (ربنا ليقيموا الصلاة). إنها غاية الخلق. فما خلق ربنا الجن والإنس إلا ليعبدوه. ما يريد منهم من رزق. وما يريد أن يطعموه. فإنه الزقاق ذو القوة الممتين.

ومن أجل أن يأنسوا في ذلك الوادي فقد تضرع إلى الله أن يجعل أفئدةً من الناس تهوي إليهم. أي تسمى إليهم. وتعلق بهم. وبتلك البلاد. وقد عبّر بالأفئدة لإفادة الحب والرغبة الصادقة بالإقامة في جوارهم. أو التردد عليهم.

وختم الدعاء بتيسير أرزاقهم حتى لا يشغلهم همُ المعاش عن رسالة الطاعة والعبودية. وقد استجاب له ربه. فأَنْبَجَسَتْ زمزم. وجاءت قبيلة جرهم. واستأذنت في الإقامة والسكنى. وصار من بعدها بيتاً معموراً مطهراً للطائفين والقائمين والركع السجود. سواء العاكف فيه والباد. ومكّن لهم ربهم حراماً آمناً يجيب إلى ثمرات كل شيء. فقد أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف.

إن سياق الآية يريد أن يسجل على قریش. وعبدة الأوثان في ذلك الزمان. أنهم نقضوا مقصد وجودهم. فلا هم أقاموا الصلاة. ولا هم شكروا أنعم ربهم. فكانوا جديرين أن ينوقوا لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون.

فإننا عدنا إلى غزة. وما أدراك ما غزة! إنها اليوم بعد أربع سنين من الحصار قد أمست أشبه ما يكون بوادٍ غير ذي زرع خاصة بعد حلاقة الاحتلال لآلاف الدونمات من الأشجار المعمرة أو الخضرة الموسمية. وتزداد حلقات الحصار إحكاماً بإقدام الإدارة المصرية على إقامة الجدار الفولاذي. لوقف جلب رمق الحياة عبر الأنفاق. أو بتشديد مرفأ للمسن البحرية التي تطارد مساكين يعملون في البحر للحصول على الحد الأدنى من لقمة العيش بصيد القليل من اللحم الطري والأسماك. رغم المخاطرة بالحياة. فهم معرضون لنيران بني صهيون أو لاعتقالهم وابتزازهم. لعلهم يبيعون أنفسهم. فيصبحوا عيوناً وجواسيس على بني جلدتهم.

لقد أعلنت السلطة المصرية أنها لن تسمح من بعد لقوافل الإغاثة بالاقتراب من غزة إلا عبر الهلال الأحمر المصري. وأن النائب البريطاني (جورج غالاوي) غير مرغوب فيه. لكن الله جل جلاله قد عاقبهم بمجيء أرفع قافلة نيابية من اثنتي عشرة دولة من أوروبا. فيها وزراء سابقون في حكوماتهم. وفي مقدمتها خمسة عشر نائباً من البرلمان الأوروبي الذي يمثل القارة كلها.

إننا موثقون أن القوافل لن تتوقف. ونحن بانتظار قافلة فنزويلا. ثم جنوب أفريقيا. ومن بعدها ماليزيا. ولن تتوانى تركيا حزب العدالة والتنمية. وحزب السعادة. وأحفاد السلطان عبد الحميد. وورثة لواء الخلافة الإسلامية. عن إغاثتنا. ولئن أساءت إدارة إتفاكية كامب ديفيد. وزبائن شرم الشيخ معاملتهم. فلسوف يجدون أنفسهم مضطرون للاعتذار خطياً وإعلان التوبة أسوة بالصهاينة. فإن الله تعالى الذي جعل أفئدة من الناس تهوي إلينا قد تكفل أن يرزقنا من الثمرات. لعلكم تشكرون بالصلاة والمقاومة والحكم الرشيد.

والحمد لله من قبل ومن بعد ، ، ،

## حصار القطاع بزعم "وقف الإرهاب" عقابٌ جماعي

## 54 برلمانياً أمريكياً يطالبون أوباما بالضغط على الاحتلال لفك الحصار عن غزة

العمليات الإرهابية عقابٌ جماعيّ لسكان القطاع الفلسطينيين".

وإضافة إلى ٤٥ عضواً بـ"الكونغرس"، وقعت على البيان وكالات إغاثة وحقوق إنسان، مثل "الأمريكيون من أجل السلام"، و"قوة العمل الأمريكية من أجل فلسطين".

وأثنى أصحاب هذا النداء على قرار الرئيس أوباما تخصيص ٣٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب الصهيونية التي انتهت في كانون الثاني (يناير) من عام ٢٠٠٩.

طالب أعضاء في "الكونغرس" الأمريكي الرئيس باراك أوباما بممارسة ضغط على الكيان الصهيوني من أجل فك الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ما يقارب أربع سنوات.

وجاء في بيان وقّع عليه أكثر من ٥٤ نائباً أمريكياً أن الحصار يعوق وكالات الإغاثة عن مساعدة السكان وتأمين احتياجاتهم الأساسية. وقال الأعضاء الموقعون على البيان الذي نشره "راديو سوا" الأمريكي الثلاثاء (٢٦-١): "إن حصار القطاع بزعم وقف

## أثر سلبيًا في الخدمات الأساسية في القطاع

## م. الخضري يدعو الاتحاد الأوروبي إلى التدخل الفوري لإنهاء أزمة الكهرباء في غزة

والصرف الصحي".

وشكر النائب في المجلس التشريعي الاتحاد الأوروبي على مساهمته المالية المستمرة في دعم الشعب الفلسطيني، والتي تسهم بالفعل في دعم تقديم الخدمات العامة إلى الشعب الفلسطيني واستمراريته، مؤكداً ضرورة استئناف تزويد محطة الكهرباء بالوقود كما كان سابقاً.

وكان م. كنعان عبيد نائب رئيس سلطة الطاقة الفلسطيني قد أكد أن محطة توليد الكهرباء ستوقف عملها بشكل كامل الخميس القادم (٢٨-١)؛ وذلك بسبب وقف "الاتحاد الأوروبي" تمويلها بالسولار الصناعي.

مع الاحتلال الصهيوني للسماح بمروره إلى غزة دون إعاقة.

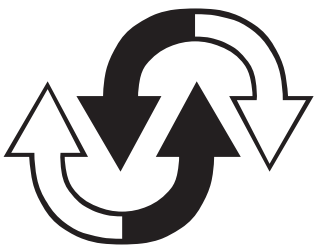
وتابع: "نتيجة لهذه الأزمة انخفض إنتاج الطاقة بشكل كبير، وأصبحت معظم الأسر الفلسطينية في غزة تعيش في الظلام أكثر من ثمانية ساعات يومياً، وهناك مناطق لا تصلها الكهرباء لأكثر من ذلك".

وأكد م. الخضري أن انقطاع الكهرباء أثر بشكل سلبيّ جداً في خدمات المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية، مضيفاً أن "هذه الأزمة تتفاقم يومياً وبشكل متسارع؛ ما سيؤدي إلى تدهور العديد من الخدمات الأساسية في قطاع الصحة والتعليم والمياه

دعا النائب م. جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار ممثل الاتحاد الأوروبي في القدس المحتلة "كريستيان برجر"؛ إلى التدخل الفوري والعاجل لمعالجة أزمة الكهرباء في قطاع غزة، قائلاً: "إن الفلسطينيين على يقين أن الاتحاد الأوروبي سيكون له تدخل إيجابي وسريع لحل هذه الأزمة بشكل عاجل"، موضحاً أن نقص الوقود لمحطة توليد الطاقة أدى إلى توقف عدد من محولات المحطة، وغرق غزة في الظلام.

وطالب م. الخضري، في تصريح صحفي مكتوب، الإثنين (٢٥-١) بتزويد محطة الكهرباء الوحيدة في القطاع بالوقود الصناعي والعمل

# التجارب



## نحو نموذج برلماني راقٍ ومسؤولٍ



بقلم /  
مؤمن بسيسو

تحتاج حركة حماس إلى تقديم نموذج برلماني راقٍ ومسؤول مغاير لما كان عليه الحال سابقا.

لعل إحدى أهم أشكال الخلل التي نخرت في صلب التجربة البرلمانية لحركة فتح على مدار أعمال دورات المجلس التشريعي الأول التي استمرت عشر سنوات، تكمن في ضعف تفعيل آليات وأدوات الرقابة على السلطة التنفيذية، ما اختزل العمل البرلماني آنذاك في إطار الجانب التشريعي الذي شابته شوائب الفوضى واختلال ترتيب الأولويات وتشوش الرؤية الشاملة الجامعة، فكان ما كان.

إنصافا، فقد تبلورت مقاربات في الإطار التشريعي والرقابي طيلة العهد التشريعي الفائت، لكنها كانت قاصرة عن ملاسة الحد الأدنى لبناء وإصلاح الواقع التشريعي والرقابي والمالي فلسطينيا، وسرعان ما كان يتم احتواؤها وإطفاء حماسة أصحابها وشراء اندفاعتهم المصلحية عبر سلسلة المصالح والامتيازات المعروفة التي لا تنتهي.

لا نريد للتجربة البرلمانية لحماس اليوم أن تصاب بعرضٍ من الساء الفتحاوي الخطير الذي تجاهل ممارسات السلطة التنفيذية، وأطلق لها العنان دون حسيب أو رقيب.

لا نتحدث عن الجانب التشريعي الذي قدمت فيه كتلة التغيير والإصلاح إسهامات جيدة ومشرفة في غضون فترة زمنية قصيرة تم استقطاعها من مساحة مرحلة عاصفة زُرعت فيها العواصف في كل المجالات والاتجاهات، وحاول فيها النظام الإقليمي والدولي بتواطؤ محلي وأد التجربة في مهدها، لكننا نطرق أساسا الجانب الرقابي على المؤسسة التنفيذية الذي يعتوره بعض الخلل والقصور دون أي مبرر منطقي أو مسوغ موضوعي.

من الصعب إقناع الجماهير بمدى جدية وأهلية التجربة البرلمانية لحماس بعيدا عن تقديم مقاربة برلمانية، واضحة وصريحة ومكشوفة، يتم في إطارها تصويب الخلل وتقويم الأداء ووضع الأمور في نصابها على أساس قانوني سليم.

من السهل تبسيط الأمور ووضعها في قالب سياسي بحت، والقول بضخامة الهجمة التي تشنّ ضد الحركة وسلطتها الحاكمة، وصعوبة إحداث المكاشفة الصريحة والتقويم العلني وفقا للتحاليد والأصول القانونية، وعدم الرغبة في إظهار الأخطاء وأشكال القصور على رؤوس الأشهاد، كمبرر للتهرب من استحقاقات الرقابة الفعالة والنزول عند مقتضيات المساءلة المطلوبة والعلاج المنشود.

إن حماس اليوم تعيش تجربة حاكمية لها استحقاقاتها التي لا يمكن تجاوزها إن أردت أن تكرر انتقالاتها من الإطار الحركي المعروف إلى الإطار الحاكم المسؤول عن حياة ومصير الشعب الفلسطيني، لكن بعض الغيوريين لا زال يحمل العقلية الحركية في التعاطي مع الشأن العام ومسألة الحكم والإدارة، ويُغفل أن التصدي لشؤون الحكم تضع أصحابها تحت مطرقة الحساب والمساءلة الشعبية على الدوام.

قد يطرح البعض إمكان الحل والعلاج بعيدا عن الآليات العلنية وحصرها في الإطار الحركي الضيق كي لا يوفر ذلك مادة لدعاية الخصوم والأعداء، لكن ذلك لا يعني شيئا في ميزان الحكم والإدارة، ويُبقي التجربة برمتها عرضة لمعايير قد تتغير وتتبدل عناصر معادلتها الذاتية والموضوعية بعيدا عن الإطار القانوني الملزم الناظم لكافة الأطر والمجاميع التي تنضوي تحت إطار النظام السياسي.

لا خلاف على حساسية الظروف ودقة الأوضاع، لكن خوض معترك الحكم والإدارة، وتقلد المسؤولية عن حياة ومصير الناس، وما يتطلبه ذلك من التزام صارم بمقتضيات القانون، شيء، والبقاء في مقاعد المعارضة شيء آخر تماما.

لا زالت الفرصة مواتية لإنصاج تجربتنا البرلمانية الحالية، وإقناع الجمهور الفلسطيني بأهليتها الكاملة واختلافها التام عن العهد الغابر، كي يشكل ذلك شمسا ساطعة تضيء جنبات النظام السياسي الفلسطيني الذي يحاول البعض تقزيمه ومسخه ورهنة لنوازع المصلحة وإرادة الأعداء.

# الخطط الأمنية والسياسية التي وضعت لإسقاط حماس

منذ أن فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بتاريخ 25 يناير من العام 2006، رفضت العديد من الأطراف الدولية والعربية والمحلية القبول بالنتيجة التي أفرزتها صناديق الانتخابات، والتي أظهرت رغبة الشارع الفلسطيني بأن تكون حركة حماس هي قائدة مسيرته خلال الفترة المقبلة.

وقد عملت تلك الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وبالتواطؤ من فريق داخل الساحة الفلسطينية على بذل كل جهد مستطاع لإسقاط حركة حماس والقضاء عليها بالطرق المختلفة والتي تكشف واحدة تلو الأخرى، ابتدأت بالخطط الأمنية مروراً بالحصار والحرب وليس انتهاءً بتشييد الحصار وبناء الجدار الفولاذي على الحدود الفلسطينية المصرية.

## خطة انقلابية

ولعل أول ما بدأ يظهر للعلن هو ما كشفته مجلة "فانيتي فير" الأمريكية في بداية شهر مارس ٢٠٠٨، من وثائق سرية عن وجود خطة أمريكية وافق عليها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ونفذتها وزيرة خارجيته كونداليزا رايس ونائب مستشاره للأمن القومي إليوت إبرامز، تستهدف إشعال حرب أهلية فلسطينية، بعد هزيمة الساحقة التي منيت بها حركة فتح أمام حركة حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني ٢٠٠٦.

وذكرت الصحيفة وقتها أن الخطة تفيد على دعم تشكيل قوة عسكرية بقيادة ما كان يعرف بـ "الرجل القوي" سابقاً لحركة فتح في غزة، محمد دحلان المقرب من الأمريكيين والصهاينة، وحسب الخطة فإن هذه القوة ينبغي أن تكون مزودة بأسلحة حديثة، وبما يسمح لها بالانقلاب على حكومة "حماس" المنتخبة ديمقراطياً.

وأشارت المجلة إلى أن الخطة أخفقت، وبدلاً من أن تؤدي إلى إسقاط حماس، انتهت إلى إخراج التيار الانقلابي بـ "فتح" وفريق رئاسة رام الله المتورط في هذا المخطط الانقلابي من غزة، مع تعزيز حضور الحركة الإسلامية على القطاع.

وجاء في هذه الخطة ما سبق أن أعلنته حركة حماس عن قيام تيار انقلابي في حركة "فتح" بقيادة محمد دحلان، الذي كان يُعتبر زعيماً لهذا التيار المرتبط بمخابرات صهيونية وأمريكية؛ بالقيام بتوتير الأجواء وافتعال الفتنة لإحداث اقتتال داخلي.

## حصار جائر

وبعد أن فشلت الخطة الأمنية لجأت قوات الاحتلال الصهيوني إلى تشديد الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة، وذلك بعد قيام حركة حماس بحسم عسكري اضطراري في قطاع غزة لإفشال ما كان يحاك من خطط أمنية للقضاء على الحركة ولإنهاء حالة الفلتان والفوضى التي كانت تعم القطاع آنذاك.

فاغلقت قوات الاحتلال المعابر مع قطاع غزة إغلاقاً

تاماً، ومنعت أين من المواد الأساسية من دخول قطاع غزة، في محاولة جديدة ويائسة لإضعاف الحركة وإمكانية انقلاب الشعب عليها نتيجة حالة الجوع والخنق الذي يمر بها بفعل الحصار. وبالرغم من تواصل الحصار الظالم حتى اليوم وتشديده بفعل بناء مصر للجدار الفولاذي إلى أن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة يثبت للعالم أجمع أنه مع حركة حماس رغم كل ما يعانونه بفعل هذا الحصار، ولعل أبرز ما يثبت ذلك هو مشاركة مئات الآلاف منهم في مهرجانات حركة حماس التي أقامتها خلال الأعوام السابقة والتي كان آخرها قبل أكثر من شهر في ساحة الكتيبة بغزة. واقتنع العالم أجمع والدول والجهات المحاصرة لقطاع غزة والتي تسعى لإسقاط حماس أن كل ما استخدم حتى اللحظة فشل في تركيع حماس أو إسقاطها أو انقلاب الشعب الفلسطيني بغزة عليها، فسارع الاحتلال الصهيوني إلى التحضير لحرب ضروس ضد قطاع غزة كان أهم عنوان لها هو إسقاط حركة حماس والحكومة الشرعية بقطاع غزة.

## حرب ضروس

فقد أعلنت وزيرة خارجية الاحتلال السابقة "تسبي ليفني" من العاصمة المصرية القاهرة أن كياناتها الغاصب لن يسمح ببقاء حركة حماس تمسك بزمام الأمور في قطاع غزة، وأنهم يعدون لشن حرب ضروس ضد قطاع غزة، وجاء ذلك الإعلان من قبل المجرمة ليفني والتي كانت تضع يدها بيد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط ليشكل صدمة للعالم أجمع والذي استغرب من التواطؤ المصري في وقتها بإعلان ليفني عن الحرب من القاهرة.

وقد شنت قوات الاحتلال الحرب على قطاع غزة ظهر السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨ بدأتها بضربات جوية مكثفة بأكثر من ٥٠ طائرة مقاتلة في وقت واحد، ضربت خلالها المقرات الأمنية التابعة للحكومة بغزة والوزارات وبعض منازل لقيادات من حركة حماس.

لتوقع في الضربة الأولى (الصدمة) والتي كانت

تعمل عليها كثيراً قوات الاحتلال في حسم المعركة مع حركة حماس أكثر من ٢٠٠ شهيد غالبيتهم من أفراد الشرطة الفلسطينية وتتوالى بعدها أيام الحرب وتستخدم بها قوات الاحتلال أسلحة محرمة دولية وبدون أي توقف خلال الـ ٢٢ يوم التي استمرت بها في ضرب غزة وسط صمت رسمي عربي ودولي. وبعد انتهاء تلك الحرب وبما خلفته من ١٥٠٠ شهيد وآلاف الجرحى خرجت حركة حماس ببينان انتصارها في آخر يوم من أيام الحرب، وليلقيه الناطق باسم الحركة فوزي برهوم على وسائل الإعلام المختلفة من جبل المكشاف وهو نقطة قريبة من الحدود مع فلسطين المحتلة وليثبت خلالها بأن حركة بالرغم من كل ذلك ها هي اليوم ترفع راية النصر وعلى بعد أمتار قليلة من مواقع الجيش المنهزم على "اعتاب" غزة.

وقد أثار الفشل الصهيوني الذريع والهزيمة التي تلقاها في الحرب على قطاع غزة حالة من اليأس والإحباط لدى الكثير من الأطراف التي كانت تعمل كثيراً على تلك الحرب وفي مقدمتهم حركة فتح وقيادات المقاطعة برام الله التي كانت تدفع بعناصرها إلى المعابر مع قطاع غزة وخاصة معبر رفح ليدخلوا القطاع فاتحين بعد أن تنتهي الحرب على قطاع غزة بهزيمة حركة حماس، لكنهم جروا ذيول الخزي والعار وعادوا من حيث أتوا.

## جدار فولاذي

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبعد إقرار الاحتلال الصهيوني بأن الحرب على غزة فشلت في تحقيق أهدافها وعلى رأسها إسقاط حركة حماس، عاد من جديد ليهدد قطاع غزة بشن عدوان جديد عليه وذلك لنفس الأهداف التي وضعت في الحرب السابقة وفشل في تحقيقها، وما يزيد الطين بله قيام دولة عربية شقيقة كمصر بالتساوق مع الاحتلال في حصاره على الشعب الفلسطيني. وتحت العديد من الذرائع الواهية التي ساققتها وروجتها مصر قامت ببناء جدار فولاذي على الحدود مع قطاع غزة، هدفه تدمير الأنفاق ومنع تهريب أي مواد أساسية لقطاع غزة كالدواء والطعام وحليب الأطفال المواد التموينية التي يقوم المواطنون الغزيون بتهريبها إلى القطاع عبر تلك الأنفاق بعد رفض الاحتلال إدخالها عبر المعابر التجارية مع قطاع غزة.

وعلى الرغم من مناشدات وانتقادات الشعوب العربية والإسلامية والأوروبية والمنظمات الدولية وفتاوى العلماء بحرمة بناءه وقفه فوراً إلى أن قيادة مصر لم تأبه لتلك الأصوات واستمرت في بناءه وهدمت عشرات الأنفاق بعضها على من بداخلها من عمال ما أدى إلى استشهاد وإصابة العشرات، وما تزال تواصل العمل به حتى اللحظة. علماً بأن الجدار الذي يبني يقتصر على حدود غزة فقط والتي تشكل صمام أمم لمصر وللدول العربية من أي عدوان قد تقدم عليه قوات الاحتلال الصهيوني، أما حدود مصر مع فلسطين المحتلة عام ٤٨ فلن تقيم عليها مصر أي جدار كون أنها أمن، ولا تخشاها مصر على عكس حدودها مع قطاع غزة!

ورغم كل ما حيك ويحاك لحركة حماس وحكومتها ونوابها وشعب غزة والضفة في الخفاء والعلن من خطط تهدف إلى إخضاعه وتركيعه إلا أنها باءت بالفشل الذريع وباعتراف أصحابها ومديرها سواء كانوا من الداخل أو من الخارج.

# البرلمان الأوروبي يدعم الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين

أكد رئيس البرلمان الأوروبي جيربي بيوزك، دعمه للحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، مشيداً بالجهود الحثيثة التي تبذلها الحملة للإفراج عن النواب المختطفين في سجون الاحتلال منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات. جاء ذلك رداً على رسائل وجهتها الحملة إلى كافة المنظمات والمؤسسات البرلمانية ومن ضمنها البرلمان الأوروبي، والاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد البرلماني العربي، والبرلمان العربي الانتقالي. يذكر أن بيوزك قد أرفق مع الرسالة نص القرار الذي خلصت إليه المؤسسة البرلمانية الأوروبية بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٠٨ والذي نص على: "إطلاق

سراح أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقلين بشكل فوري". وأشار بيوزك إلى اللقاء الذي جمع بين وفد البرلمان الأوروبي وأعضاء المجلس التشريعي الذين اختطفوا في وقت سابق، وتم الإفراج عنهم، معرباً عن أمله بأن يتم إطلاق سراح باقي النواب. الجدير بالذكر أن ١٧ نائباً من المجلس التشريعي الفلسطيني ما زالوا رهن الاختطاف الإسرائيلي، بينهم ١٤ من حركة حماس واثنان من حركة فتح، وآخر عن الجبهة الشعبية، صدر بحق أربعة منهم قرار إسرائيلي تصفي بتجديد اعتقالهم إدارياً لأكثر من مرة في حملة جديدة من مسلسل الانتهاكات التعسفية المتكررة بحق نواب الشرعية الفلسطينية.